وزارة التعليـــم العالـي والبحـث العلمـــي

جامعــة محمــد خيضــر بسكــرة

كليـة الحقـوق والعلوم السـياسية

قسم العلوم السيـاسية والعلاقات الدولية

التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالبة: حنان لبدي

إشراف الأستاذ الدكتور ادْ محمد لمين لعجال أعجال

أعضاء لجنة المناقشة

الاســـم و اللـــــقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ادْعـمر فرحـــــــــاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
ادْمحمد لمين لعجال اعجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
ادْصـــــــالح زيـــــاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بـــاتنة	مناقشا
دْاسعيـد مـــصطفـــى	أستاذ محـــــاضر	جامعة بسكرة	منافشا

السنة الجامعية 2014/ 2015م

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص لأستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور لعجال أعجال محمد لمين الذي كان خير موجه لي في هذه المذكرة، فكانت كل توجيهاته و نصائحه قيمة ومفيدة لي، منذ بداية هذا العمل حتى نهايته، فله الفضل الكثير، وأرجوا من الله عز و جل أن يسدد خطاه لمزيد من النجاحات بإذن الله.

كما اشكر كل من الأستاذة اللجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي و الأستاذ الدكتور صالح زياني و الدكتور مصطفى السعيد لقبولهم منافشة مذكرتي.

كما أشكر كل أساتذتي الكرام على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة ،و أخص بالذكر الأستاذة نايت والأستاذة نسيمة طويل و الأستاذة حروري سهام ، كما اشكر كل من أساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة، وكل اساتذتي بدون استثناء، والذين كانوا نورا أهتدي به في طلب العلم طيلة مشواري الدراسي بهذا القسم .

ولا أنسى التقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد، وأدعو الله أن يجازيهم خير الجزاء.

حنان لبدي

إهـــــــداء

قال الله تعالى:
"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "سورة التوبة آية105
و الحمد لله حمدا كثيرا و أشكره شكرا جزيلا أن أنار لي بصيرتيو شق لي طريق العلم
و أبعدني عن طريق الجهل و الظلام.
أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني وهن على وهن أهدي هذا العمل إلى أمي الحبيبة و الغالية، التي بذلت كل ما في وسعها لتوفر لي سبل العلم وكان لها الفضل الأكبر في نتيجة صبرها وسهرها وتعبها على راحتي وتفانيها لتقديم الدعم المادي والمعنوي لي، ومهما شكرتها ومهما عملت من أجلها فلن أوفيها حقها، وأدعو الله أن يحفظها ويجازيها خير الجزاء،كما أهدي هذا العمل إلى روح أبي رحمه الله. ولا أنسى أن أهدي هذا العمل إلى كل أفراد أسرتي الصغيرة والكبيرة وفي الأخير لا يسعني إلا أن أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم، وأتمنى أن يكون لبنة في صرح العلم .

حنان لبدي

خـطة البـحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: تعريف التحول الدولي و أهم مستوياته

المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية

المطلب الثالث: تعريف الأمن

المبحث الثاني :المقاربات النظرية للأمن

المطلب الأول:المقاربات التفسيرية للأمن

المطلب الثاني : المقاربات الحديثة للأمن

المبحث الثالث : مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية الأمنية و تطورها

المطلب الثاني :نشأة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

الفصل الثاني: التحولات الدولية الراهنة ومنطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التحولات الدولية الراهنة

المطلب الأول : العولمة

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

المطلب الرابع : الربيع العربي

المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: واقع الإمكانيات المعدنية و الطاقوية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث :التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث : منطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المنطلق التاريخي و المنطلق الأمني

المطلب الثاني : المنطلق الطاقوي والمنطلق التنافسي

الفصل الثالث : انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: مرتكزات استراتيجيه الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 2011 ...

المطلب الثاني : المساعدات الأوروبية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: إجراءات أوروبية في مكافحة الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الرابع : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الوطنية و الإقليمية لدول الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على تزايد مصالح الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على آيات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث : مقاربة التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المبحث الثالث : سيناريو مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

المطلب الأول:سيناريوهات تطور الأزمة في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : سيناريو حل الأزمة في دول الساحل الإفريقي

الخاتمة

عرفت الساحة الدولية عدة تطورات التي نتج عنها حدوث تحولات وتغيرات على عدة مستويات كبروز فواعل جديدة، وعلى مستوى القضايا الدولية، بل حتى على مستوى المفاهيم، وكنتيجة للتحولات الراهنة في العلاقات الدولية فإن العديد من القضايا تتفاعل على اختلاف مستوياتها أو حتى مدى حساسيتها وتأثيراتها، فقد اتسعت أجندة قضايا السياسة العالمية لتشمل العديد من المواضيع المختلفة التي أصبحت تفرض نفسها على المهتمين من الباحثين والدارسين في مجال العلاقات الدولية. فبعد أن كانت القضايا مثل الإستراتيجية والأمن تركز على المفهوم العسكري أصبحت بعد الحرب البارة وبعد انتشار العولمة تعرف مدلولات ومعاني جديدة وقد تمثلت مضامين التحولات الدولية الراهنة في الدراسات النظرية للشؤون الأمنية ، وأصبحت أكثر تنوعا أمام إشكالات التحول والفوضى الدولية ،و وأعيد توزيع الأدوار للقوى الكبرى المرتبط بضرورة ترتيب أولوياتها على الصعيد الأمني أمام زوال المنظومة السوفيتية وما أعقبها من تحولات عميقة في السياسة الدولية : جيو اقتصادية– إستراتيجية–حضارية وسياسية. بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001و كذلك تداعيات الأزمة المالية 2008 كلها أحداث استدعت منظومة جديدة لنظام الدولي من اجل الاستجابة للأفعال الدولية من قبل الفواعل الدولية والإقليمية والوطنية بناء تصور جديد للإستراتيجية وللأمن، يستوعب طبيعة التهديدات الجديدة ويتماشى مع الفاعلين الكبار اي توجهات الدول الفاعلة في الساحة الدولية .كما أن التحولات الإقليمية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي كان لها الأثر في تغيير العديد من الموازيين التي تحكم التفاعلات الدولية .

كما أن هده التطورات والتحولات على كل الأصعدة والميادين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لها تأثير على عدة تحولات إقليمية في عدة مناطق من العالم، خصوصا على الدول الأوروبية، حيث كان للأزمة المالية التي هي تحول دولي مهم، أثر كبير على الإقليم الأوروبي في كل المجالات. نفس الحالة بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي التي كان للتحولات الدولية أثر في التحولات الإقليمية، مما جعل الدول الأوروبية تنتهج إستراتيجية أمنية نحو منطقة الساحل تتماشى وتلك التطورات.

فالدول الأوروبية تربطها علاقة تاريخية مع دول الساحل الإفريقي، فهي الدول التي عانت السنين من الاحتلال الأوروبي والي خضعت للتقسيم الاصطناعي لحدودها والتي لا تزال

تأثيراتها إلى يومنا هدا ،و هذا لإبقائها تابعة للدول الأوروبية من جهة ولخدمة ا المصالح الأوروبية من جهة أخرى ،خصوصا أن دول الساحل الإفريقي هي دول غنية بثروات الطبيعية مما يجعلها منطقة نفوذ وتنافس الدول الغربية، لذا علاقة الدول الأوروبية بدول المنطقة ليست جديدة، لكن يمكن اعتبار أن التحولات الراهنة أثرت وأعطت اعتبارات جديدة في هده الإستراتيجية الأمنية لدول الأوروبية تجاه دول الساحل الإفريقي.

-أهمية موضوع الدراسة:

أهمية هذا الموضوع تكمن في ما يلي:

يعتبر موضوع الدراسة من أهم المواضيع التي تعالج التطورات الدولية الراهنة التي تعرفها العلاقات الدولية التي تعتبر تحولات غير محددة المعالم ومتغيرة غير متحكم، فيها لدا حاولنا التطرق لها بالشرح والتحليل، إضافة إلى ربطها بالتطورات الإقليمية لان هناك ترابط وتداخل كبير فالتحولات الدولية لها تأثير في التحولات الإقليمية والعكس كذلك .

إن هذا الموضوع يتحدث على مدى تأثير هده التحولات الدولية الراهنة التي يشهدها العالم على إستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي فتكمن اهميته انه يتحدث على احد اهم الاستراتيجيات الأمنية لدول الغربية من خلال الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، اي يتحدث عن الترتيبات الأمنية التي هي محور أي تفاعل او تواصل بين الدول خصوصا في ظل التطورات الراهنة فهو يتحدث عن استراتيحية أوروبية الموجهة لدول الساحل الإفريقي التي تعتبر من اكثر المناطق التي تعرف تحديات العابرة للحدود .

-أهداف الدراسة:

تمثل أهداف الدراسة في الأتي :

- التعرف على المنطقة الجيوستراتيجية الساحل الإفريقي والتعرف على الظروف الإقليمية التي تعيشها دول الساحل، حيث تعتبر من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الإرهابية أبرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي جماعة بكوحرام، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة...الخ أمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي

يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحتويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية وما تحتويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد المحركة لعجلة الاقتصاد.

- التعرف على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية في مواجهة هده التحولات الدولية الراهنة واثرها على الساحل الإفريقي عبر إستراتيجية الدعم المالي، إستراتيجية التعاون وأمن الحدود، إستراتيجية مكافحة الإرهاب، إستراتيجية التدخل العسكري مثل ما حدث لدولة مالي .التعرف في إطار التعاون الأوروبية مع المبادرات الاقليمية والوطنية للساحل الإفريقي.
- التعرف على مستقبل الساحل الإفريقي في ظل تأثير الإستراتيجية الأوروبية في الساحل اي الاستشراف كيف ستكون في المستقبل.

-أسباب اختيار الموضوع:

تخلى أسباب اختيار هدا الموضوع فيما يلي:

-الأسباب الذاتية :

إن تسليط الضوء على الدول الأوروبية ومعالجة إستراتيجيتها الأمنية في الساحل الإفريقي كونه يصب ضمن المواضيع التي تعنى باهتمامي الشخصي خصوصا انها الإستراتيجية عرفت و ما تزال تعرف تطور وتغير من فترة لأخرى .

نظرا لاهتمام الباحثين والمفكرين والقادة والسياسيين بهذا الموضوع الذي يمثل قلقا بحثيا ملحا والذي دفعني أكثر لمعالجته هو ارتباط هدا الموضوع ارتباطا وثيقا بالأمن في الساحل الإفريقي، وهو ما سيسمح لي بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة لي غامضة .

كما يمكن أن يكون هذا الموضوع– بحث الماجستير – خطوة أولى في مجال التخصص في دراسة الشؤون الإفريقية والقضايا الأمنية التي تخص منطقة الساحل الإفريقي .

الأسباب العلمية :

تتجلى الأسباب العلمية لاختيار الموضوع:

في كون هناك تحولات دولية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي ابرزها التدخل الأمني العسكري الفرنسي ،باعتبار ان هده المنطقة كانت مستعمرة قديمة وما زالت تشكل امتداد للتهديدات الأمنية على اقتصاديات الدول الأوروبية وبالتالي فان موضوع المذكرة يحاول ان يبرز اهم انعكاسات هده التحولات الدولية في المنطقة عبر استراتيجية الأمنية الأوروبية وكيفية التعامل معها في المنطقة حمايتها والاستفادة من مواردها الطبيعية باعتبارها منطقة مهمة من الناحية الطاقوية .

-الإشكالية :

من خلال التحولات الدولية الراهنة وأثرها على مكانة الدول بشكل عام والدول الأوروبية بشكل خاص بكل الجوانب مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى وضعها الأمنية أمام تهديدات عابرة للحدود جعلت منها تتبني استراتيجيات بشكل منفرد فرنسا آو بشكل موحد الاتحاد الأوروبي للتصدي لمثل تلك التهديدات هل هي حقا بدواعي تحقيق الأمن آو من اجل مصالح اقتصادية طاقوية التي تفرضها عليها منطق ألازمة المالية الراهنة، آو لأسباب أخرى فبين هدا وداك نحاول أن نجيب عن هده التساؤلات من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف تأثر التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي ؟

تندرج تحت هده الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

-ما هي المقاربات الأمنية ؟.

-ما هي الطبيعة الجيوستراتيجية دول الساحل الإفريقي ؟

-ما هي الإستراتيجية الأمنية الجديدة التي تتبعها فرنسا والاتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي؟.

-الفرضيات :

- كلما كانت هناك تحولات في المنطقة الساحل الإفريقي كلما اتبعت الدول الأوروبية إستراتيجية تجاه دول الساحل الإفريقي تتماشى مع تلك التحولات .
- كلما ازدادت الأزمة المالية في الدول الكبرى كلما أثرت على تفاعلاتها الخارجية
- كلما ازدادت العولمة كلما ازدادت المنافسة على مناطق نفوذ.
- كلما ازدادت التهديدات الأمنية الموجهة للدول الأوروبية كلما شددت إستراتيجيتها الأمنية نحو مناطق المصدرة لتلك التهديدات الأمنية .

-المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المقاربة الأمنية من اجل الاعتماد عليه في تحليل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، أي نتعرف على أي مقاربة تبنتها الدول الأوروبية وماهي نتائجها.

-المناهج :

-المنهج الوصفي من خلال تركيزنا على وصف ظاهرة التأثير التى تمارسه التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي، هدا من جهة ومن جهة اخرى وصف التحديات الأمنية تواجهها منطقة الساحل الإفريقي .

-منهج دراسة الحالة: اعتمدنا على المنهج دراسة حالة الساحل الإفريقي لاعتبارها أكثر المناطق بؤر لتوتر وهي أكثر منطقة في القارة الإفريقية من حجم الاستراتيجيات الموجهة لها.

منهج تحليل المضمون : اعتمدنا على منهج تحليل مضمون من خلال تحليل وثيقة مبادرة الأوروبية للأمن والتنمية .

حدود الدراسة :

– يعالج هذا الموضوع التحولات الدولية الراهنة وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي و حدود دراستي هي :

الحدود الزمنية: تنحصر الفترة الزمانية المدروسة مند انهيار المعسكر الشرقي و تمتد إلى غاية 2014 .

الحدود المكانية: حاولنا أن نحصر دراستنا في منطقة الساحل الإفريقي حيث نحاول من خلال موضوعنا أن نتحدث عن الإستراتيجية الأوروبية من خلال مبادرة الأمن والتنمية 2011 الموجهة للساحل الإفريقي وحاولنا كذلك التركيز على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في اطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لاعتبارها اهم فاعل في الدول الأوروبية .

-أدبيات الدراسة :

من خلال موضوعنا هدا فبالقيام بمسح لأهم الدارسات التي كتبت حول

الموضوع نستنتج بان هناك دارسات بارزة في هذا المجال أبرزها الدارسات التالية والتي صنفنها ففي الإطار النظري اعتمدنا على مجموعة من الكتب مثل:

- كتب باللغة العربية:

عبد الناطر جندلي ،**التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**،(الجزائر : دار قانة للنشرو التجليد، 2010).

تتلخص دراسة جندلي حول التحولات الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة عدة تحولات إستراتيجية دولية بحيث صنفها بثلاثة مستويات :تحولات هيكلية، تحولات من حيث ترتيب وتوزيع أنماط القوة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية ،و تحولات قيمية أما التحولات في بنية النظام الدولي ببناء نظام دولي جديد و المتمثلة في أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي تعتبر منعطف مهم تدخل في إطار التحولات الدولية الراهنة ،لذلك كانت دراسته مكملة لدراستنا في إطار تحليلنا للعولمة وللازمة المالية لسنة 2008 .

أبصير أحمد طالب" ,***المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي***," رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية ومستقبليات،. (جامعة الجزائر ،كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009م /2010 م)

لقد ركز أبصير أحمد طالب في دراسته هده بشرح التحديات الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي من مشكلات الفقر البطالة ،و كذلك الإرهاب والإجرام أي حاول الإلمام بمختلف التهديدات لكن دون ربط دراسته بالعوامل الخارجية أي دون التركيز على التوجهات الأمنية الاجنبية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي لعدة اعتبارات منها أنها تهدد العالم الخارجي ومن هنا يمكن أن تنطلق دراستنا بالتركيز على أهم التوجهات الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة .

- **التقسيم الهيكلي:**

اعتمدنا في دراسة موضوع التحولات الدولية الراهنة وأثرها على إستراتيجية الأمن الأوروبي في الساحل الإفريقي على التقسيم الهيكلي المبني على تقسيم الفصول فكانت هندسة خطة البحث كالتالي :

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بحيث حاولنا الحديث في المبحث الأول على المفاهيم المفتاحية للدراسة ،المتمثلة في التحول الدولي اي حاولنا ان نشرح بشكل عام المستويات التي قد يحدث فيه التحول الدولي وكذلك تطرقنا للإستراتيجية والأمن بحيث ركزنا على كيف كان مفهوم كل من الإستراتيجية والأمن في الماضي وكيف اصبح في الحاضر اي من خلال طرح مفهوم التقليدي والمفهوم الحديث كما اعتمدنا في المبحث الثاني على البناء النظري للدراسة من خلال عرضنا للمقاربات الأمنية التقليدية والحديثة . اما المبحث الثالث كان حول مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية .

الفصل الثاني فتناولنا فيه التحولات الدولية الراهنة ومنطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي فالمبحث الأول التحولات الدولية الراهنة تحدثنا بالتفصيل على أهم التحولات الدولية الراهنة بحيث تطرقنا للعولمة وبين كيف أثرت من خلال آلياتها السياسية والاقتصاديةو الثقافية والاتصاليه على التحولات الدولية الراهنة كما تحدثنا على أحداث 11 من سبتمبر 2001 مو بين كيف اثر على الساحة الدولية من خلال إعادة إعطاء أهمية لقضية الارهابو اعطاء للدول الكبرى الشرعية في التدخل لمكافحة الإرهاب كما أننا تحدثنا عن الازمة المالية لسنة 2008و كذلك الحراك العربي ،أما المبحث الثاني فكان حول الأهمية الإستراتيجية في الساحل الإفريقي من خلال اهميته الجغرافية كدلك تحدثنا عن واقعه الاجتماعي المعقد كما تطرقنا لأهم الثروات التي تتمتع بها المنطقة، وحاولنا تحليل التحديات التي يعاني منها الساحل الإفريقي، فالتركيز على هدا الجانب لان له اثار جانبية على الدول الساحل الإفريقي نتعرف عليها في هده الدراسة، أما المبحث الثالث فخصصناه للمنطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي بحيث ركزنا من خلاله على اهم المنطلقات التي ازداد التركيز عليها بعد التحولات الدولية الراهنة .

الفصل الثالث المعنون بانعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي فكانت هندسته لثلاثة مباحث بحيث تحدثنا في المبحث الاول عن الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي، فقد حاولنا التركز على الاتحاد الأوروبي بشكل عام وهو محاولة التعرف على التوجه الأوروبي ككتلة واحد من خلال تفعيل مؤسساته وقوانينه من خلال تحليل مبادرة الأوروبية للأمن والتنمية ،و كدا التعرف على الاسهامات الأوروبية المقدمة لدول الساحل كما يتم التعرف من خلالها على اهم الاجراءات الأوروبية في مكافحة التحديات

الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي، فكان الهدف من ادراج هدا المبحث هو التعرف ما ادا كانت هده الإستراتيجية تطبق بكل مشترك ام منفرد اما في المبحث الثاني الذي يناقش تاثير التحولات الدولية في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بحيث تطرقنا لهدا المبحث في اطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية فتركيزنا فيه على فرنسا لاعتبارها من الدول الأوروبية الموجه للإستراتيجية الأمنية ،و لاعتبارها الدولة الفاعل الرئيسي في الاتحاد الأوروبي ولاعتبارها تهتم بالمنطقة الساحل الإفريقي على غرار الدول الأوروبية الأخرى، فتعرف على هده الإستراتيجية من خلال آليات التي تتبعها فرنسا في منطقة الساحل كذلك التحدث على تزايد مصالح الفرنسية في المنطقة ونحاول أن نتحدث على الاستراتيجية الفرنسية العسكرية في مالي. أما المبحث الثالث فقد تحدثنا فيه عن سيناريو المستقبلي لدول الساحل الإفريقي في ظل تأثير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي .

صعوبات الدراسة:

كأي دراسة علمية أكاديمية واجهتني صعوبات في دراستي لهدا الموضوع تمثلت في قلة المراجع التي تحلل أهم الاستراتيجيات الأمنية الغربية الموجهة لمنطقة الساحل الإفريقي في ظل التطورات الراهنة.

الفصـــل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

إن التطورات و التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية، كان لها السبب الأول في تغيير العديد من المفاهيم، فبعد أن كان لها جانب محدد تهتم فيه أصبحت اليوم هذه المفاهيم تعرف توسع على عدة مجالات مثل مفهوم الإستراتيجية و مفهوم الأمن، فلاشك أن التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في العقد الماضي و التي تشهدها في العقد الحالي، قد تركت أثارها على التفاعلات الدولية المختلفة، و كذا على النظام الدولي و ترتيباته، و هذا ما يجعل الدارسين المختصين يعيدون النظر في مناهج و أطر تفكيرهم و نظرياتهم و افتراضاتهم المتعلقة بدراسة الظواهر الدولية و هدا ما نبرزه من خلال موضوعات مثل الإستراتيجية والأمن التي كانت تعد من أولويات السياسات القطرية و الدولية، توجب إعادة النظر في هذه المواضيع التي واجهت بدورها تحديات جديدة، في ظل تنامي هيمنة القوى العظمى على النظام العالمي و التراجع مفهوم السيادة الوطنية، و اتساع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، و مكافحة الإرهاب، و مراقبة التسلح و حماية البيئة، و هيمنة سياسات التكتلات الإقليمية والعالمية ، هذه القضايا جميعها دفعت الدارسين و صناع السياسة إلى إعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها الإستراتيجية و مفهوم الأمن، و بدأ الاهتمام بالإستراتيجية و الأمن يتسع ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. كما بدأ النقاش يتركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي و العالمي و كما تم استبدال الدولة كمرجعية في الدراسات الأمنية بالإنسان، فبدأ أيضا النقاش يتبلور حول مفهوم الأمن الإنساني.كما أن المقاربات الأمنية لهذه الدراسة تشمل كل من المقاربات التقليدية و الحديثة للتعرف في هذه الدراسة على التطورات الأمنية التي تتحكم في العلاقات دولية، و هذا ما سيتناوله في الفصل.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي الدراسة

يدرس هدا المبحث المفاهيم الاساسية للدراسة التي حاولنا حصرها حسب موضوع الدراسة ، بحيث قسمناه لثلاثة مطالب فحاولنا في المطلب الأول تعريف على التحول الدولي بشكل عام ، ثم تحدثنا كذلك على المستويات التي قد يحدث فيها التحول ، بحيث قد يمس التحول النظام الدولي او قد يكون التحول على مستوى توزيع القوة او على مستوى القيم .اما المطلب الثاني فكان حول تعريف الإستراتيجية بتقديم تعريفات التقليدية التي تركز على البعد العسكري ثم التعريفات الحديثة التي تركز على كل الجوانب الاقتصادية و السياسية و العسكرية و التكنولوجي ، اما المطلب الثالث فكان حول تعريف الأمن من خلال التعرف على الأمن في مفهومه الضيف الذي يركز على الأمن الوطني و تعتبر الدولة و القوة العسكرية اساس تحقيق و تكريس الأمن بينما الأمن بمفهومه الموسع هو التركيز على الأمن الانساني الى جانب الأمن الدولاتي .

المطلب الأول : تعريف التحول الدولي و اهم مستوياته

لقد تداول الحديث عن التحولات الدولية بين المفكرين و العلماء فمنهم من يعتبرها مرحلة طبيعية لتطور التفاعلات الدولية و هي حالة طبيعية لتطور المجتمع الدولي، و منهم من يعتبرها بأنها منعطف جديد و كمرحلة جديدة في الساحة الدولية نتيجة للتغيرات و التطورات في التفاعلات الدولية ، التي قد يحدث تحولات في مختلف المستويات ، فعند حدوث اي تحول تبرز تحليلات مختلفة كل يفسره حسب تصوره و توجهه لدا نتعرف على التحولات الدولية بتحديد تعريف واضح لها و تحديد اهم المستويات التي تحدث من خلالها التحول الدولية .

الفرع الأول : تعريف التحول الدولي

التحول هو عبارة عن مرحلة انتقالية تمر بها العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة اخرى و هي التحولات التي تحدث في سياق التفاعلات فيما بين الدول .

فالتحولات الدولية هي نتيجة لمجموعة من التغيرات و التطورات تحدث في مرحلة من مراحل التطور العلاقات الدولية، كانت محصورة فقط فيما بين الدول و نتائجها تكون على الدول لكن بفعل التطورات في العلاقات الدولية اصبحت نتائجها على مستوى الساحة الدولية و حتى على المستوى الاقليمي و كذلك على الفواعل كالدول ،المنظمات دولية و الشركات. و قد يترتب عنه تحول في المفاهيم و الطروحات النظرية لتساير فهم و تفسيير الواقع الدولي، كما قد يترتب عنه تحول على مستوى و حدات الرئيسية في العلاقات الدولية و قد يترتب عنه تحول على مستوى موضوعات العلاقات الدولية.

ويمكن تقسيم التحولات الدولية إلى ما يلي :

1 تحولات كبرى و هي التحولات التي تكون لها اثار كبيرة في العلاقات الدولية مثل التحول الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

2 التحولات الدولية الصغرى هي التحولات التي تقل تأثير عن الأولى بحيث لا تكون لها اثار كبيرة كالتحولات الكبرى في التفاعلات و العلاقات الدولية

الفرع الثاني مستويات التحول الدولي

من خلال التحولات التي عرفتها و لا تزال تعرفها الساحة الدولية يمكن القول ان التحولات الدولية تكون على مستويات معينة و هي كالتالي:

- التحولات الهيكلية و هي التحولات التي تحدث في بنية النظام الدولي الذي هو مجموعة من القواعد و النماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الوحدات السياسية الدولية (الدول، المنظمات الدولية و الإقليمية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظومات الحكومية و الغير حكومية ...) المتفاعلة فيما بينها بشكل حتمي لتكون شبكة كثيفة من العلاقات لمنظمة تسمي النظام الدولي فالنظام الدولي يحتوي على و حدات و أنماط التفاعل فيما بينها و المنظومة القيمية التي تتحكم فيه. يتوقف استقراره على قيام كل الوحدات بوظائفها في اطار علاقة التفاعل بين الوحدات السياسية و النظام ككل و العكس صحيح بحيث تغير بنيته التي تنتج عنها تحولات اخرى تصاحب هدا التحول في البناء

وقد ياخد التحول الهيكلي للنظام الدولي الأشكال التالية:

- الاحادية القطبية :و هو الشكل الذي ينتج كنتيجة للتحولات الهيكلية لنظام الدي الذي يتميز بوجود دولة و احدة مهيمنة او مجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها لها من الموارد والإمكانيات الاقتصادية و العسكرية ما يؤهلها من فرض إرادتها و بسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي .
- الثنائية القطبية:و هو الشكل الذي يتميز بوجود مجموعة من الدول مندمجة مع بعضها ضمن كتلتين تهيمن عليها قوتين عظمتين ،تتمتعان بقدرات اقتصادية و عسكرية هائلة، و لكنهما مختلفتين سياسيا و عقائديا لهما قدرة التأثير على بقية الوحدات السياسية داخل النظام الدولي[1].

[1] عبد الناصر جندلي ،**التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة** ،(الجزائر : دار قانة للنشر و التجليد ،2010) ،ص 7.

- التعددية القطبية :و هو الشكل الذي يتضمن اكثر من دولتين قويتين متكافئتين من حيث امكانياتهما و قدراتهما الاقتصادية و العسكرية و الدول الكبرى في النموذج المتعدد الاقطاب يكون باستطاعتها استقطاب دعم الدول الاقل منها و التأثير عليها في النظام الدولي.

فمثلا من خلال التحولات الراهنة التي يعيشها النظام فمن المفكرين من يعتقد ان هدا النظام لم تتحدد معالم بعد فالعالم يعيش مرحلة انتقالية اد يقول خليل في هدا الصدد : "**من المبكر الحديث عن نظام دولي جديد، فالوضع القائم الان اقرب مما يكون إلى المرحلة الفاصلة بين نظامين احدهما انهار و الاخر قيد التشكيل و ليس بوسع احد الان ان يقرر المدى الذي قد تستغرقه عملية التشكيل هده، و لا التنبؤ بصورة حاسمة حول سمات وخصائص و قواعد هدا النظام**". و منهم من يقول ان النظام الدولي هو محدد و هو نظام احادي اي امركة النظام الدولي الجديد Americanisation of the new

بحيث يقولون:"**القرن العشرين كان قرنا امريكيا، و سيكون القرن الواحد و العشرين كذلك قرنا امريكيا**" و منهم من يعتقد انه متعدد .

- تحول على مستوى توزيع القوة و هو عبارة عن تحول الذي يحدث في مستوى عنصر او المجال الذي يعتبر كمعيار اساسي للعلاقات و تفاعلات فيما بين الدول اي معيار تقاس من خلاله قوة الدول.بحيث قد يكون معيار القوة احد المجالات التالية : المجال العسكري، المجال الاقتصادي، المجال التكنولوجي الي غير دلك .
- التحول على المستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية فهي عبارة عن تحصيل حاصل للتغيرات على مستويي الوحدات و أنماط التفاعل[1]. و هو التحول الذي يحدث ببروز قيم مخالفة للقم السابقة مثلا بروز قيم الايديولوجية شيوعية تم تحولت لقيم ايديولوجية لبيرالية . de facto

[1] المرجع نفسه،ص7- 50 .

المطلب الثاني : تعريف الإستراتيجية

لقد تطور تعريف الإستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري و فقاً لاختلاف و تطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، و وفقاً لتباين المدارس الفكرية و السياسية لكل قائد أو مفكر، و من هنا تتبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع مانع لكلمة إستراتيجية بمعنى لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن، الإستراتيجية أصلا هي فن عملي تسللت تدريجيا إليها الجوانب النظرية فإيجاد تعريف مناسب نكون بصدد انصهار الاطار العملي مع الاطار النظري. كما ان الإستراتيجية تتطور باستمرار فتحديد مفهوم مطاطي غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته و حدوده المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، و يتسع ليشمل الجوانب الإقتصادية و السياسية و حتى الثقافية، كما انها تستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا عند إعداد و استخدام القوات المسلحة في الحرب [1]. لذلك نجد أن لكل دولة خلال فترة معينة إستراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على العوامل الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الجغرافية، و أن أية إستراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة و الاستفادة من دروس الماضي و أن تصاغ و توضع في إطار مناسب للمستقبل و تحديد مفهوم الإستراتيجية عادة ما يصطدم بصعوبتين أساسيتين:

الصعوبة الأولى : تكون بصدد الانصهار بين النظري و العملي لأن الإستراتيجية أصلا هي فن عملي تسللت تدريجيا إليها الجوانب النظرية.

الصعوبة الثانية : تحديد مفهوم مطاطي غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته و حدوده المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، و يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية[2].

الفرع الأول:التعريف اللغوي للإستراتيجية

فكلمة إستراتيجية معاني و مفاهيم متعددة فهي مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية(Strategos) وكانت تعني فن قيادة القوات، فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة الإستراتيجية بأنها "خطة أو سبيل للعمل".كما تعني فن الإكراه. أما اصطلاحا فقد و ضعت عدة تعريفات لهذا المصطلح و هذا يرجع لصعوبة تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق، خصوصا بعد التطورات التي عرفتها الإستراتيجية. إذا انطلقنا من التحليل

---

[1] Fred nickols ***Strategy: Definitions & Meanings2012*** p6 e-mail at fred@nickols.us.12/09/2014 at 12:30

[2] نسيمة طويل ،"**الاستراتجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2009 /2010 ص18 .

الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie ،وفي الروسية strategija و في الهنغارية strategi. وعندما نقول (stratos agein)فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين و يعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". و بوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos و هذا يعني " الجنرال "، و فعل strategô يعني قاد أو أمر أما الصفة منها strategikos و التي تجمع strategika فهي تعني و ظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، و تعني الصفات التي يمتلكها الجنرال[1]. الإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.هناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق في جذوره الأولى. عندما نقول stratos فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما و يكون في حالة حرب.الإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة. فكلمة stratos تتعلق بكلمة أخرى و هي أكثر قوة في المعنى : (gia) تعني الأرض، أما (agein) فهي تعني الدفع إلى الأمام .هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر و اقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية. ربما لأن هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا "ساكنا" بل هي مرتبطة " بالحركة".

كلمة strategia أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة strategema و التي خرجت منها كلمة stratagème. و لكن المارشال De Puységur (القرن الثأمن عشر) يرى أن :" هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية : حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب). لكن stratagème (الوسيلة أو الخديعة الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة ،بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به"الجنرال". ففي عالم الحروب و الصراعات التي يسيطر عليها بالقوة، الإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل[2].

---

[1] L.Wheeler،**stratagem and the vocabulary of military tricker**، (British:, Mnemosyne supplement 108, 1988), P3.

[2] صلاح نيُوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،متحصل عليه: www.ao-academy.org 12/04 12/ 04/2014 الساعة:15: 09

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للإستراتيجية

و يمكن تعريف الإستراتيجية من خلال تقديم تعاريف تقليدية و الحديثة .

التعريفات الأولى لمفهوم الإستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري مثل :

- تعريف كلوزفيتز للإستراتيجية أنها " **فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب**"[1] حيث ركز كلوزفيتز في تعريفه هذا على أن الإستراتيجية هي خطة المعارك و حسن إدارتها لتحقيق الهدف، ، كما انه اهتم بالجانب العسكري فقط و أهمل الجوانب الأخرى .
- تعريفها في دراسة التدريب المشترك combined training البريطاني 1902للفرق الإستراتيجية" **فهي فن التخطيط و الاشراف على الحملة** "

بمعنى ان الإستراتيجية في هدا التعريف تدل على كل العمليات المتعلقة بدراسة الخطط الحربية و كدلك تعبر على كل مراحل التجهيزللمواجهة العسكرية.

- اما تعريفها عند هاملي HAMLEY : "**إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية اما ساحة المعركة فمجال التكتيك** "

بمعنى يركز هاملي في تعريفه للإستراتيجية و التكتيك على الجانب العسكري فقط فالإستراتيجية هي فترة التخطيط و تحضير للحرب اما التكتيك فهو مجال التطبيق للإستراتيجية[2].

- أما تعريف ريمون ارون "**الإستراتيجية الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة و أهداف سياستها الخارجية** "[3].

ركز ريمون في تعريفه هذا عن أن الإستراتيجية في الجانب العسكري التي حصرها في العنف و القوة عند ذكره الاستخدام المادي و الفعلي للقوة المسلحة و هذا من اجل الدفاع عن مصالح الدولة و هنا نطرح السؤال التالي هل مصلحة الدولة تتمثل في الجانب العسكري فقط ؟.

- وكما يعرفها البر هارت "**هي فن توزيع و استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة**" [1] فقد اعتبر البرهارت من تعريفه للإستراتيجية أنها فن استخدام القوة المادية لتحقيق الهدف الاسمى وهو السياسة.

---

[1] اسحاق محمد رباح، قضايا معاصرة: سياسة استراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية، (عمان: دار كنوز المعرفة 2009)، ص 43.

[2] منير شفيق، *الإستراتيجية في فن علم الحرب*، (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 34

[3] المرجع نفسه، ص .40.

- كدلك تعرفها المدرسة الالمانية :"**فن استعمال الحرب كوسيلة لتحقيق هدف السياسة** " فالمدرسة الالمانية تعتقد ان الإستراتيجية هي الهدف النهائي او الغاية التي تسعى من اجلها الحروب لتحقيق هدف السياسة .

وبعد أن إستعرضنا جملة من التعاريف الغربية للإستراتيجية سنتناول الآن تعاريف لمفكرين عن المدرسة الشرقية:

- ماوتسي تونك : "**هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب** ".
- كوزلوف : "**هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف**".

فالمدرسة الشرقية تركز هي الاخرى على البعد العسكري للإستراتيجية لتحقيق الاهداف المخطط لها فلنين يركز على فكرة اختيار الوقت المناسب لمواجهة العدو و هنا يمكن ان نقول ان لنين يبين ان الإستراتيجية هي اساسها اختيار الوقت المناسب الذي يكون فيه قلة التكلفة و سهولة القضاء على العدو.اما ماوتسي تونغ فهو يركز عن على الضوابط و خطط الحرب بشكلها الكلى،اما كوزلوف فقد صور لنا الاستراتيجة بأنها كل الامكانيات و الوسائل التي نحقق من خلالها هدف السياسة .

و يمكن القول من خلال هده التعريفات انها تعريفات ركزت على الجانب العسكري فقط فهي تعريفات غير صالحة لكل زمان و مكان فقد كانت الإستراتيجية في وقت الحرب الباردة تركز على القوة العسكرية و على التصعيد العسكري بينما في الوقت الحالي الإستراتيجية اصبحت تختلف نتيجة لعدت تغيرات و تحولات على الساحة الدولية

اما التعريف الحديث للإستراتيجية من خلال مايلي :

تعريف الجنرال بوفر ينتقد بوفر التعريفات السابق حيت يعتبرها تعريفات ضيقة و لا تركز إلا على الوسائل العسكرية لدا يرى ان الإستراتيجية هي اوسع من دلك فهو يعرفها على النحو التالي :"**جدلية الصراع بين ارادات الوطنية ،هده الجدلية التي تمتد إلى الأدوار السياسية و الاقتصادية** "[2] و يعرفها كدلك بانها :"فن استخدام القوة –العسكرية او غير العسكرية– للوصول إلى اهداف السياسة"،و لهدا السبب يعتقد جنرال بوفر ان الإستراتيجية اثناء التنفيد لا تقتصر على العامل العسكري فقط بل لكل العوامل الاخرى .فيمكن ان تكون

[1] حسين بوقارة ،**الفكر الاستراتيجي** ،محاضرة القية على طلبة الماجستير علوم سياسية(جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، 2012)

[2] حسين بوقارة، المرجع نفسه .

الإستراتيجية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو الثقافية أو الإدارية و غيرها حيث يعرف (واغنالز) في القاموس الانجليزي(new standard Dictonary of the Engliah language) : الإستراتيجية بانها :" **فن استخدام الوسائل لتحقيق الاغراض**" و تشمل اربعة نواحي:

1- اختيار الأهداف و تحديدها.

2- اختيار الأساليب العملية لتحقيق الأهداف و تحديدها.

3- و ضع الخطط التنفيذية.

4- تنسيق النواحي المتصلة.

بينما يعرفها روبرت شلنبرغر و جلن بوسمان في كتاب Policy Frmulation and startegy : management: Text and cases بانها : "ن**ظام من الاهداف و الخطط، و ايضا عملية توزيع الموارد لتحقيق الأهداف و الخطط**". و يفيد "شلنبرغر" ان العناصر الثلاثة للإستراتيجية لا تعمل منفصلة عن بعضها، و بالرجوع لهذا التعريف نرى انه يتكون من الاجزاء المترابطة التالية:

- ✓ تحديد الأهداف
  1. تخطيط برامج العمل المصممة لتحقيق الأهداف.
  2. الزام (تطويع) الموارد و اختيار الوسائل لتحقيق الخطة.
  3. .ان النشاطات او العناصر الإستراتيجية الثلاثة تعمل متساندة حيث ان و ضع الاهداف الإستراتيجية و توزيع او تخصيص المصادر الإستراتيجية و تعمل هذه العناصر الثلاثة معا
- ✓ بثلاث مستويات.
  1. المستوى الاستراتيجي (طويل المدى).
  2. المستوى العملي (الآني او اليومي او القريب).
  3. المستوى الاداري (الوسيط)[1]

فتتصرف الإستراتيجية – من هذا المنظور– إلى خطوط نظرية تصوغ استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف قبل تطبيقها على ارض الواقع، ففهم الإستراتيجية هنا صار بدلالة الخطة الشاملة ضمن الإطار النظري.

[1] حسين بوقارة، المرجع نفسه.

أما عن الإستراتيجية بمفهومها الحديث :« **فهي عبارة عن خطة مستقبلية ذات أهداف إجرائية منشودة** " هذا يعني أن الإستراتيجية لا تقف عند حد النوايا و لكنها تكون مدعومة بإرادة سلوك فعلي يعمل على تحقيق الطموحات إلى أمر و اقع.[1] أو **بأنها فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة و تهيئة بيئتها الداخلية و الخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف**

يمكن إعطاء تعريف إجرائي للإستراتيجية "**هي فن إدارة مجمل العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و فق تصور محدد للمصلحة الوطنية**".

فمن خلال التعريفات السابقة هناك من يربط الإستراتيجية بالخطة او بالإجراءات او بالنمط او بالفكرة و غيرها يقول منتزبرغ أن الإستراتيجية قد تأخذ أشكالاً (Forms) مختلفة سماها بمسميات تبدأ بحرف (P)، لذا سمي هذا النموذج بـ (P's 5) و هذه الأشكال الخمسة هي:

الإستراتيجية كـ خطة(Plan) : تأخذ الإستراتيجية هنا شكل الخطة التي تعد مسبقاً لمواجهة البيئة و يشابه هذا الشكل من الإستراتيجية النظرة التي يقدمها المفهوم الخطي.هوعملية منهجية لتصور مستقبل المنشود، وترجمة هذه الرؤية إلى أهداف أو أهداف محددة على نطاق و اسع و سلسلة من الخطوات لتحقيق هذه الأهداف، و التخطيط الاستراتيجي يبدأ بمرحلة من مراحل تجيب عن تساءل مثلا "ما يجب القيام به هنا للوصول إلى أعلى لمرحلة ؟ [2]

الإستراتيجية كنمط (Pattern): تأخذ الإستراتيجية هنا شكل التصرفات و الأفعال و القرارات المتكررة والمتجانسة التي تسعى لتحقيق الموائمة المستمرة ما بين الدولة و البيئة الخارجية و يشابه هذا الشكل من الإستراتيجية النظرة التي يقدمها مفهوم التكيف.

الإستراتيجية كرؤية أو فكرة (Perspective) :-يقول مينتزبرغ أن الإستراتيجية قد تأخذ شكل رؤية معينة للبيئة و للفرص و للمخاطر و لنقاط القوة و الضعف و لطريقة مطابقة هذه مع تلك. تتبلور هذه الرؤية لدى الاستراتيجيين بصفتهم صناع القرارات الإستراتيجية. و عليه فالإستراتيجية قد تكون عبارة عن طريقة لرؤية

---

[1] جاسم محمد زكرياء ،" أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير" ملتقى دولي: **الأمن في المتوسط**، (جامعة منتوري كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29 -30 أفريل 2008)،ص. 34.

[2] Jurgen C Schmidt and Martyn Laycock ،"**Theories of strategic planning** "
www.healthknowledge.org.at27/11/2014 in06:49

العالم لدى الاستراتيجيين أو عقيدة و اقتناع و انطباع و صورة ذهنية محددة لدى الاستراتيجيين لتحديد هدف الدولة .

الإستراتيجية كـ "مركز تنافسي" (Position)

فالإستراتيجية تكون هدفها تنافسي لتحقيق مصالح الدولة .

الإستراتيجية خدعة أو مراوغة(Ploy) :[1]

يصور هذا الشكل الإستراتيجية و كأنها حركة مؤقتة أو مراوغة تتخذ بذكاء لمواجهة أمور و تقلبات طارئة ويلاحظ أن هذا الشكل يركز على تحقيق أهداف الدولة للتفوق عن طريق سلسلة من الحركات و الاختيارات المرنة و الذكية لمواجهة التغيرات البيئية.

الشكل رقم 01: أشكال استراتيجية

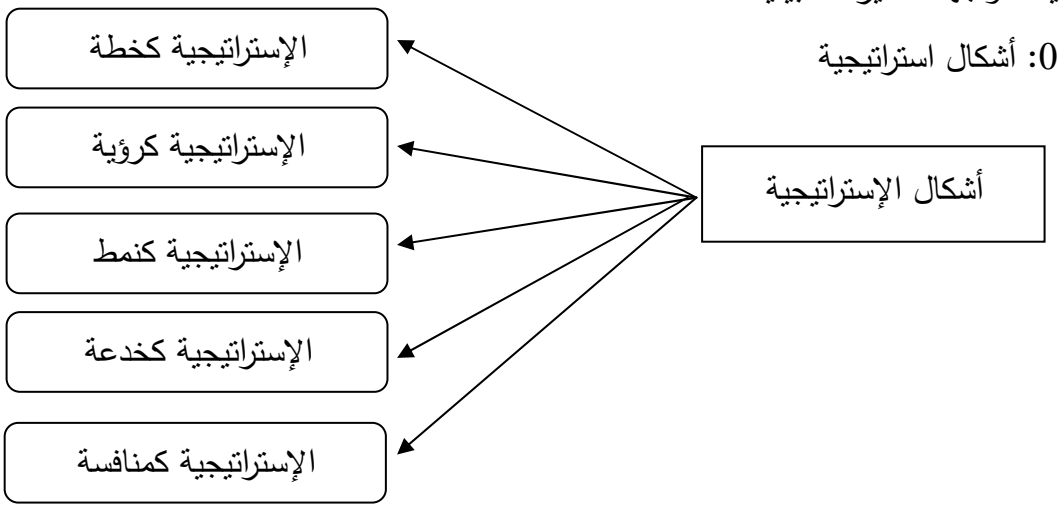

المصدر: من طرف الباحثة.

فتطور مفهوم و تعريف كلمة إستراتيجية تختلف عبر عصور التاريخ العسكري وفقاً لأختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن آخر، و وفقاً لتباين المدارس الفكرية و السياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تنبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع مانع لكلمة إستراتيجية، لأن الإستراتيجية تتطور تبعاً لتطور الأقتصاد و السياسة و العلوم، و تستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا عند إعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب. لذلك نجد أن لكل دولة خلال فترة معينة إستراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على العوامل الأقتصادية و السياسية و العسكرية و الجغرافية، و أن أية إستراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة و الأستفادة من دروس الماضي و أن تصاغ و توضع في إطار مناسب للمستقبل.

[1] [1] **Jurgen C Schmidt and Martyn Laycock, op cit.**

الفرع الثالث : المفاهيم المشابهة للإستراتيجية

❖ **الإستراتيجية و التكتيك**

لا بأس من أن نفرق بين الإستراتيجية و التكتيك، يعرف التكتيك عادة مجمل العمليات التي تقوم بها الدولة للوصول إلى الهدف الاستراتيجي و عندما تؤدي ادارة الحرب إلى معركة حقيقية فان الاستعدادات التي تتخذ لإعداد مثل هذا العمل و تنفيذه يشكل ما يسمى تكتيك.[1] فالتكتيك هو تطبيق الإستراتيجية على مستوى أدنى.

❖ **الإستراتيجية و الدبلوماسية**

الإستراتيجية و الدبلوماسية هم وجهان متكاملان لفن السياسة بمعنى ان الإستراتيجية و الدبلوماسية هم و جهان لعمة واحدة و هي السياسة الخارجية. و من الثابت ان الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول بالتالي لم تعد عملية مظهرية و إنما اصبحت اساسها الكفاءة و الاقتدار و هدفها الأول تمثيل الدولة و حماية مصالحها فالدبلوماسية تتعلق بفن إدارة العلاقات الدولية أو أنها رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات التي يقوم بها الممثلين الدبلوماسيين و السفراء لتحقيق تلك الغاية فالدبلوماسية إذن تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية، و تتداخل الدبلوماسية و الإستراتيجية في الكثير من الحالات لتأدية و ظيفة السياسة الخارجية، فهناك من يقول ان الدبلوماسية هي التوجه السلمي للسياسية الخارجية بينما الإستراتيجية هي التوجه العنيف في السياسة الخارجية لكن لا يمكن حسم دلك خصوصا في ظل التطورات الدولة الراهنة و في ظل تداخل الوظائف، فبعض الاحيان لا يمكن الفصل بينهما ففي اكثر من موضع قد تستعمل الدبلوماسية للحد من نتائج العملية العسكرية و قد تستعمل كإستراتيجية فالسياسة هي تعمل للفكرة التي تشكل لدى الجماعة او القائمين على شؤونها لغرض المصلحة القومية L' enteret National و السياسة بدءا من تصورها دائما للمصلحة القومية تقوم بلجوئها إلى الوسائل الدبلوماسية في زمن السلم فقد يقتضي الامر التلويح باللجوء اليها من قبل التهديد او التلويح بالحرب كعمل دبلوماسي و كذلك الحال اثناء الحرب فان السياسة لا تستبعد نهائيا الدبلوماسية. إلى جانب الاستعداد للحرب[2] اي أن بين الدبلوماسية و الإستراتيجية علاقة و طيدة فكل و احد يكمل الآخر بشكل أو بآخر فهما يمثلان عمل متكامل في السلم و في الحرب.

---

[1] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية**، (الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع 2004)، ص 187.

[2] اسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية تربوية**، (الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع)، ص 41 .

هذا فقد تقتضي الإستراتيجية تهديد العدو بسحقه نهائيا لعله يتمثل لإرادة خصمه فتكون الهزيمة كما قد تقتضي التلويح بفتح الباب إلى محادثات السلام و الدبلوماسية في جوهرها لا تعدوا ان تكون فن الاقناع من غير الالتجاء إلى القوة بينما الإستراتيجية تعني فن ايقاع الهزيمة بأقل الاعباء و الدبلوماسية على السواء ليسوا سوى عمال فن السياسة لحساب تحقيق المصلحة القومية ،و الخلاف في شأن مفهوم الإستراتيجية والدبلوماسية ان الأولى تعني فن الاكراه و الثانية تعني فن الاقناع و كوسيلتين لهدف و احد هو اخضاع الاخرين لإراداتنا تحقيقا للمصلحة القومية و في هدا الصدد يقول ريمون أرون : الإستراتيجية هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية و الدبلوماسية تابعتين للسياسة

❖ **علاقة الإستراتيجية و جيوستراتيجية:**

فهناك ترابط بين الإستراتيجية و العوامل المختلفة خصوصا العامل الجغرافي فأي إستراتيجية تضع في الحسبان الموقع الجغرافي التي توجد فيه او التي تريد ان تتوجه اليه.

❖ **علاقة اللوجستيك بالإستراتيجية :**

فاللوجستيك تتمثل في الشؤون الادارية فهي علم تجهيز و ادامة القطاعات اي حركة التموين.[1]
والعلاقة ان اللوجستيك هي الامدادات التي تقدم للإستراتيجية.

-أهداف الإستراتيجية :

يعتبر هدف الإستراتيجية هو تحقيق الأهداف التي تحددها السياسة باستخدام الوسائل التي تمكنها من تحقيقها[2] فقد تكون هذه الأهداف إما :

- ✓ هجومية (غزو – فرض شروط مشددة) .
- ✓ دفاعية (حماية الوطن)[3].

اما الوسائل الإستراتيجية:

فيعتقد هارت انه يمكن الحصول على التفوق الاستراتيجي بالوصول إلى نتيجة حاسمة دون القيام بمعارك ضارية و يعتقد انه يجب على الحكومة استخدام كافة الوسائل المتاحة من الاقتصادية و الدبلوماسية وغيرها [4] للوصول إلى النصر كون الحكومة هي المسؤولة على هذه الإستراتيجية و هذه الأهداف تستعمل

---

[1] محمود شاكر سعيد ،خالد عبد العزيز الحرفش ،**مفاهيم أمنية**،(الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010)،ص 114 .

[2] Richard Yarger ،Towards A Theory of Strategy:Art Lykke and the Army War College Strategy Model، http://www.au.af.mil/au/a in09/12/ 2014 AT 17:01

[3] – إسحاق محمد رابح، مرجع *سابق*، ص 45.

[4] – علاء أبو عامر، مرجع *سابق*، ص 190.

الوسائل حسب الأهداف أو النتيجة المرجوة و مثال عن هذه الوسائل تبدأ بالتهديد النووي و تنتهي بالدعاية أو المعاهدة التجارية فهذه و سائل تحدد حسب طبيعة المواقف و حسب الإمكانيات.

ما يمكن ان نستنتجه من خلال ما سبق ان تحديد مفهوم الإستراتيجية هو امر صعب و معقد و هدا يرجع لعدة عوامل لعل اهمها انه مفهوم مرتبط بالتحولات التي تعرفها الساحة الدولية لدا يمكن ان نقول بناءا على هدا انه لا يوجد تعريف محدد و موحد لمفهوم الإستراتيجية بل هناك اجتهادات و محاولات من طرف الباحثين و حتى الاستراتيجيين .

المطلب الثالث: تعريف الأمن

قبل التطرق التى تحديد تعريف الأمن ضمن تعريفه اللغوي و الاصطلاحي و تجب الاشارة الى ان هدا المصطلح يعد من اصعب المصطلحات التي يتناولها التحليل العلمي ، فهو من ابرز المفاهيم التي برزت في الدراسات الاكاديمية نتيجة لأهميته ليس عند الاكادميين و الباحثين فقط بل حتى عند كبار صناع القرار ، ففي وقت مضى كان التركيز على الأمن الوطني لكن بفعل التطورات الدولية اصبحت مفهوم او تعريف الأمن واسع .

و يرجع الباحثين صعوبة ضبط تعريف محدد للأمن للاسباب التالية:

- مفهوم خاضع للتطورات الدولية
- مفهوم الأمن يتحدد حسب طبيعة التهديدات الأمنية
- ان دراسات الأمنية لاتزال جزء من حقل العلاقات الدولية

الفرع الأول:تعريف اللغوي للأمن

إن مفهوم الأمن قديم جدا فإذا عدنا إلى النص القرآني و جدنا مادة أمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر و توارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان. [1]

فالأمن في الاصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله و هو الإيمان و هذا ما ينجر عنه راحة النفس، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان و الأمانة و الأمن و هي الطاغية في النص القرآني.

الأمن في تعريفه اللغوي هو نقيض الخوف حيث قال تعالى في سورة قريش الآية 04 "**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف** " و لو راجعنا تعريف "الأمن" في القواميس لوجدنا تقاطعاً يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف و إحلال شعور الأمان و في هدا الصدد قال تعالى

[1] الطيب البكزش، " **الترابط بين الأمن الانساني و حقوق الانسان**"، المجلة العربية لحقوق الانسان المعهد العربي لحقوق الانسان، عدد10 ،(جوان 2003)، ص 165.

في سورة النور الآية 55 « و **عد الله الذين أمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم و ليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا**» فان كلمة **الأمن** و حدها قد و ردت خمس مرات بهذه الصيغة و سبع مرات بصيغة أمنين و منها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف .

وقوله عزّ و جل : "**واذا جائهم امر من الأمن و الخوف أذاعوا به**" النساء 83/ 4 و من هنا نؤكد ان الأمن هو ضد الخوف في الاسلام .

كما و ردت الكلمة بالانجليزية SCURITY بمعنى أمن و الطمأنينة اي ان الأمن في جوهره الخلو من و جود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة[1] ، فمصطلح أمن بمفهومه لقي العديد من الجدل من طرف العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة التاريخية و إلى غاية الوقت الحالي فقد اختلف المفكرين في و ضع تعريف جامع مانع للأمن يحيط بجوهره في مجال الدراسات الأمنية.

الفرع الثاني :التعريف الاصطلاحي للأمن

يجدر التطرق إلى تعريفات بعض المفكرين التي كانت تركز على الجانب العسكري[2]:

- جياكومو لوسياني(Giacomo Luciani)" **الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة و التصدي لكل عدوان أجنبي** "

فهو من خلال هدا التعريف يعتبر ان الأمن الدول مرتبط بما تملكه من قوة عسكرية للتصدي للتهديدات و العدوان الخارجي .

- يعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أ"**نه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي نها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجيةأو إنهيار داخلي**"[3]

---

[1] أبصير أحمد طالب ,"**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**," رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية و مستقبليات، (جامعة الجزائر ،كلية الاعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009 م /2010 م)،ص 10.

[2] Barbara Delcourt , ***THEORIES DE LA SECURITE***, *2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales,*par Barbara Delcourt*Commentaires et critiques :bdelcou1@ ulb.ac.be*Année académique 2007.

[3] عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **الموسوعة السياسية**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1979)، ص131.

من خلال هدا تعريف يحاول عبد الوهاب الكيلالي ان يربط الأمن بسلامة الدولة داخليا و خارجيا من العدو الاجنبي .

- فرانك تراجر و فرانك سيموني(Frank N.Tragrer et Frank Simonie " **الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة و طنيا و دوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقيين أو المحتملين** " .

فهدا التعريف يركز هو الاخر على ان أمن الدول لا يتحقق إلا ضمان جزء من سياسة الدولة على المجال العسكري لمواجهة الاعداء الدولة.

- التعريف الذي قدمه ليب مان Lippman بقوله " : **تعد الأمة أمنة (أي في و ضع أمن) إلى حدٍ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، و بمقدورها إذا و اجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب**"

من خلال هدا التعريف يحاول ان يربط أمن الدول بمبدأ قدرتها على خوضها للحروب و ان تكون لها القدرة الكافية لتحقيق النصر في تلك الحروب مع المحافظة على قيمها الأساسية.

- الأمن من و جهة نظر دائرة المعارف البريطانية :" **يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبية**" ، تربط دائرة المعارف البريطانية انه يربط اللأمن بالعدو الخارجي و بتالي حماية الدولة يكون بالتصدي لهدا العدو .
- تعريف **هنري كسينجر** فقد عرفه بأنه : "أي **تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء** "
- عرفه **ارنولدولفرَ Wolfers A** بأنه " **غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي اما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من ان يتم المساس باي من هذه القيم** [1] "

وهنا ايضا نرى أن **Wolfers** أورد الأمن مقابل الخوف من اي تهديد للقيم المكتسبة.

ومن خلال هذه التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان ضيف يقوم على و ما يلي :

1 – طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدو د الدولة أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى .

2 – جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، و لذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة [1].

[1]olivier richmond، "**broadening concets of security in the post– cold war ERA : implications for the E U and the mediteranean region** "WWW. Edg ac , uk /eis / publiocations in 2013/10/13 at 14:35

إذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدوٍ خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة .وعموما فتحديد مفهوم الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية بإستخدام القوة العسكرية للحد من مصادر التهديد الخارجية، و ضمان استمرار تحقيق تلك المصالح. و هذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة و إقتدار يجعلانها أمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[2] لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن بين الأمن و القوة العسكرية بإعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول و عدم الفصل بينهما لتخليص الدولة من التهديدات الخارجية[3]، حيث أن إستخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع بـ فرانك تريجر Frank Trager إلى القول إن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية Care Values .

اما التعريف الموسع للأمن

إذا كان المفهوم التقليدي للأمن يركز على الجانب العسكري، فالسؤال المطروح هنا هو: هل بقي نفس المعنى سائدا في الوقت المعاصر؟

لقد عرف مفهوم الأمن توسع كبير نتيجة لتطورات الدولية نحاول في هدا الصدد تقديم بعض التعاريف .

- تعريف باري بوزان(Barry Buzan):" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي " [4].

فمن خلال هذا التعريف يحاول باري بوزان ان الأمن هو قدرة الدولة على تحقيق أمنها داخل النظام الدولي .

ولكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا يرى في تعريف بوزان تبسيطاً لمعنى تعريف آرنولد و لفرز لعام 1952، الذي نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، و هو يرى أن "**الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية و بمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم و هي تتمثل بـ" بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية..."**

---

[1] عبد المجيد صادق، **أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة، جامعة القاهرة، 1976)، ص 7

[2] ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و استراتيجية تحقيقه**،(العراق، و زارة الثقافة و الاعلام، 1985) ،ص2

[3] DAVID A. BALDWIN ,*The concept of security, (British Review of International Studies) 1997.p23 .*

[4] علاق جميلة،" مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة"، قدم في ملتقى دولي حول: **الجزائر و الأمن في المتوسط و اقع و آفاق** *(جامعة منتوري قسنطينة بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية* 29 /30/أفريل 2008) ،ص .6.

فداريو باتيستيلا يرجع الأمن لبقاء الدول و إلى السيادة الكاملة و يرجعها لرفاه الاقتصادي و بتالي يحاول باتيستيلا من خلال تعريفه الخروج من التصور الضيق للأمن.

- بوث و ويلر (Booth Wheeler)" **لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه و بتحقيق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر**".

من خلال هدا التعريف يصف بوث و ويلر الأمن لا يتحقق إلا ادا احترمت الافراد و المجتمعات حقوق و حريات الافراد و الجماعات الاخرى و هنا نلاحظ مدى اهتمام بوث و ويلر بالأمن الانساني.

- كما عرفه روبرت مكنمار و زير الدفاع الأمريكي الأسبق و احد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه **(جوهر الأمن)** بأنه" **يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة** " و استطرد قائلا : " **ان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهاتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل** " [1]

فالأمن اصبح مرتبط بقدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية و الاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات في مواجهة الأخطار التي تهددها. فالأمن بمفهومه الواسع فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية هو استقرار أوسع معانيه و هذا يعني ضرورة توفير الحماية السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و يمكن القول كذلك ان أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين[2] .فالأمن هو ثمرة الجهود المبذولة و المشتركة من قبل الدولة و أفراد المجتمع خلال مجموعة من أنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي و بالتالي فان أمن لا يقتصر على الأمن العسكري فقط و إنما قدرة على التنمية اقتصادية و الاجتماعية و السياسية.اي ان الأمن تطور و لم يعد مرتبط بالجانب العسكري فقط فلم يعد هو العامل الاساسي دليل على انه كان سبب سقوط الدول مثل الاتحاد السوفياتي نتيجة اهتمامها الجانب العسكري فقط لم يحميها من التراجع و السقوط. مما جعل الاهتمام بمفهوم الأمن يتسع ليشمل كل الجوانب دون استثناء .

ومن خلال ما سبق نستنتج تعريف إجرائي مفهوم الأمن الذي يتمثل في :

[1] – محمد غالب لكزادة، **أمن و إدارة أمن المؤتمرات**، (القاهرة دار الفجر ،[د.ت.ن)، ص 19.

[2] خديجة عرفة،**الأمن الانساني**، (الرياض : مركز الدراسات و البحوث)،.ص 39.

هو الذي يتحدد بحماية الدولة و تعزيزها بالرفاه الاقتصادي و أن يهتم بحماية الفرد من جميع أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و فق لآليات النظام، و من سمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغيير فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان بمعنى ان الأمن حقيقة نسبية و ليست مطلقة و فقا لاعتبارات داخلية و خارجية فمفهوم الأمن ليس مفهوم جامدا بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط و ثيقا بالأوضاع و المعطيات و العوامل المحلية و الاقليمية و الدولية .

المبحث الثاني : المقاربات الأمنية

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول التنظيرية المهمة في تفسير للواقع الدولي بشكل عام و الواقع الأمني بشكل خاص فالدراسات الأمنية كانت تتطور بفعل التطورات الدولية نحاول ان نتعرف على اهم المقاربات الأمنية التقليدية و الحديثة [1] .

المطلب الأول : المقاربات التفسيرية للأمن

هناك العديد من المقاربات التفسيرية للأمن التي حاولت تفسير وفق تصورا مثالية و تصورات واقعية و اخري لبيرالية .

الفرع الأول: النظرية المثالية

ينطلق التصور المثالي من فكرة اساسية و هي الأمن يرتبط بمبادئ الاخلاق و المثل و القيم العليا، و يتخد هدا الشكل تصور و جود نظام دولي قائم على حكم القانون و خاضع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بالمجتمع الدولي [2]كما ان المنظمات الدولية التي اعتنت بموضوع الأمن و السلم قد اخدت بعض مبادئها من النظرية المثالية التي و ضعها عدد من الفلاسفة و المفكرين و نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم افضل للعالم، الدي يقوم على نبد الحرب و يدعو للسلام و نزع السلاح و التوجه نحو التعاون و الحوار و تغليب العقل، و تقوم هده النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي الذي يلعب دور في ضمان الأمن و السلام العالمي، و قد شكلت المثالية مقاربة اخلاقية قانونية ركزت على بناء عالم افضل خال من النزاعات و انطلقت من المسلمات التالية:

- فوضوية النظام الدولي هي حالة مؤقتة
- ان الطبيعة البشرية هي في الاساس مبنية على الفضيلة و الخير [3].

و يمكن القول من خلال هده الفرضيتين ان التوجه المثالي كان فلسفي نلمسه من خلال التصور الاخلاقي للعلاقات الدولية لكن لم يستطيع هدا التصور الصمود امام اندلاع الحرب العالمية الأولى فتراجع الطموح في بناء عالم افضل و ازدادت الفجوة، فكثرت التحديات امام هده النظرية حتى حكم عليها بالفشل كما اعيب عليها عدم توصلها إلى كيفية تحقيق الأمن بسبب عدم فهم اسباب التي كانت تدفع الدول لانتهاج سلوك عدواني .

---

[1] – جون بيليس و ستيف سميث, ***عولمة الساسة العالمية***, (ترجمة و نشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص412

[2] اسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة : المكبة الاكاديمية ،1991)،ص 24 .

[3] زيد عبد الله المصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، (ليبيا : دار الرواد، 2002)،ص 32 .

الفرع الثاني:المنظور الواقعي للأمن

ان تصور الأمن عند الواقعيون يعني سلامة الدولة من التهديد الخارجي (الأمن الوطني) الذي يستهدف استقلالها و استقرار و حدتها الترابية هدا التصور يعود إلى فترة زمنية قديمة جدا في الفكر الواقعي فهو موجود في كل المدارس التي تكون هذا التيار الواقعي (الواقعية الكلاسيكية الجديدة) عند كل المفكرين و المنظرين التابعين لهذا التيار من توسيديدس إلى هانس مورغانتو Hans Morganthat إلى كنيت و التز Keneth Waltz مرورا بسبيكمان .[1] كل هؤلاء الذين يركزون على علاقات التي تجمع الدول هي علاقات مصلحية تسيرها مبدأ القوة، فالدول القوية تفعل ما تشاء أما الدول الضعيفة فعليها أن تتحمل ما عليها من معاناة فالمصلحة هي اساس التفاعلات بين الدول، فالدول في تعاملاتها مع بعضها البعض تتعامل على أساس منطق من يحقق أكثر من الآخر و من خلال استعمال القوة باعتبارها و سيلة لتحقيق ما ترمي إليه سياساتها[2]، فالنظام السائد في العلاقات الدولية هو النظام الفوضوي عدم و جود هيئة عليا تسير الشؤون الدولية. فقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة و ستفاليا 1648 .

❖ **مبادئ و أسس الفكر الواقعي فيما يلي:**

- ان الدولة مصدر الأمن باعتبارها الفاعل الوحيد في السياسة
- الداخلية و الفاعل المركزي في السياسة الدولية[3]
- النظام الدولي هو في حالة فوضى و ليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات غير متعادلة بين الدول.
- بقاء الدول يستلزم القوة العسكرية لمواجهة التهديدات التي تواجهها الدولة هي تهديدات خارجية تتطلب المواجهة العسكرية. [4]
- الحرب هي نتيجة مؤدية في ظل تطوير الدول و قدراتها العسكرية عدم و جود الثقة بين الدول و المصلحة الوطنية التي هي أهم من بقية المصالح.

تعتبر الواقعية التقليدية الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية[5] اي ان السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات و الحروب و لا

---

[1] رياض حمدوش، "تطور الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، الملتقى الدولي : **الجزائر و الأمن في المتوسط و اقع وآفاق**،(جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 29 و 30 افريل 2008)، ص 272.

[2] عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري،) الجزائر، المكتبة العصرية،2005 ، ص1

[3] روبرت جاكسون، ***ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم،*** تر :فاضل جتكر، (الرياض :مكتبة العبيكان،، 2003)،ص 360 .

[4] يان كانج و انج، "**الواقعية الهجومية و صعود الصين** "، المجلة العربية للدراسات الدولية، مجلد 10، العدد 1 ،2006 ،ص64 .

[5] Jean Jacques Roche , ***theories de la sécurité*** ,(Paris ; montchrestien editions 2002) ، P 10.

يمكن للسلم أن يركز لا على القانون الدولي و لا على المنظمات الدولية، و يكمن الحل الوحيد في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي فالتهديد الذي يسعى المفهوم الواقعي احتوائه هو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدول العسكرية لان الأمن هو أمن الدولة ببقائها[1]، اي ان التفاعل بين الدول مبني على عدم و جود الثقة فيما بينها ، و تعتمد الدولة في دلك على قوتها فحسب الواقعيين القوة مركبة من أجزاء عسكرية و غير عسكرية، كما أن لدىهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية و العوامل الجغرافية، شكل الحكومة و القيادة السياسية و الإيديولوجية[2].

المعظلة الأمنية عند الواقعيين امثالBooth Ken, Wheeler Nicholas هي نتيجة لسباق نحو التسلح التي تعني و جود دولتين أ، ب، فعندما تلجأ الدولة أ وفقا للتصور الواقعي البنيوي إلى اتخاذ إجراءات سياسية و عسكرية و إقتصادية معينة في صورة الإعتماد الذاتي بغية تحقيق هدف البقاء، تقوم الدولة الثانية ب بانتهاج نفس السلوكات لإدراك نفس ا لأهدف، لأن هذه الدولة تتحرك استنادا لمبدأ الشك في علاقاتها الخارجية. فالدول في تعاملاتها فيما بينها تحكمها منطق الشك و سوء التقدير و عدم الثقة إلى غير ذلك من مصطلحات التي تدل على عدم التفاعل الايجابي فيما بين الدول[3]. "غير انه يبقي تصورهم أن الأمن الغاية القصوى مادام هناك حالة فوضى في النظام الدولي فالدول تتنافس دوما من اجل الأمن و الرفاهية و الأمن و التنافس يؤديان دوما إلى النزاع"[4].

وينظر **مورغانتو** للقوة من ثلاث زوايا:

- *power as a cause* - .القوة كسبب
- *power as an outcome*. –القوة كهدف[5]
- *power as an Instrument* –القوة كوسيلة

---

[1]– محمد مدوني، "المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جوان 2005، ص 252 .

[2] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: و ليد عبد الحي،(الكويت، كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع) مجد، ديسمبر1985 ، ص59 .

[3] Booth Ken, Wheeler Nicholas, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* , 1st ed (New York: Palgrave Macmillan, 2008) pp.04-05.

[4]رياض حمدوش، مرجع سابق، ص. 274.

[5] عبد الناصر جندلي،" **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، (جامعة الجزائر الدولية، قسم العلوم السياسية200 ، 2005)، ص ص116– 115 .

فالواقعية الجديدة تنقسم إلى قسمين الدفاعيون الهجوميون كلهم أحدثوا مراجعة في قضية زيادة القوة و القدرات العسكرية على أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من اجل القوة في حد ذاتها وإنما فقط من اجل الدفاع على أمنها و إقليمها و ذلك بالتقليص من مخاطر المأزق الأمني. فالمهاجمون تسعى دائما للمبادرة بالمواجهة العسكرية و تعمل على تحديث السريع و تدعيم فعال للترسانة العسكرية بتوظيف موارد الدولة من اجل تعظيم قوتها العسكرية بينما الدفاعيون يتصورون أن إتباع و مواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي التي تضمن الأمن الأفضل [1]، و بالتالي فهم يعتقدون أن الدول تريد الأمن يجب عليها الدخول في اتفاقيات و علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أمنها و شيئا فشيئا يعوض ميزان القوة بميزان الردع و هذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني[2] ،لكن هذا الفعل لا يؤدي إلى إنهاء النزاعات بصفة نهائية و مطلقة بل فقط بصفة نسبية لان هناك أزمة ثقة بين الدول ،خاصة بين القوة العظمى و بقية الدول مما أنهم المهيمنين على أدبيات المنظور التقليدي في الدراسات الأمنية، يرفضون رفضا مطلقا إعادة صياغة مفهوم أخر للأمن خارج إطاره الضيق و المرتبط بالقوة العسكرية و بقاء الدولة و سلامة سيادتها حيث عبر ستيفن والت (Stephan Walt) : " **إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر و مراقبة القوة** "[3].

فقد ركز ستيفن والت على أن موضوع الأمن هو الأكثر أهمية بعد الحرب الباردة خصوصا عند ربطه بظاهرة الحرب و استعمال القوة فالتيار الواقعي أكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الوحيد و معيار الشرعية السياسية.[4] فتحقيق أمن للدولة هو مرتبط بحالة عدم الثقة خاصة الدولة الفاشلة (failed states) و بالتالي فان الواقعية الدفاعية فضلت (الإستراتيجية التعاونية) لتقليص أخطاء إدراكات و حسابات الدول و صناع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح[5] وكسب المزيد من القوة باستعمال مصطلح "الأمن المشترك"

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر : دار الخلدونية ،2007) ،ص 99.

[2] Charles-philippe DAVID et Jean-jacques ROCHE, **Théories de la sécurité : Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale**.(Paris : Editions Montchrestien, 2002). p-p : 90-91.

[3] عمار حجار السياسة،" **المتوسيطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**"، مذكرة ماجيستير، (جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم سياسية ،قسم العلوم السياسية ، جوان 2002)، ص 50-51

[4] جميلة علاق ،" مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة"، ملتقى دولي : الجزائر **و الأمن في المتوسط و اقع و آفاق**(جامعة منتوري – قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 29 30 افريل 2008) ، ص .306.

[5] تاكايوكي ياماور،" ***مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية***"تر :عادل زقاغ، *متحصل عليه/www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink* تاريخ زيارة الموقع 2013/02/10 الساعة:13:15

(COMMUN SECURITY) أما بالنسبة للواقعين الذين يعتمدون على مركزية الدول و منهم (فريد زكرياء) يرجعون سبب حالة الأمن إلى ادراكات صناع القرار و كذلك إلى المسائل الداخلية سواء الخاصة بالرأي العام أو المؤسسات السياسية.

فرغم كل التحولات التي شهدها النظام الدولي الأمني بعد نهاية الحرب الباردة فإن الواقعيون و الواقعيون الجدد خاصة و أنهم المهيمنين على أدبيات المنظور التقليدي في الدراسات الأمنية يرفضون رفضا مطلقا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق و المرتبط بالقوة العسكرية و بقاء الدولة و سلامة سيادتها.[1]

الفرع الثالث:المنظور الليبرالي للأمن :

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل تركيزهم على الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي التي تعتبر من أهم إسهامات الليبراليين للأمن، حيث يستبدلون (الأمن القومي) الذي يمثل التصور الواقعي من خلال إستراتيجية الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية و فقا لـ" قولدستين"، يتمثل في" تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر." و قد و ضع الفيلسوف الألماني" إيمانويل كانط "أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى. و هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة[2]. فالبيرالية تركز على و جود فواعل من غير الدول عكس الواقعيين فهي فواعل تتمثل في المؤسسات الدولية و الإقليمية حتى أفراد و جماعات (المجتمع المدني العالمي).

إن المنظور الليبرالي و خاصة الليبرالية الجديدة شهدت تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل و تطور العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدول، لصالح علاقات عبر قومية و منه عوضت اللبيراليين للاتجاه الواقعي (كريات البيليارد) * بشبكة العنكبوتية** في اطار العلاقات المبنية على التعاون .

---

[1] عبد المجيد صادق، ***أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي***،(جامعة القاهرة، مصر، 1976)، ص7

[2] تاكايوكي ياماامور، مرجع *سابق*.

ووفق أسس نظرية اللبرالية الجديدة*** New liberalization التي تقوم على ما يلي :

1. كلما زاد تجربة القطاع الخاص كلما زاد النمو و الرفاهية للجميع.
2. تحرير رأس المال و إلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية و تحرير التجارة العالمية
3. يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد و هو منطق التعاون و التقارب بين الدول و محاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها[1].
4. التعاون فيما بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات و منظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن.
5. نشر القيم الديمقراطية و تقليص الوازع العسكري لان الديمقراطيات في اعتقادهم لا تتصارع فيما بينها.
6. نشر التجارة و القيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود و التبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي حيث أن هذا التداخل يحقق الرفاهية للدول و الشعوب و كل الفاعلين في النظام الدولي[2].

فعلى الرغم من أن الليبراليين و الليبراليين الجدد قد أقحموا فاعلين غير الدولة محاولة منهم توسيع الأمن (مثل الجماعات المسلحة و النزاعات بين مختلف الجماعات الاثنية أو الدينية و المؤسسات و المنظمات غير الحكومية التابعة للمجتمع المدني،لكن و لسوء الحظ، فقد أدت الفاشية في كل من ألمانيا و اليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. و منذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي و التحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة. لكن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي ،وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل

---

* كريات البيليارد هو هو تصور و اقعي يعني العلاقات المتعارضة و المتضادة بين الدول

** شبكة العنكبوت هو تصور لبيرالي للعلاقات الدولية بمعني انها علاقات متعاونة و متضأمنة مما يشكل تداخل بين مصالح نتيجت لتلك علاقات التعاونية

**** ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة و بريطانيا مذهب اقتصادي إيديولوجي سمي بـ "الليبرالية الجديدة". و لعل أهم عنصر جديد في هذا المذهب هو دعواه الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة، تمارَس السلطة فيه على أساس مبدأ "الكوفيرنانس" governance، على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من "الرقابة" و التوجيه، عند توزيع الأرباح، بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها. و هذا النوع من ممارسة السلطة في إطار من الرقابة التي يقوم بها المعنيون بالأمر هو مضمون "الكوفيرنانس"، و هي كلمة إنجليزية مشتقة من govern التي تعني في آن و احد "الحكم" بمعنى ممارسة السلطة (الحكومة government) و الرقابة و التوجيهcontrol. و إذن فنموذج "الحكم" الذي تبشر به "الليبرالية الجديدة" يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه و مراقبة أولئك الذين يوازي و ضعهم إزاءها و ضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى

[1] *Thierry Balzacq "*،Qu'est-ce que la sécurité nationale ? "،*La revue internationale et stratégique*، n° 52, hiver (2003-2004)، P34 .

[2] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص276.

الاقتصادي و الثقافي أيضا، و من بينها الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و غيرها. بل إن الأمم المتحدة في حد ذاتها اهتمت في المقام الأول بأمن جماعي و ذلك على الرغم من هيمنة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. و مما سبق فإن الأمن الجماعي يؤدي نظريا أربعة وظائف:

1. الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة– و لا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها.
2. يتم إشراك كل الدول الأعضاء لصد المعتدي.
3. تنظيم رد عسكري – و لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها و حدها.

ورغم و جود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما، و قد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة، و التي تصاعدت حدتها مع" نظرية السلام الديمقراطي" و "المجموعة الأمنية التعددية"، فضلا عن" نظام العصور الوسطى الجديد "الذي أبرزته سياسات ما بعد الحرب الباردة. لكن و مهما اختلفت التسميات إلا أن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة و هي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض[1].

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة للأمن

في اطار توسع دائرة الانشغالات الأمنية دفع الكثير من المنظرين اعادة النظر في التأصيل النظري للدراسات الأمنية التي ادت إلى بروز نظريات أمنية ما بعد الوضعية و التي هي كالتالي:

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاغن

اما " مدرسة كوبنها غن" و التي يتزعمها المفكر البريطاني (باري بوزان Barry Buzam) مدير معهد بحوث السلام فقد ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها إن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن في دراسته المعنونة " الشعب و الدول و الخوف Barry Buzan " و قد سعى باري بوزان لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية و اقتصادية و مجتمعية و بيئية و عسكرية، و يعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، و هذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في

[1] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص.278.

التغلب على سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات و تعتمد على العامل العسكري ،[1] الذي لا يمكن اعتباره القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية و الأمن الطاقوي) و أهم قطاع يركز عليه " باري بوزان " هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان، حقوق الإنسان) [2] أو ما يسمى " بالأمن المجتمعي " sécurité sociétale"، بالإضافة إلى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [3] .

إن الدولة حسب Barry Buzan ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الاقليمي و الدولي بل هناك فواعل اخرى تحاول تفسير الواقع الدولي ، و كذلك (أول و افرole Weaver). يعتبر مستويات لأمن من الدولة إلى الفرد او إلى مستوى النظام العالمي .

و تقدم" مدرسة كوبنهاقن "للأمن إطارا ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكيةintersubjective لمدركات الأمن، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة على مجال معين منsecuritization و بشكل ديناميكي .بالنسبة ل" بوزان "فإن إضفاء الطابع الأمني على السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية ،حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين" الكيان" المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به. و يتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة .حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط و القيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، لاسيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني.

وفي كتابهم المرجعي حول موضوع الأمننة يهتم باري بوزان بربط الأمننة أساسا بالسياسة العامة كل ما هو أمني إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية الأخرى ، و يتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي أي المداولة بشأن هذه القضايا على مستوى المؤسسات الرسمية إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من

---

[1] Barry Buzan, **People, States and Fear**, (London, Harvester Wheatsheaf, 1983), pp.218 238.

[2]. عمار حجار، مرجع سابق، ص 54 .

[3] Hélene Viau , *Op. cit* .

ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الاعتيادية حيث يقومون بعدها بالربط بين الأمننة و التسييس،" يمكن القول أن الأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس. بالنسبة لتصور التسييس، فهو يتعلق بإضفاء الطابع السياسي على قضايا عامة مجتمعية بعينها ، حيث أن القضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزء من السياسة العامة للدولة، ما يعني أن الحكومة مجبرة على التعاطي معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات .يشكل ذلك في مجمله و ضع هذه القضايا ضمن الإطار العام للحوكمة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين و المؤسسات غير الرسمية للدولة[1]الاعتماد عليه لفهم هذه النقطة هو الملف البيئي .على بعض قضايا السياسية securitization إذن تتيح عملية الأمننة، أي الأمننة عند و يفر: توصف على أنها عملية خطابية Discursive process من خلالها تبرز القضية على أنها تهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة،و تبرر الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للعملية السياسية.

إضفاء الطابع الأمني العامة، حصول صانع القرار على هامش أكبر للمنأورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية ، حيث يحاط عمله بالسرية الكافية ، كما يتم تمكينه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر القنوات المؤسساتية و الرقابية التقليدية، بما يمكنه من تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه القرارات طالما أنه حصل على تفويض شعبي مفتوح، فالقضية هنا هي قضية بقاء و استمرار. غير أن" بوزان "يضع قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني، فالمسألة بالنسبة إليه ليست بهذه البساطة ، و إلا فإن كل مجالات السياسة العامة سيتم و ضعها في دائرة الحيز الأمني. و في هذا السياق يحدد ثلاثة خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني :

1 توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.

2 تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات و السيطرة عليها.

3 وأخيرا يتوقف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة.

[1] عادل زقاغ ،" **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة**"، *الدفاتر السياسة و القانون* ،العدد 5 .(جوان 2011).

الفرع ثاني:النظرية البنائية

وهي تتمثل في المنظور البنائي (Constructiviste) تعود جذور البنائية إلى كتاب **نيكولاس أونوف** Nicholas Onuf " في كتابه "عالم من صنعنا" " World of our makin " الذي استعمل فيها لأول مرة مصطلح البنائية ، اما ظهوره الحقيقي تعود لكتاباتالسندر وانت Alexander Wendt و emanuel adler في منصف و نهاية الثمانينات و بداية تسعينات القرن العشرين خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا. لقد كتب الكسندر وانت سنة 1992 بان الأمن هو ليس مسالة حتمية بل مسالة إدراك و أن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك و يجعلون جوانب مادية حقيقة حيث تصبح الحروب و النزاعات ضرورة في العلاقات الدولية و منتقدا فيها أفكار و فرضيات الواقعية الماديمن خلال طرح البنائيين–فرضيات بديلة و هي كتالي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" تذاتاني Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل[1]
- انطلقت النظرية البنائية في تقديم بديلها الأمني من خلال النقد الشديد للمنظور العقلاني

من خلال هده الافتراضات يتبين لنا ان الافتراضات الأساسية للبنائية تختلف عن الافتراضات المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، و إنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، و في نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الاخرين و عقلانية الفاعلين).

و ترجع النظرية البنائية فشل النظريات الوضعية*للاسباب التالية:

1. الفشل الواقعي الليبرالي في توقع الحرب الباردة، إذ يرجع البنائيون ذلك إلى عدم إلمام هذين النظريتين بالجوانب غير المادية في النظام الدو لي، و منها على الخصوص نسق الأفكار الجديدة التي بدأ تداولها على أصعدة مختلفة في لمجتمع الدولي.

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،المرجع السابق، ص322 .

2. عدم المرونة النظرية الواقعية و الليبرالية في فهم و ادراك الأسباب العميقة لسقوط الاتحاد السوفياتي، حيث قلصت رؤيتها للحدث في حدود انعكاس تحولات البيئة الدولية على الاتحاد السوفياتي في حين أهملت التغييرات الداخلية للمجتمع السوفياتي .

فالتفاعلات الدولية ليست مبنية على المأزق الأمني كما يتصوره الواقعيين (le dilemme de sécurité) اي هي ليس ظاهرة حتمية(fatal) بل هو تمثيل و تصور عقلي، و بالتالي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن و السلم عوض المصلحة الضيقة و التي تكون سببا للحرب و للنزاع و منه فان غاية الأمن حسب(Wend) هو ما تريد الدول تحقيقه و فعله لا ما هو الحقيقة الفعلية « la sécurité c'est bien ce que les états veulent en faire »[1]

وعليه فانه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع و الدولة و النظام الدولي. و تتلخص اطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي :

1- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية و الفوضى الدولية و البحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، و بالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها و منه فالفوضى ليس معطى موضوعي و لكن تكوين و بناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة و استفاليا Westphalia في سلوكاتها، وبالتالي فان الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية و ليس الحقيقية .

2- الشروط المادية ليس المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية و إنما هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية و الإيديولوجية و الهوياتية و هي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلا .

3- تحقيق الاستقرار و تقليص الحروب و النزاعات و استتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغير طريقة التفكير بالنسبة للدول و بالتالي صناع القرار.

4 تركز البنائية على عنصر الهوية (Identity)تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، و تؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية للدول و تستجيب لمطالبها و مؤسساتها.وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد و تصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على الهوية، و أن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، و هو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، و كذا قضايا الارهاب و التنظيمات الارهابية

[1] Alxander Wendt , **Anarchy is what state make of it , the social construction of power politics** ,(in international organization , vol 46 printemps 1992) ; pp 391 425

بعد تحول الصراع من ايديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية و الانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحدات السياسية و هي كلها مؤثرات تدل على و جود عدة فاعلين وليس فاعل و احد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة .

ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنها نوع من التفكيك لنموذج كرة البليار الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنها حسبهم فشل فيBlliard Ball Model ابراز أفكار و معتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، و المهم بالنسبة لهم هوفهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول) الكرات[1]لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي تعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى **الكسندر وانت** Anarchy إذن **الفوضوية** في مقاله الصادر عام1992 و الموسوم ب" :الفوضى هي ما تصنعها الدول :البناء الاجتماعي Anarchy is what states make of

"The social construction سياسات القوة بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة و التأثيرpower politics" عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها. و يقول وانت أنها بما أن الهويات متعددة المصادر و ليست ذاتية، و بما أنها أساس المصلحة الأمن و إعادة الانتاج، فإنها لا Exigencesالقومية، فإنها و رغم اشارة هذه الاخيرة إلى مستلزمات يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية في إشارة إلى الواقعية و الليبيرالية حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش و تتحرك فيها الدول و التي تصقل هوياتها و بالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعها الدول بها، و ليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون ،وعليه يفرق وانت بين أنواع /تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن.

و منه يمكن القول ان البنائين (l'approche constructiviste)[2] قد أطلقوا العنان للتفاؤل بالنسبة لشكل و طبيعة النظام الدولي باقتناعهم انه ليس هناك صراع و تنافس ابدي بين القوى العظمى من اجل القوة و يضربوا مثال بالرئيس السوفياتي السابق قوربا تشوف (Gorbatchev) لما وضع نهاية سلمية للحرب الباردة باختيار قرار عدم استعمال القوة و التنافس و الصراع من اجلها و ترك المجال مفتوح أمام أمريكا وبالتالي احدث تغير في أفكاره انعكست على سلوك الدولة السوفياتية

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،المرجع السابق، ص312.

[2] Jean Jaques Roches. *Op. cit.* P. 105.

إذن فان البنائية Constructivisme تبحث في مواضيع مختلف كالهوية و الخطاب السياسي والقيم الثقافية و الحقائق و ادراكات صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من و ضع نزاعي إلى و ضع سلمي ان كان هناك ثمة تحول في حقيقة هذه المتغيرات تعبر عن التحولات الدولية الراهنة.

إن خلق الجماعات الأمنية communauté de sécurité كما ذكرها Emmanuel Adler لاحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دولاتين و غير دولتين أو حكوميين و ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة و الأطروحات السائدة حول الأمن أطروحة الواقعيين.

الفرع الثالث:المنظور النقدي critique

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورتها " مدرسة فرانكفورت " Frankfurt School بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية،و هي تحتوي على عدة تيارات من بينها تيار باري بوزان سابقا كما رأيناه في المنظور البنائي فهو يعد ايضا من كتاب المقاربة النقدية بالإضافة إلى " الماركسيون الجدد" les Neomarxiste اما من اهم كتاب المنظور فهم ken booth , Jim jeorge anntickner و James der Derain "**ماكس هوركهاير**"، و "**تيودور أدورنو**" و "**يورقن هابر ماس**"[1].

قبل التطرق إلى البناء النظري للنقدية الإجتماعية يجب فهم السياقات الفكرية التي تأسست فيها مدرسة فرانكفورت كمصدرا نقديا أصيلا، فقد عمدت هذه المدرسة توسيع إطار الفكر الماركسي ليشمل مجالات عديدة و مواضيع جديدة في الحياة الإجتماعية أهملتها الدراسات الماركسية التي ركزت فقط على متغير الطبقية و إنعكاسه على تشكيل تفاعلات السيطرة و الهيمنة، لتدرس قضايا أخرى أهمها أثر السلطة على اللاوعي الجماعي، و أنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الإجتماعية التي لا تبدوا فيها هذه الهيمنة جلية أو تلك التي يعتقد أن الهيمنة غائبة فيها تماما مثل و سائل الإعلام التي عززت هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي للمجتمع من حيث البناء العام تسعى النظرية الإجتماعية النقدية إلى تشكيل بناء مفاهيمي – نظري متماسك يعتمد على الأسس الإبستمولوجية و المنهجية المفهوماتية لأدبيات

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** مرجع سابق، ص313 .

العلاقات الدولية، منتقدة بذلك .الأنساق و الأطر النظرية و المفهوماتية و الجوانب الإبستمولوجية للاتجاهات النظرية التفسيرية[1].

أولا :بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، و بالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير، و هو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن. في شرعنة سلوكات معينة و تبرير.

ثانيا : تركز النظرية النقدية على دور الخطاب Speech في سياسات بعينها، و ترى أنها لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات.

ثالثا :يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار و جهة نظر النساء غير المسموعة للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية Feminist Approach بشكل كاف .

رابعا :إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية تضعف الدول.

احتدام النقاش بين التصورين الواقعي و النقدي للأمن و التحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي _ إذا كان الواقعيون قد ركزوا في اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فان اغلب المقاربات البديلة (النقدية) تتخذ الفرد كموضوع مرجعي أساسي[2]_. و تقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأمن كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي ..

وفي هذا الصدد يقول "**كين بوث**" إن: "طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بـ"الانعتاق" و في هذا الاتجاه، فإن بوث يرى أن الأمن يعني "الانعتاق". و هكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، و الذي يعني، حسب كين بوث، "**تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، و من بين هذه القيود: الحرب، و الفقر، و الاضطهاد و نقص التعليم و غيرها** " اي ان الأمن أصبح يشمل

[1] المرجع نفسه، ص440

[2], Gusta dainiker, **cooperative security and man offensive defence in middle east**, In : bjarn - 1moller(ed) non offencive defence n middle east unipir.geneva,1998),p115

أبعادا أخرى مهمة و مؤثرة تشمل الجوانب الاقتصادية و البيئية، و الجوانب الاجتماعية و كذالك الأبعاد الإنسانية[1]. حيث بدأت حملة الانتقادات الموجهة إلى التفسيرات التقليدية الضيقة الجانب فالمفكر النقدي يرى بأن النظرية التقليدية شجعت على زيادة التلاعب بحياة البشر حيث تعتبر النظرية بأنها عبارة عن أداة تبريرية و أيضا أداة للتحول و التغير في السياسات الأمنية و ذلك حسب قول المفكر النقدي (روبرت كوكس Robert):"النظرية تكون دائما من اجل احد و لهدف معين " la théorie agit toujours pour quelqu'un et dans un but »[2]، و قد رأت العالم الاجتماعي هوركهايمر Horkheimer ان النظرية التقليدية هي عبارة عن منطقة للسيطرة و الهيمنة تماما و لذلك فان الافتراضات التقليدية كانت لا تأبه بإمكانات تحرير الإنسان [3]، ويتضح من كلام المفكر و الباحث النقدي هوركهايمر أنه ينتقد و بشدة إهمال النظريات التقليدية للعنصر البشري و تحريره (انعتاقه) من عدة جوانب، و تركيزها فقط على أمن الدول من خلال عنصري الهيمنة والسيطرة، و بذلك يتضح أن الهدف الأساسي و الرئيسي لنظريات ما بعد الحداثة و على رأسها النظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان.[4]

وفي هذا الاتجاه، فإن بوث يرى أن الأمن يعني "الانعتاق". و هكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، فإن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية و الفقر، و ذلك لأن النقاش الأمني القائم، و بالأخص الواقعية و فكرها الدولاتي–التمركز، لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

كدلك اعطت النظرية النقدية مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية (التصور الواقعي) التي صورها ألكسندر و ندت Alexander Wendt فهو يطرح في مقابله مفهوم الجماعة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية.إنطلق النقديون من نقد ا لتركيز النيوواقعي على فكرتي إنعدام الثقة و الغش في تأصيلهم للمعضلة الأمنية عند تفسير الأمن الدولي، و لعل ما لم يكترث له الواقعيون الجدد هو الإجابة عن سبب إنعدام الثقة والغش في توجيه التفاعلات الدولية .فالواقعية الجديدة التي تتفق معها النقدية الإجتماعية في بعض الافتراضات الأساسية، ترى بأن شعور الدول بوجود التهديدات الأمنية حتى و إن لم تكن هذه التهديدات موجودة فعلا و بشكل ملموس ناتج عن الإنطباع الغالب لديها و هو كهدف Survival سوء النية أو

---

[1] ibid ,p115.

[2] Jp joubert, **Histoire des- idées en relation internationales du néoréalisme à nos jour** ,(institut d'études politiques , 2001)p. 35-36 .

[3] عبد الناصر جندلي **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الرجع سابق، ص375

[4] بيليس، جون و ستيف، سميث المرجع السابق ،ص 123 .

الإدراك السيئ تجاه الدول الأخرى خاصة لما يتعلق بتهديد البقاء كأداة آلية لتحقيق هذا الهدف self– help أساسي للدول، و لذلك تحتكم مباشرة لمبدأ الإعتماد الذاتي.

ويمكن استنتاج ان رغم اختلاف بين الاتجاه الوضعي الذي على رأسه الاتجاه الواقعي و الاتجاه ما بعد وضعية لانها اعطت و أضافت لموضوع الأمن الكثير فبعدما كان يركز على الجانب العسكري فقط أصبح يضم العديد من المجالات و بعدما كان يركز على الدولة فقط أصبح يركز على الدولة و على المجتمع والفرد. اي ان النظرية النقدية اعطت مفهوم جديد الدي هو الأمن الإنساني الدي يركز على الإنسان كفرد وليس الدولة كوحدة فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف من تحقيقها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة و قد برز مفهوم إنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من قرن 20 كنتاج لتحولات التي شهدتها فترة الحرب الباردة في تقرير الأمن الإنساني 2005 م، بيانات عن التهديدات العنيفة للأفراد، و قد ميّز فريق مؤلفي التقرير، بين "العنف السياسي" و "العنف الإجرامي" و هم يعتبرون أن العنف السياسي يشمل بالإضافة إلى الصراعات المسلحة العنف الجماعي و صراع الجهات غير الحكومية و الإبادة الجماعية و"القتل السياسي".وفي موجز الأمن الإنساني لعام 2006 م، أنه يتعلق بحماية الأفراد و المجتمعات من أي شكل من أشكال "العنف السياسي" و أن التعريف الملائم للأمن الإنساني يشمل كل أنواع العنف الجماعي[1] التي تهدد حياة الأفراد و المجتمعات في صحتها و معيشتها إن التحول الإنساني في السياسة الدولية، قابله توسع الإهتمامات بالأمن الوطني، فكل أنواع العنف الجماعي يمكن أن تصبح اهتماماً أمنياً إذا كان حجمها كافياً لتهديد نسيج المجتمع، و قد شددت استراتيجيات الأمن القومي الأميركي للأعوام 2002 و 2006، وإستراتيجية الأمن الأوروبي لسنة 2003، على الواقع الراهن لتهديدات المجتمعات العابرة للحدود القومية، مثل الإرهاب الدولي، و حصول جهات غير حكومية على أسلحة الدمار الشامل و شبكات الجريمة العابرة للحدود القومية فيما يتعلق بطبيعة أمن و نطاق دراسة الأمن حيث تحول في طبيعته مصادر التهديد للدولة القومية فالدولة، تواجه مخاطر التهديد العسكري فقد أصبحت تواجه من بينها اتجاه المخدرات عبر الحدود الجريمة المنظمة و انتشار الإرهاب الدولي و انتشار أوبئة كالايدز و الفقر[2].

تركز النظرية الاجتماعية على قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن و تطوره الحقيقي و ليس الدول بصفة مطلقة فالتحديات الغير عسكرية لها مكانة كبرى و أساسية في تحقيق الأمن منها

[1] Taylor Owen." **human security mapping : a new metyhodology"**. Available at*: http// www.prio.no/files/file* 44641 _human _ security _ mapping .PDF12/07/2014 AT 23:30

[2] Gary king and Christopher Murray ,"**Rethinking human security**," Political science quarterly , vol 116 , n 4 , (February2001)

من التهديدات العسكرية التقليدية لان مصادر التهديد للأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية و أزمات الهوية الاجتماعية و الكوارث البيئية و كذلك المسالة الصحية و التربوية أي كل ما يهدد الأمن الإنساني ان صح التعبير (l'insécurité humaine) يجب ان يكون الخطاب و العمل من اجل تحقيق الأمن ايجابي و ليس سلبي و بالتالي يجب ان يحدث تغيير في ادراكات و ضمائر الأفراد و كذلك التخلي عن البني القتالية و الحربية و تطوير آليات السلام و الأمن و هذا تحدث عن طريق أحداث نسيج بين الجماعات و المجتمعات و الأمم و بالتالي و ضع و خلق معايير و قيم جديدة للأمن عن طريق المجوعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

ويمكن اعتبار ان المنظور النقدي يصب في نفس المنظور البنائي أو هما و جهان لعملة واحدة، خاصة و ان مفهوم الأمن بالنسبة إليهم هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة، كالعامل البيئي، حقوق الإنسان الهويات الهجرة، الأمراض و غيرها.لكن هذا يتطلب في اعتقادهم إعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن و منه فان المقاربة النقدية ترمي إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن و العلاقات الدولية في إطار منظور أخلاقي عالمي .حيث تجدد النقاش فالدولة أصبحت تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد و التي هي ليست مصادر عسكرية بالضرورة و منها تجارة المخدرات عبر الحدود و الجريمة المنظمة و انتشار الإرهاب الدولي و انتشار الأمراض و الأوبئة، مما جعل محور الأمن و اسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول و بعث اطر تحليلية قادرة على تفسير الديناميكية المعقدة للأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة.

« فنهاية الحرب الباردة و لدت نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالثورة لتكنولوجية و الاتصالية إلى جانب تقلص الحدود فيما بين الدول كما تزأمن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة للأمن سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي».[1]

لا تفترض هذه التوجهات ميزة الديمومة للعالم الاجتماعي (عكس التقليديين)، لأنه يجب الاهتمام بشروط الظهور الاجتماعية – تاريخية و الاجتماعية – لغوية لمفاهيمها، فهي تتساءل عن علاقات التفاعل الاجتماعي، عن طبيعة و أصل المؤسسات How و عن مسارات التغيير التي يمكن أن تحصل ضمنها . لكن الحقيقة حسب النقديين أنه لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي و الدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكيات اليومية و الصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي،ومن جهة أخرى أخذ

[1] جميلة علاق، مرجع *سابق*، ص .310.

هذا النظام كمركب اجتماعي سياسي و احد ؛ أي أن مسارات البناء و التغيير لمجال معين يجب أن يؤثر على المجالات الأخرى، ما يعني رفض النقديين لتقسيم المجالات أو تحديد مسبق للمتغيرات ضمن هذه المجالات .

ويشرح R. Cox و S. Gill أنه ليس من الكافي تقديم الوقائع و المعايير (الواقعية، السياسية، الفوضى) كنتيجة للبناءات الإجتماعية (الواقعية البنيوية)، فما يحدد الحقل السياسي فعلا هو الأخذ في عين الإعتبار أن هذه الوقائع الإجتماعية و المعايير هي نتيجة لعملية تاريخية في إطار ديناميكية أساسية هي مسار الصراع بين القوى الإجتماعية المهيمنة على النظام العالمي و القوى الإجتماعية الأخرى. و هكذا فإن القوى الإجتماعية المهيمنة على النظام العالمي ليست نتيجة لبناءات اجتماعية بل نتيجة لصراعات بين القوى الإجتماعية في فترات سابقة .

وحسب كوكس فإن كل نظام عالمي يتميز ببنية تجميع خاصة منسجمة و فق تنظيم هرمي لنماذج العلاقات الإجتماعية للإنتاج، بواسطتها فإن الفوائض تتحول من المحيط إلى المركز، هذه العلاقة محيط – مركز تشير إلى ما يسميه كوكس كتلة تاريخية إيديولوجية Historical Ediological Bloc تخدم قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى ، و من تغير في طبيعة التهديد و تغير جهة التهديد فبعد أن زال التهديد الشرقي الاتحاد الأوروبي، كما أن هذا المنظور يحتوي على عدة تيارات من بينها تيار باري بوزان سابق و اهم مبادئهم في تصورهم للعلاقات الدولية و النظام الدولي فيما يلي:

« يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية و اجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن و تطوره الحقيقي و ليس الدول بصفة مطلقة فالرهانات الغير عسكرية إلا من بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في القوة الاقتصادية و الاجتماعية .

يجب تطوير آليات السلام و الأمن و هذا يحدث عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات و الأمم».[1]

كما ان هده المقاربات اعتمدت على عدت مستويات لتحليل الدراسات الأمنية و هنا يطرح (Muller) ثلاثة مستويات للتحليل على مستوى الدراسات الأمنية كما يلي:

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية و يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

[1] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 280.

ثالثًا: الأمن القُطري أو الجماعي، و يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم و احد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًا و خارجيًا، و هو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا: الأمن الدولي.. و هو الذي تتولاه المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين .

جدول 1 : متطلبات الأمنية حسب الأطراف

المرجع	الشخص	المجموعة	الدولة	العالم
مضمون	الرفاه	الهوية	السيادة	المنظومة بيئية

المصدر : محسن بن العجمي بن عيسى،المرجع السابق، ص 42

فمن خلال تحليلنا لهدا الجدول ان الأمن هو ليس خاص بالدولة فقط بل يرتبط بالدولة من خلال توفير لها السيادة الكاملة الداخلية و الخارجية، و الشخص من خلال تحقيق الحياة الكريمة سياسيا اقتصاديا اجتماعيا، و المجموعة من خلال حماية الهوية المشتركة و كذلك يخص كل العالم م يكون دلك من خلال تحقيق الأمن البيئي مثلا و من خلال هدا الجدول كون تحدثنا على الأمن بشكل شامل .

و من أهم إسهامات المقاربات النظرية للأمن بروز مجموعة من القطاعات في مجالات الأمن التي تسمى بالقطاعات الجديدة للأمن التي هي كالتالي:

- **الأمن القومي:** يقصد به أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية الحالية و في إطار التزاماتها القائمة وتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل و دفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة لتلك الدولة.
- **الأمن السياسي** : النظم و الخطط و الإجراءات التي تحمي الكيان الدستوري للدولة و نظم الحكم الذي يعزز المحافظة على ثبات و شرعية النظام و الحكم .[1]
- **الأمن الاقتصادي :** يتمثل في تحقيق حماية أهداف الدولة الاقتصادية و إدارتها و استثمارها للموارد البشرية و حماية كيانها الاقتصادي[2]، فبقاء و استمرار الدول مرتبط بالموارد التي يمكن ان تمتلكها و التي تساهم في ترسيخ قوتها و قدرتها على التأثير في مصادر العلاقات الدولية هذا و قد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول برخاء و رفاهية الفرد، مما يعني انعتاقه من الفقر و الجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل و لا متوازن ما ينعكس على النظام البيئي الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية.

[1] محمد غالب لكزدادة ، *مرجع سابق*، ص .32 .

[2] Caroline thomas ،**in search of security** (،brighton, 1987), p. 92 .

- **<u>الأمن العالمي (Global Security):</u>** و هو مرتبط بالأمن على المستوى العالمي و يتحقق عن طريق مواجهة تهديدات غير عسكرية المرتبطة بالجوانب السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية[1] و التي بإمكانها تهديد بقاء الدول ، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها. مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة.
- **<u>الأمن الإنساني:</u>**

فهو يركز على الفرد بدل الدولة كوحدة تحليل أساسية فيعتبر أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر و الأمن الإنساني [2]هو جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي [3] فلأمن الإنساني مرتبط بحماية الأفراد في أوقات السلم الحروب والنزاعات.[4] فالأمن الإنساني عند Louise Frechette **هو مرتبط بكل الأشياء التي يحبها الرجال و النساء في العالم أينما كانو،أمن غذاءٍ كافٍ و مأوى مناسبٍ و صحةٍ جيدةٍ و تعليمٍ للأولاد و حماية من العنف، سواء أكان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب و جود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون**"[5]

وقد عرف كل من Caroline Thomasو Peter Wilkin الأمن الإنساني بأنَّه يصف الحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، و التي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى ورأى Ramesh Thakur من جامعة الأمم المتحدة، أن كل ما من شأنه تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمع و الدولة هو خطوة لتحقيق الأمن الإنساني سواء تمثل ذلك بالتمكين " empowerment" الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي لذلك يحدد التقرير سبعة مجالات يعتبرها مكونات للأمن الإنساني:

- أمن اقتصادي
- أمن صحي
- أمن بيئي يهدده التلوث، التدهور البيئي و نضوب الموارد.

---

[1]Gusta dainiker, Op cit 15

[2] Caroline Thomas, **"Global governance, development and human security: exploring the links**", Third World Quarterly, Vol. 22, No 2, 2001, p3.

[3] -خديجة عرفة، المرجع السابق، ص ص .38 ،39.

[4] Jean Français , **La Sécurité Humaine**,(Paris :L'harmattan,2001).p206.

[5] خولة محي الدين يوسف، "**الأمن الإنساني و أبعاده في القانون الدولي العام** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانون، العدد الثاني، (2012) ،ص 528 .

- أمن شخصي تهدده أشكال متعددة من العنف.
- أمن سياسي[1].
- أمن مجتمعي.

وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

1. عدم الاستقرار المالي: و المثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997. إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة و التدفق السريع للسلع و الخدمات و رأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث.
2. غياب الأمان الوظيفي و عدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات و ظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات و ظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.
3. غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال و حرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال و انتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 و حده.
4. غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات و انتقال الأفكار و المعرفة عبر و سائل الإعلام و الأقمار الصناعية. و قد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة و امتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة و الأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار و الثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية .
5. غياب الأمان الشخصي: و يتمثل في انتشار الجريمة المنظمة و التي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.
6. غياب الأمان البيئي: و ينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة و التي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة[2].
7. غياب الأمان السياسي و المجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود و هو ما أضفى عليها تعقيدًا و خطورة شديدين ، كما انتعش

[1] Edward newman ، **"security human"** ، international studie perspective، n 2، 2001 ،p250.
[2] Aline Lebœuf ,Emma Broughton, **Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects**,(,Bruxelles: nstitut Français des Relations Internationales، 2008),pp3-4

دور شركات الأسلحة و التي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها ؛ وما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني.

الأمن البيئي:

و هو مرتبط بتحقيق حماية و أمن للبيئة أهم ما يثير أللأمن البيئي ما يلي:

ـ تدهور النظام البيئي بفعل الحروب و النزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي التلوث البيئي ، انقراض أنواع حيوانية و نباتية و لنا أن نتصور انعكاسات ذلك على أمن الأفراد و الجماعات.

ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية و الطبيعية ، التي عادة ما تفرز خلافات و أزمات حول كيفية استغلالها ، و نشير هنا إلى مؤشر"الماء" الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة.

و يعتقد في هذا الإطار(Keith Krause) أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا، و أكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية و السيادة غير بعيد عن هذا الطرح يذهب(Homer Dixon) إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة.وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي و الأمن، هذا الأخير يشكل الفرد مرجعيته الأساسية.

الأمن المجتمعي:

و هو الأمن المجتمع كتلة واحدة وهي ترتبط باحترام الهوية الجماعية.

جدول رقم 2 : يوضع القطاعات الجديدة في الأمن.

قطاعات الأمن					توسع عميق	
المجتمع	سياسي	بيئي	اقتصادي	شامل		
+	+	+	+	دولي		
				اقليمي		
				وطني		
				محلي		
				شخصي		

المصدر: محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية ،(الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011) ،ص 39 .

المبحث الثالث : مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

قبل التطرق للإستراتيجية الأمنية الأوروبية نتعرف اولا على ماهية الإستراتيجية الأمنية بشكل عام ، بحيث عرفت و لا تزال تعرف تطورات تتماشى و التحولات الدولية و هدا ما ينعكس مباشرة على الدول و هدا ما سوف نستنتجه في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية فتوجهاتها الأمنية تطورت بحيث انتقل تركيزها من العامل العسكري الى التركيز على عوامل الاقتصادية و السياسية و العسكرية و التكنولوجية نتيجة لتطور المتطلبات في القضية الأمنية [1]

المطلب الأول :تعريف الإستراتيجية الأمنية و تطورها

قبل ان نتطرق في تعريف الإستراتيجية الأمنية لابد ان نبين ان الإستراتيجية الأمنية مرتبطة بالبيئة الدولية ، اي هي مرتبطة بالتطورات الحاصلة في البيئة الدولية لدا نقول ان الإستراتيجية الأمنية هو مفهوم مطاطي يتغير بتغير المعطيات المتحكمة بالبيئة الدولية.

الفرع الأول تعريف الإستراتيجية الأمنية

فمن خلال تعرفنا على المفهومين الإستراتيجية

و الأمن نستخلص مفهوم الإستراتيجية الأمنية :" **هي إدارة مجمل العمليات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أمن الدولة**".

الإستراتيجية الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة و تدخل في إطار الإستراتيجية الأمنية الوطنية و هي اتخاذ كل التدابير الأزمة للأمن بعد دراسة و تخطيط و قد يكون قصير المدى أو يكون بعيد المدى ، و قد تكون الإستراتيجية الأمنية من طرف مجموعة من الدول و هي تشمل دراسة تخطيطية للأمن الجماعي و المشترك و هي الأخرى قد تكون قصيرة المدى او بعيدة المدى.

و يمكن القول أن الأمن و الإستراتيجية متلازمان لا يمكن تحقيق إستراتيجية بدون أمن و لا أمن بدون إستراتيجية ، فالبيئة الراهنة التي تعرف تفاعل و تداخل بين مجموعة من التحديات لا يمكن للدولة ان

[1] محمد بن العجمي بن عيسى ،المرجع السابق ، ص42.

تواجهها بدون إستراتيجية أمنية محكمة لدا الإستراتيجية الأمنية تحتاج لنجاحها إلى مقومات مختلفة في مختلف المجالات إمكانيات اقتصادية و تكنولوجية و عسكرية و سياسية .

الفرع الثاني : تطور الإستراتيجية الأمنية

إن التحول في مفهوم الأمن من مفهوم يركز على الجانب العسكري إلى مفهوم واسع يشمل جوانب أخرى نتيجة لتحول على مستوى بنية النظام و على مستوى الفواعل و على مستوى التهديدات ، فبعد أن كان هدف الأمن تحقيق أمن الدولة في إطار حدودها أصبح يعرف تهديدات جديدة و أهداف أخرى جديدة تتعلق بالأمن الإنساني هدا التحول رافقه تحول في مفاهيم أخرى كالإستراتيجية الأمنية لدا التعرف على هدا المفهوم المركب هل تطور الإستراتيجية الأمنية لتحقيق الأمن الداخلي أم الأمن الخارجي و هل تركز على الأمن العسكري ام على ماذا ؟

شكل رقم 2:

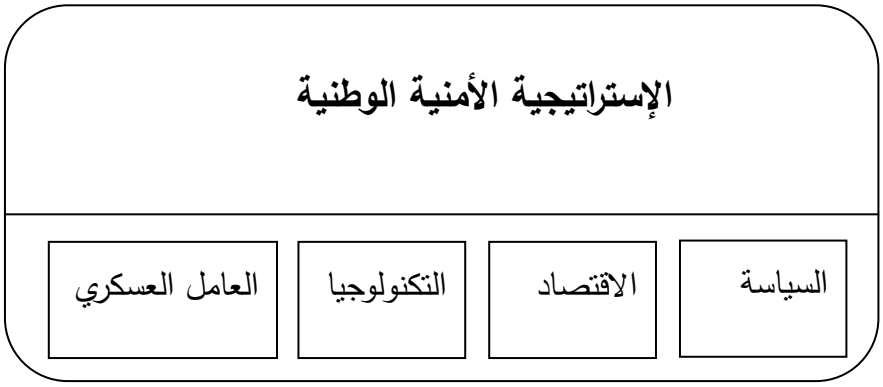

Source : J. Boone Bartholomees**, THEORY OF WAR AND STRATEGY**،3rd EditionU.S., ,(ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES ،June 2008)، p9 .

لقد عرفت الإستراتيجية الأمنية تغير على عدة مستويات فبعد ما كانت الإستراتيجية الأمنية تقوم على الإستراتيجية العسكرية تصور تقليدي أصبحت الإستراتيجية الأمنية ذات بعد شامل لكل الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الثقافية و هدا بفعل التحولات الدولية و ياخد هدا التحول مظهر أساسي وهو تغير طبيعة التهديدات.

1. تهديدات النظام الاقتصادي و الاجتماعي الفقر، الأوبئة، مخاطر البيئة.[1]
2. النزاعات بين الدول.
3. النزاعات الداخلية الحروب الأهلية.

[1] نسيمة طويل ،المرجع السابق ،ص 63

4. الأسلحة النووية، الكيميائية و البيولوجية.
5. الإرهاب.
6. الجريمة الدولية المنظمة[1].

فالدول في و ضع إستراتيجيتها الأمنية تراعي هده التحديات فكل هده التهديدات لا تكون معالجتها بالقوة السكرية بل شاملة اقتصادية و اجتماعية و سياسية فهده التهديدات هي وليدة عوامل و ظروف اقتصادية معينة او لظروف سياسية و اجتماعية لدا اعتمدت دول عديدة على المستوى الإقليمي و الدولي بتقديم مساعدات للدول التي تعتبرها مصدر لتلك التهديدات الأمنية.

المطلب الثاني : نشأة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

نحاول في هدا المقام تلخيص أهم التطورات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بحيث في بداية الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تركز على البعد العسكري فقط نتيجة للمتطلبات الدولية لتلك الفترة ، كان العامل العسكري هو أساس الذي يحكم العلاقات الدولية لكن بفعل التطورات الدولية أصبحت محددات أخرى تعتمد عليها الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و من هدا نستخلص نشأة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية كالتالي:

الفرع الأول : تطور الإستراتيجية الأوروبية للأمن و الدفاع من حلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة

كانت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تركيزها على الجانب العسكري بحيث حفظت أوروبا أمنها و إستقرارها على مدى 40 سنة بواسطة حلف شمالي الأطلسي، الذي أمن الدفاع عن أوروبا الغربية في و جه حلف و ارسو و إثر سقوط حلف و ارسو دعت الولايات المتحدة إلى قيام نظام عالمي جديد و بدأت بنسج خريطة العلاقات السياسية الاقتصادية الأمنية في مناطق عديدة من العالم في سعي لتحديد شكل النظام العالمي الجديد بما يحفظ لها دور القوة العظمى الوحيدة في العالم.أخذت بعض دول أوروبا تبحث عن دورها و مكانتها و بدأ البعض ينظر إلى حلف الناتو كأداة للهيمنة الأميركية على أوروبا. و سعت بعض دول أوروبا لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمالي الأطلسي فكان للرئيس الأميركي جورج بوش الأب موقفاً حازماً في و جه الطموح الأوروبي ما جعل الكثير من دوله تتراجع.

سعت فرنسا لتحقيق استقلال أوروبي يحقق توازناً ضمن حلف شمالي الأطلسي فتم إنشاء القوة الأوروبية أو الفيلق الأوروبي بتعاون بعض دول أوروبا منها فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و إسبانيا و اللكسمبورغ ثم تم إنشاء القوة الأوروبية البحرية أيضاً بتعاون فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و بقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات لا تحقق توازناً مع الولايات المتحدة و لا حتى توازناً سياسياً, نظراً لعدم إجماع دول أوروبا عليها.و في عهد الرئيس

[1] نسيمة طويل ،المرجع نفسه.

كلينتون، إعترف الأخير بأمن أوروبي مستقل عن أميركا, و قبل بإقامة قوة أوروبية للدفاع عن أوروبا بمعزل عن أميركا إستغرق البحث منذ عام 1994 حتى العام 1997 و توج بمعاهدة ماسترخت.

في هذه الأثناء, تمت إقامة منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و التي تضم 56 دولة، و هي ناد لحل الأزمات السياسية , ليس لها دور عسكري و قد واجهت فشلاً في حل أزمة البلقان. ثم أنشئ الإتحاد الأوروبي المكون من دول أوروبا المنضوية في حلف شمالي الأطلسي و دول جديدة غير منضوية بعد و يضم 15 دولة منها دول كانت سابقاً في حلف وارسو.

إثر فشل أوروبا في معالجة أزمة البلقان و لجوئها إلى حلف شمالي الأطلسي تطور الجدل في أوروبا و زادت القناعة بضرورة إنشاء قوة أوروبية مستقلة.

في مؤتمر سان مالو بين فرنسا و بريطانيا , تم التوافق على اعتماد سياسة أوروبية للأمن و الدفاع و بناء القوة اللازمة لذلك بشكل توافقي بين الدول الأوروبية و الولايات المتحدة أيضاً. معاهدة نيس 2000 أعاد الاتحاد الأوروبي النظر في لإستراتيجيته الأمنية و الدفاعية[1].

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للأمن و الدفاع

تعتمد الإستراتيجية الأوروبية حالياً في مجالي الأمن و الدفاع على التركيز على الجانب العسكري من جهة و على التحديات الجديدة العابرة للحدود من جهة اخرى فكان تركيزها تجهيز قدرات عسكرية من دول الإتحاد تصل إلى مئة ألف جندي و أربع ماية طائرة و مئة سفينة، و قد حددت حصة الدول الرئيسية بعشرين ألف جندي لكل منها (فرنسا بريطانيا ألمانيا إيطاليا). تشكيل إدارة سياسية عسكرية مهمتها تقييم الأزمات في حال نشوبها و تحديد القوة اللازمة للتدخل و كيفيته.

تشكيل هيئة إدارية لتنظيم العمل و تحضيره، و لجنة تقود ألفي رجل لمعالجة إستقبال اللاجئين عند نشوب أزمات. علماً أن هذه الهيئات تعمل جميعها تحت قيادة المجلس الأوروبي عند نشوء أزمة ما و خلال فترة شهرين يتم تحديد القوة اللازمة لمعالجتها، و تحدد الدول المديرة للعمل أو المسؤولة المباشرة. كما تحدد الدول المشاركة و قد يكون بينها دول من خارج الإتحاد الأوروبي، فمسرح الأعمال الجغرافي و الوضع السياسي يحددان ذلك.

يتم تشكيل قوة تصل إلى 60 ألف جندي من أصل هذه القدرات المحددة مسبقاً، مع تحديد الدعم الجوي والبحري اللازمين. و تتدخل القوة لمدة سنة كحد أدنى يعاد بعدها تشكيل القوة إذا لزم ذلك، و يذكر أن

---

[1] رداف طارق ،" **الاتحاد الأوروبي:من استراتيجية أمنية في اطار الحلف الاطلسي الى هوية أمنية مشتركة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص:العولمة و العلاقات الدولية، (جامعة منثوري قسنطينة، كلية الحقوق :قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2005) ،ص 85 .

القوة تصبح جاهزة عملانياً مطلع عام 2003. إلى ذلك, تم تشكيل قوة شرطة أوروبية قوامها 5 آلاف رجل، مهمتها العمل في بقاع الأزمات. و يجري التخطيط لعمل القوة بشكل مستقل عن حلف شمالي الأطلسي علماً أن ثمة إتفاقاً مع هذا الحلف حول القوة و إنما ليس في ما يخص عملها الاستراتيجي و العسكري. في ما يتعلق بالسياسة الأوروبية في مجالي الأمن و الدفاع يُسجل أنه يمكن لبعض دول الإتحاد عدم المشاركة في القوة علماً أن تدخل الأخيرة يتطلب توافق دول الإتحاد و في حال و ضع فيتو من إحدى الدول على عملها يوقف العمل. عندها يمكن لبعض الدول التدخل بإسمها و ليس بإسم أوروبا. إلى ذلك يتم العمل بعد إستصدار قرارات من الأمم المتحدة بذلك أي ضمن نطاق الشرعية الدولية و لا بد من موافقة حلف شمالي الأطلسي أي أميركا تحديداً.إن هذا الإتفاق هو حل وسط بين الطرح الفرنسي الذي يريد إستقلالاً أوروبياً كاملاً و بين طرح بريطانيا التي تريد إبقاء أوروبا ضمن حلف شمالي الأطلسي[1]. فبريطانيا قيدت حرية عمل القوة الأوروبية بشرط موافقة أوروبية شاملة و موافقة أطلسية أي أميركية. و فرنسا إعتبرتها خطوة إلى الأمام نحو بناء قوة أكبر ومستقلة سياسياً بعد تطور الوضع السياسي في بريطانيا و انضمامها كلياً لأوروبا بالإضافة لتركيز الاتحاد الأوروبي على بناء هوية أمنية مشركة اي التركيز بالواقع العسكري ركزت على و اقع التهديدات الأمنية التي حددها الاتحاد الأوروبي بحيث تبرز فيها اهم التحديات الواجب ان تعالجها إستراتيجية الأمنية الأوروبية في العصر الحديث.

من جهة اخرى اصبحت تحديد الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لا تركز على البعد العسكري فقط بل اصبحت تهتم بالقضايا الجديدة بحيث تربط أمن أوروبا بأمن جوارها نتيجة لما و ضحناه سابقا ان الأمن لم يعد قضية و طنية اقليمية بل اصبحت قضية عالمية نتيجة للتطورات الأمنية العابرة للحدود، فقد تبنى مجلس الأوروبي مبادئ و اهداف واضحة لعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي بناء على قيمها الأساسية اي تبني إستراتيجية أمنية شاملة بحيث حاولت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تحديد التهديدات كالتالي : انتشار اسلحة الدمار الشامل و الارهاب والجريمة المنظمة ،أمن الفضاء الالكتروني ، أمن الطاقة ، القرصنة ، تغير المناخ، و تحاول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ان تقود أوروبا نحو تقوية دورها على المستوي الدولي وعلى المستوى الاقليمي بالإضافة لتقوية العلاقة مع دول الجوار .

و من كل ما سبق يمكن ان نقول انه يبقى البناء المفاهيمي للإستراتيجية و الأمن يتوقف على التطورات والتحولات الدولية، فكان العامل العسكري هو المسيطر على توجهات الدول او هو مقياس قوة الدولة و لدا

[1] " **محددات_السياسة_الخارجية_والأمنية_الأوربية_المشترك**" ،مجلة الجيش ، **العدد 202 – نيسان, 2002 متحصل عليه :** http://www.lebarmy.gov.lb/ar/armymagazine 2014/08/17 الساعة 11:09 ص

كان اساس بنائها الاستراتيجي و أمني و لهدا كانت جل التعاريف المقدمة من طرف المفكرين و الباحثين في مجال للإستراتيجية و الأمن مفاهيم ضيقة تعبر عن ارتباط الاستراتيجة و الأمن بالبعد العسكري فقط و انها موجهة لدولة فقط.لكن بعد بروز التحولات الدولية الجديدة اي ما افرزته العولمة من بروز فواعل جديدة (فوق الشركات المتعددة الجنسيات و تحت الدولة الاقليات و الاثنيات) و بروز اقتصاد السوق و كذلك بروز قضايا أمنية جديدة لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد و جود الانسان و الفرد حيث قال (Bichand Ullman) توسع الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية أصبح بدلك تعريف كل من الإستراتيجية و الأمن اوسع و اشمل لكل الجوانب .[1]

من خلال دراسة المفاهيمي لتحول الدولي ،الإستراتيجية ، و الأمن نستنتج انها تعريفات غامضة لا يوجد تعريف محدد بدقة بين المفكرين و الباحثين و هدا يرجع بصفة عامة لخضوعها للتطورات الدولية ، اما التأصيل النظري للمقاربات الأمنية نجدها هي الأخرى كانت لكل نظرية تعالج فترة معينة مثلا النظريات التفسيرية و على رأسها الواقعية استطاعت ان تفسر لنا فترة معينة مما أدى لبروز نظريات أخرى سميت بالنظريات الجديدة(التكوينية) التي حاولت و لا زالت تحاول تفسير و التنبؤ بالواقع الدولي المتغير زمكانيا ، كما ان البناء النظري للدراسة هو عمل تراكمي للنظريات التقليدية التي استطاعت ان تفسر لنا و اقع معين وأعطت دفع لبروز مقاربات جديدة و هي النظريات التكوينية للأمن مثال : أهم نتائج هدا التراكم المعرفي إعطاء عدة متطلبات أمنية تختلف حسب المستويات ، لكن ما يعاب على النظريات بشكل عام انها نظريات ظرفية فقط زمنية ، و انها نظريات تتأثر بالبيئة التي ينطلق منها الباحث أي أنها تعبر على البيئة الغربية فقط و من المعروف ان النظرية يجب ان تكون شاملة لكل زمان و مكان و هو ما لم تستطيع النظريات الأمنية ان تقوم به منفردة و انها عامة اي موجهة لكل البيئات و لك نقول أن النظريات الأمنية هي اجتهاد متواصل من طرف المنظرين لهدف الوصول إلى نظرية عامة و شاملة في الأمن.

[1] Charles philippe david et jean jack roch، ***théorie de la sécurité et paix*** .(paris: mantchres hens , 2002) p 116.

الفصل الثاني :

التحـــولات الدوليـــة الراهنـــة واهـــم المنطلقـــات الاستراتيجية الأمنية الاوروبية في الساحل الافريقي

شهد العالم تحولات سياسية كبيرة، وترتيبات استراتيجية وعسكرية جديدة في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن الحادى والعشرين، مثل سقوط حائط برلين في عام 1989م وتحلل الاتحاد السوفيتي سابقاً، بالإضافة إلى بروز بعض التكتلات والأحلاف العسكرية والاقتصادية الجديدة، مثل التحالف الأوروبي الجديد و ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية تسعى إلى الانفراد بقيادة العالم بعد انهيار الثنائية القطبية على الصعدين الأيديولوجي والعسكري. ولأول مرة يشهد العالم في تداول بعض مصطلحات هي الاخرى جديدة في الجغرافية السياسية العالمية والفكرية مثل النظام العالمي الجديد (The new world) والعولمة (Globalization). بل لقد برز في هذا المجال منظرون ومتكلمون مثل (فوكوياما) الذي تحدث في كتابة " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عن حتمية وضرورة سيادة النموذج الرأسمالي الأميركي في الاقتصاد والقيم في العالم[1]. كما برزت أفكار أخرى مثل (صدام الحضارات). يدل كل ذلك على دخول العالم حقبة جديدة ربما قادت إلى بروز أفكار وفلسفات جديدة ساقتها رياح التغيير فى القرن الحادى والعشرين و من هدا نحاول في هدا الفصل من خلال المبحث الاول التحدث عن اهم التحولات الدولية الراهنة من خلال تركيزنا على الاحداث المتمثلة في افرازات العولمة و احداث 11 سبتمبر 2001 م، و الازمة المالية لسنة 2008 م و كدلك احداث الربيع العربي، و الهدف من دراستها هده الاحداث في اطار التحولات الدولية الراهنة لاعتبارها احداث حاسمة و مؤثرة في التطورات الدولية الاخيرة من خلال إبراز اهم افرازاتها على الجانب الأمني للدول و دلك من خلال اعطاء صورة اقرب من خلال تبيان تأثيرها على الدول الاوروبية، و كذلك على دول الساحل الافريقي، و كدلك تطرقنا في المبحث الثاني لاهمية التي تكتسيها منطقة الساحل الافريقي بالنسبة للدول الاوروبية من خلال اهمية موقعها الجغرافي و الاجتماعي و اهم الامكانيات الطبيعية من جهة، وكداك ابراز اهم التحديات التي تعاني منها دول الساحل.اي ان منطقة الساحل هي كمخبر تطبق عليها الدول الاوروبية استراتيجيتها الأمنية المتاثرة بالتحولات الدولية الراهنة، لدا تطرقنا في المبحث الثالث لاهم المنطلقات للاستراتيجية الأمنية الاوروبية كركاثز و دوافع اساسية في توجهها الأمني في منطقة الساحل الافريقي في ظل تاثير التحولات الدولية الراهنة، و هدا حتى تتبين لنا الصورة فيما تتاثر الدول الاوروبية بالتحولات الدولية الراهنة؟و ماهي المنطلقات المشتركة لتلك التوجهات الأمنية؟ مثلا الازمة المالية في اوروبا يعتبركحدث دولي يؤثر في التوجه الأمني الاوروبي الدي يجعلها تتبنى المنطلق الطاقوي لحل الازمة المالية على حساب دول الساحل الافريقي، كل هده النقاط سنناقشها في هدا الفصل بالشرح و التحليل.

[1] ابوالقاسم قور، **مدخل إلى دراسات السلام والنزاعات**،([د، م،ن] : مكتبة الابتار،2010)، ص25 .

المبحث الأول : التحولات الدولية الراهنة

بعد مرور أكثر من عقدين من الزّمن على انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وما رافق ذلك من أحداث دولية متسارعة، يبدو أن العالم غامض لم تحدد معالمه، بالرغم من التبشير الذي أطلقته الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي ببزوغ "نظام دولي جديد." أي متابع للمشهد السياسي العالمي وتطوراته يستخلص ان النظام الدولي شهد خلال الفترة الماضية، ولا يزال يشهد تحولات عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة، فالتحولات التي يشهدها النظام الدولي في الفترة الراهنة هي تحولات التي اثرت على التفاعلات في العلاقات الدولية في مختلف الجوانب، لا يمكن فهم طبيعتها إلا إذا فهمت في سياق تطورها التاريخي فالتحولات الدولية الراهنة هي تعبر عن عمل تراكمي لمجموعة من الاحداث التي سنتطرق لها بالشرح التي اعطت صورة واضحة عن اهم التحولات الدولية، كما انه في هدا الصدد نركز على اهم اثار لتلك التحولات من خلال تركيزنا على التحديات الأمنية.

المطلب الأول: العولمة

العولمة ليست جديدة لكن تداعياتها على التحولات الدولية الراهنة في العلاقات الدولية هي التي جعلتنا نركز عليها فسوف نتطرف إلى العولمة الاقتصادية و كدلك العولمة السياسية و كدا العولمة الاتصالية و الثقافية و الهدف منها هو محاولة فهم و التعرف على تأثيراتها في التحولات الدولية الراهنة فتطور الأحداث على الساحة الدولية كشف عن مفارقات جديدة، لأن النظام العالمي الجديد مختلف في بنيته، وقد تولت قيادته الولايات المتحدة الأمريكية بدل الأمم المتحدة. وهكذا فإن شعار النظام العالمي الجديد سرعان ما بدأ في التواري وقد فقد جاذبيته الأيديولوجية ليحل محله شعار أكثر غموضاً هو شعار العولمة، ومعه بدأ الحديث عن حتمية جديدة تنادي بضرورة التحاق جميع الدول بقطار العولمة ، وهذا البعد الأيديولوجي للعولمة هو ما جرى التركيز عليه في العالم، بحيث نُظرت بعض التوجهات إلى العولمة باعتبارها مذهباً غربياً جديداً، وبدأ النقاش حول قبوله أو رفضه للمرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية في أبعادها المختلفة.[1]

[1] صلاح سالم، "**العولمة والطرق الثالث، بحث للسيد ياسين**"، مجلة شؤون عربية العدد: 107،(سبتمبر 2001)، ص 230.

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد فإذا كانت العولمة تشير إلى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة التي تقود إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم. فهناك من يعرف العولمة انطلاقاً من العولمة الاقتصادية و كدلك من العولمة السياسية و كدلك العولمة الثقافية و كذا العولمة الاتصالية.

الفرع الاول: تعريف العولمة

اولا: تعرف العولمة الاقتصادية

عرفها الصندوق الدولي بأنها :"**التعاون الاقتصادي المتنامي بين دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود إضافة إلي رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في إرجاء العالم كله** " يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق و خصخصة وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها و نشر التكنولوجيا و توزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية[1]. وهناك من يري إن العولمة في غالبيتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية و لم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطا و خاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال علي الصعيد العالمي.

جاء في كتاب روبر ريش Robert Reich (الاقتصاد المعولم) ما يلي: "**تشرع اليوم بالعيش في تحولات ستعيد تركيب الناس والاقتصاد في القرن الواحد والعشرين. وسوف لن يكون بعد الآن منتجات وتكنولوجيات وطنية، ولا شركات وطنية، ولا صناعات وطنية. كما سوف لن يكون هنالك اقتصاد وطني**"[2] و يرى سيمون ريش (simon riech) "**العولمة انها اتسمت عمليا انها سلسلة من الظواهر المتصلة وهي تشمل تحرير الاسواق و ازالة القيود عنها والتي تقوم على تراجع وظائف الدولة و خصخصة التقنية و توزيع الانتاج التصنيعي عبر الحدود و تكامل راس المال**".[3]

[1] صلاح سالم، **المرجع السابق**، ص 231.

[2] موسى الزعبي،**دراســـات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، (بيروت : *منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001)، ص 38 .*

[3] محمد عبد القادر حاتم، **العولمة ما لها و ما عليها**، (القاهرة:الهيئة العامة للكتاب، 2005)،ص 19.

و عند صادق العظم هي :" **حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها** [1] **و تحت سيطرتها، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ** ".

فالعولمة عند صادق العظم تعني الهيمنة التي تفردها دول المركز على دول المحيط نتيجة للعلاقة الغير متكافئة.

وهناك من يعرفها بأنها : زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع و رؤوس الأموال و تقنيات الإنتاج و الاشخاص و المعلومات. بالاضافة لتعريف اخر العولمة الاقتصادية بأنها كل المستجدات و التطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، و المتمثلة في تزايد حجم و نطاق التجارة العالمية و الاتجاه نحو تحريرها بالكامل[2]، و هناك من يري بان العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا و متشابكا و ذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقوق التجارة و الاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال و القوي العاملة و التكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلي اختراق الحدود القومية و إلي الانحصار الكبير في سيادة الدولة.

فالعولمة الاقتصادية تعبر عن تشكل نظام كوني تتجه فيه حركة التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والخدمات نحو التفاعل الحر، وكأنها تتم داخل سوق واحدة بلا حدود دعاة الخصخصة يعتبرونها شرطاً ضرورياً لنجاح خطط الإصلاح الاقتصادي[3]، وكيفية تحديث وتجديد القاعدة الاقتصادية الانتاجية من أجل المنافسة في ظل ضعف التراكمات الداخلية وحاجتها إلى زمن طويل لبناء منظومة متكاملة من العناصر الضرورية في مجال الإدارة والتنظيم وتدريب القوى العاملة الماهرة .

اي ان العولمة الاقتصادية من خلال ما سبق تقوم على ما يلي:

- ✓ حرية تنافس رؤوس الأموال : أي تمكين المستثمرين من الاستثمار في دول العالم وبتقديم تحفيزات متعددة لهم.
- ✓ حرية التجارة الخارجية : تبني الدول لمبدأ الخوصصة أي إعطاء القطاع الخاص دور أوفر في تنشيط الاقتصاد بدل القطاع العالم .

---

[1] إكرم عبد الرحيم، ***التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة***،(بيروت:عربية للطباعة والنشر، 2002)،1، ص:124

[2] عبد الخالق عبد الله،" **العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**"، مجلة عالم الفكر، المجلد : 28، العدد: 01 (ربيع 1988)، ص.54.

[3] العولمة الاقتصادية :فرص ام تحجيات؟،دبي : دائرة المؤسسات المالية، 2007 ، ص7 .

- ✓ ظهور أسواق جديدة عالمية في مجال الخدمات والأعمال المصرفية والتأمين والنقل، وكذلك أسواق مالية، جديدة ظهرت إلى جانب ذلك جهات فاعلة جديدة من قبيل الشركات المتعددات الجنسيات، منظمة التجارة العالمية، شبكات منظمة من المنظمات غير الحكومية، وتكتلات اقتصادية إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية[1]، وغيرها من التكتلات الإقليمية الأخرى .

ثانيا: العولمة السياسية

هي تعني تبني النظام الديمقراطي و احترام التعددية و احترام حقوق الانسان في كل الدول العالم و يظهر في الخطاب العالمي الذي بدأت تكرسه مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت خلال السنوات الأخيرة. وهي تروج لما سمي بالثقافة المدنية التي تؤكد بالأساس على احترام قواعد الديمقراطية والحقوق الإنسانية، وما يرتبط بذلك من قيم التسامح والحوار وقبول الاختلاف، والمؤسسية ، والشفافية والمحاسبة مهمة تتعلق بالمهام الجديدة للدول القومية وعلاقتها بالشركات والمؤسسات الدولية أو العابرة للقارات .

ثالثا: العولمة الثقافية

هي عبارة عن انصهار كل الثقافات في الثقافة الغربية فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي" **العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل بالشعوب من حالة الفرقة والتجزؤة إلى حالة الاقتراب، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة**"[2] اي ان العولمة هي سيادة نموذج ثقافي واحد.

يعرفها البعض بأنها: " **مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعي على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية وسياسية، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج، وإنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات** ".وتأثير ذلك على العقول والهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية المحلية.

---

[1] فوزية خدا كرم، التكتالت االقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد/43، ، ص171 .

[2] اسعد السعمراني، **صراع الامم بين العولمة و الديمقراطية**،(بيروت : دار النفاس، 2000)،ص 18

رابعا:العولمة الاتصالية

العولمة الاتصالية هي دلك الترابط و تقريب كل المسافات ففي هدا الصدد تحدث حسن نافعة في مداخلته من "**الدولة القومية إلى القرية الكونية**"أنه من خلال وسائل الاعلام والاتصال و الانترنت يتحول العالم إلى عالم بلا حدود بحيث تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية اي يصبح العالم قرية صغيرة [1]، وتلاشت وترابطت المجتمعات وزالت فكرة العزلة والتقوقع. من خلال تعزيز الدول لشبكات الاتصالات ونقل المعلومات وذلك بتوسيع الاستفادة من شبكة الهاتف والانترنت تعزيز البنيات التحتية الخاصة بقطاع المواصلات البرية والبحرية والجوية بهدف الوصول إلى شبكة عنكبوتية من المبادلات التجارية.

الفرع الثاني: مظاهر تأثير العولمة على التفاعلات الدولية الراهنة

من خلال هده التجليات كان للعولمة اثر في التحولات الدولية الراهنة فتحليل المعطيات المحركة للعولمة استنتجنا تأثيراتهعلى التحولات الدولية على النحو التالي:

- ❖ الاثار الاقتصادية: كانت الاثارالاجابية بتحقيق وحدات اقتصادية متماسكة في الوقت الراهن و لكن كان له اثر في ما يلي
- ✓ جعل هده الاقتصاديات تتعرض لازمات اقتصادية و هدا ما سوف نتعرض له في الازمة المالية لسنة 2008 م بسبب سياسات التي رصختها العولمة الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية بين الدول و الشركات بسبب قوانين العولمة الاقتصادية المتمثلة في عدم تدخل الدول في الاقتصاد بالاضافة للمنافسة و حرية التجارة.
- ✓ الهوة بين الشمال و الجنوب الذي ساهم في إفراز الفقر بحث الملايين يعيشون حالة الفقر[2]،أضف إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعث دول العالم الثالث منها دول الساحل الافريقي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والمداخيل؛ وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، و هو ما يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الأفريقية و دليل دلك دول الساحل الافريقي.

---

[1] محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة و الامركة**، (الاسكندرية :مكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 37 .

[2] **تطبيق الاستراتيجيه الأمنيه الاوروبية**، تقرير : ***http://consilium.europa.eu/uedocs تاريخ ادخول الموقع :2014/10/12 الساعى 12:50***

❖ كما ان العولمة السياسية مظاهر في التحولات الدولية الراهنة

- ✓ المعروف ان العولمة السياسية هي التي تدعو نحو الديمقراطي حكم الراشد و حقوق الانسان كل هدا اثر في التحولات الدولية الراهنة من خلال مايلي :اثار ايجابية هناك دول نجحت في تبني النهج الديمقراطي لكن في شق اخر لم تكن صالحة لكثير من الدول. التي حاولت قيام العديد من الدول بإصلاحات لا تتماشى و طبيعة التطور النظام مما جعل العديد من الدول تدخل في دوامة حروب و انقلابات فالديمقراطية تعرف موجات او هي عملية تراكمية تراتبية لا تأتي فجأة تحتاج إلى تحضير طويل لبناء ديمقراطية ناجحة مثلا أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى.فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية، أو الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية .ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل إنها تسببت في ازدياد حدة الصراعات الداخلية، وتهتز دعائم الاستقرار الداخلي، و من بين الدول التي تضررة حالات عديدة مثل حالة كوت ديفوار.
- ✓ بفعل الدعوة للتحول الديمقراطي ظهور اتحاهات دعو للفاوض و اتجاهات اخرى لا مجال للتفاوض فيها فلاتجاه قابل للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة؛ فالجماعة أو الجماعات المهيمنة اما الاتجاه الدي يصعب التفاوض بشأنها مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة. مثل ماحدث مؤخرا في مالي.
- ✓ اعطت العولمة كذلك الضوء لعمليات التدخل في شؤون الداخلية للدول مثل ما حدث لدول الساحل الافريقي بسم حقوق الانسان. مما يؤدي لفقدان بعض الدول لسيادتها[1].
- ✓ على مستوى التنظيم الدولي في ظل العولمة فهذه المنظمات مازالت بعيدة المنال بالنسبة لدول العالم الثالث مثل دول الساحل الافريقي لوحظ تناقص الأدوار التي كان ينبغي أن تلعبها هيئة الأمم المتحدة لصالح مراكز سياسية أخرى هي الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، بريطانيا... الخ، أما

[1] سالم برقوق،"**عولمة حقوقق الانسان**"،العالم الاستراتيجي مركز الشعب للدراسات الا،العدد8،(جانفي 2009)، ص6.

بالنسبة للمستقبل، كان من المفترض أو المأمول على الأقل أن تتحول المنظمات الحكومية العالمية، وخاصة في عصر الأمم المتحدة إلى أداة لتغيير النظام الدولي، أحالت ظاهرة العولمة التنظيم الدولي الحكومي إلى التقاعد، وأعادت توزيع الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح الشركات العابرة للقوميات منها الشركات الاوروبية، وأعادت ترتيب الكثير من الأولويات. وهناك إشكالات مهمة أخرى تحتاج إلى إعادة نظر، مثل إعطاء الاعتبار وتوسيع صلاحيات المنظمات الغير حكومية، والديمقراطية داخل المنظمات العالمية، وإيجاد صيغة جديدة لتفعيل العلاقة بين التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمي[1].

❖ كما ان للعولمة الفكرية دور فيما يحدث الان من خلال:

- ✓ محاولات لطمس الهويات الوطنية و محاولة ابراز نمودج الغربي مثل ما تسعي اليه الدول الاوروبية في الساحل الافريقي و هدا بفعل العولمة الفكرية من خلال:
- ✓ نشر الثقافات الغربية بكل الطرق المباشرة و الغير مباشرة
- ✓ ادخال تعديلات في المناهج التعلمية

فحسب اعتقادي الثقافة الغربية تحاول ان تقوم بطمس الهوية الاصلية و تعويضها بالهوية الغربية (فرنسا نشر الفرانكفونية في الساحل الافريقي نتطرق لها في الفصل الاخير) التي تختلف تماما عن الهوية الاصلية التي ادت لحدوث اختلالات في هده المجتمعات من خلال بروز جماعات مناهضة لتلك الثقافات الغربية والذي أدى بعد ذلك إلى بروز العنف و الاجرام مثل دول الساحل الافريقي.

كما احدثت العولمة الاتصالية ادوار كبيرة في مجال التطور الإتصالي في مجال الفضاء و التكنولوجي[2]. ولكن احدث ما يلي:

- ✓ اعتبارها كوسيلة للمخابرات العسكرية بل اصبحت تمثل كقاعدة في الجهاز الدفاعي دليل دلك طائرات بدون طيار.
- ✓ تنامي حدة التنافس الالكتروني بين القوى الدولية حيث يعمل البلدان كافة على حماية فضائها الالكتروني من الاختراق.

[1] حسن نافعة، مرجع سابق .

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، (الكويت :عالم المعرفة،2000)،ص 129 .

- ✓ اعتبرت كأداة تستخدمها الجماعات الارهابية بحيث تسهل عمليات التواصل من اجل تنسيق بين العمليات الارهابية و في وضع خطط دفاعية مما جعل التهديدات معقدة مترابطة كما ان التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم خلال السنوات الأخيرة إلى تسهيل العمليات الاجرامية من خلال عملية نقل الأموال بين الدول، حيث أصبح بالإمكان تحويلها عبر العالم في ثوان معدودة، وهو الأمر الذي استغلته المنظمات الاجرامية بشكل فعال لتنفيذ أنشطتها الإجرامية. وفي هذا الصدد شكلت الأبناك أهم الآليات المعتمدة من طرف هذه المنظمات لنقل وحماية هذه الأموال، نظرا لكون العمليات والتحويلات البنكية يمكن أن تكون دولية مما أضفى عليها بعض التعقيدات التي تجعل من الصعب التمييز بين العمليات المشروعة والعمليات غير المشروعة الموجهة لتمويل الأعمال الإرهابية.
- ✓ كما ان سهلت ثورة النقل و الثورة الاتصالات تنقلات سكانية هامة [1]و بهدا تكون العولمة اثرت فمثلا قضية الهجرة الغير شرعية إلى اوروبا، فالعولمة من خلال تحقيق تطور في الاقتصاديات الكبرى الغربية، و كدلك الاستقرار السياسي و الاجتماعي هده الصورة تنقلها الوسائل الاعلام المتطورة لدول العالم الثالث مما تشجع افراد هده المجتمعات النامية مثل سكان دول الساحل الافريقي على الهجرة، ويعتقد الخبراء أن تأثير تكنولوجيا الإعلام الحديث في تشكيل أفكار الشباب وانطباعاتهم حول موضوع الهجرة ربما يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية، أي التلفزيون والراديو والصحافة، ولاحظ خالد شوكات، رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظّم مؤتمر الهجرة غير الشرعية، أن الدوافع الثقافية والنفسية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور المتعاظم الذي تؤديه وسائل الإعلام الحديثة و خصوصاً الإنترنت [2]. نحو هده المناطق التي توفر لهم كل مظاهر الحياة التي هم محرومون منها و التي هي موجودة في الدول الاوروبية لدا عرفت الدول الاوروبية تطور في الهجرة الغير شرعية في زمن العولمة.

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل،مايكل سميث،**قضايا السياسة العالمية**،تر : مركز الخليج للابحاث، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث،2003)، ص213 .

[2] أحمد إسماعيل،" **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب**"،راءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص70 .

المطلب الثاني : أحداث 11 سبتمبر 2001

تعتبر احداث 11 سبتمبر 2011 من اكبر التطورات التي عرفتها الساحة الامريكية و التي عرفت صدى عالمي، فقد تمثلت أحداث 11 من سبتمبر 2001 في اختراق طائرتين ركاب مدنية تابعة لشركة امريكان ايرلاينر، الدي ادى بعد دلك سقوط اعلى برجي مراكز التجارة العالمي. ان هدا الحدث لم يكن الحدث الوحيد الذي يصيب الولايات المتحدة الامريكية، لكن اعتبروه اكبر عمل ارهابي تتعرض له لان الهجوم اصاب مواقع حيوية و استراتيجية[1].

الفرع الاول : اعادة صياغة ملامح النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

بعد الاحداث 11 سبتمبر 2001 م برزت ملامح النظام الدولي الدي يقوم بانفراد النظام الرأسمالي الامريكي بقيادة العالم وبدأ هذا النظام يقدم أيدولوجيته وفكره باعتباره المؤهل لقيادة العالم، وأنه سيسعى إلى تعميم ثقافته وقيمه على الآخرين، وأن حضارته قد انتصرت ويجب الأخذ بها كما روج لذلك فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ، حيث إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم، كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليًا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 [2]، لكنه بقي- بسبب افتقاره للشرعية -غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 اعادة تقسيم العالم إلى شمال جنوب فأعاد الحديث من جديد عن صراع الحضارات كما أشار لذلك صمويل هنتنغتون من قبل، وتقترب محاور هذا الصراع الحضاري من الذي طرحه صموويل هنتنغتون، حيث صار الحديث عن المفهوم نفسه انقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية والإسلامية المارقة. فبعد احداث 11 سبتمبر (تورط تنظيم القاعدة)جاءت في اطار سلسلة من العمليات التي تبنتها هده المنظمة الاسلامية المتطرفة و غيرها من الحركات الاسلامية المتطرة الاسلامية المرتبطة بها و هو ما جعل الحديث يتزايد في العديد من دوائر السياسية الاعلام في الغرب عن ما يسمى "الارهاب الاسلامي" و" الاسلام والارهابي"وضرورة استاصاله و يرجع اسباب الصراع الحضاري حسب صامويل هنتنغونإلى ما يلي[3]:

---

[1] Neville Brown ،**Global Instability and Strategic Crisis**، (New York :Routledge 2004)،p6 .

[2] *James H.Mittelman and Norani Othman* **Strategy transcended Global Instability and Strategic Crisis**، (New York :Routledge 2004)، **p238.**

[3] صاموئيل هانتنتون، **الاسلام و الغرب افاق الصراع**، تر:مجدي شرشر ،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص11 .

- اختلاف بين الحضارات في الثقافة العدات و اهم من دلك الدين
- الاحتكاك بالشعوب المتصاعدة و ضخ ما تشترك فيه و ما تختلف فيه
- ان التطور الاقتصادي للتغيير الاجتماعي من شانه ان يفصل بين الشعوب. [1]

ظهرت إلى العلن و بشكل ملفت العديد من الصريحات منها صدر مباشرة من كبار المسؤليين تتهم الاسلام كدين بالارهاب و تعتبر المسلمين ارهابيين و فمن كلام الرئيس الامريكي جورج بوش عن حرب الصليبية إلى كلام رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني و كلامه عن الاسلام الكاره للحضارة و المدينة[2].و غيرها من التصريحات الاخرى و يمكن القول ان احداث 11 سبتمبر 2001 ربطت بين الاسلام و الارهاب.

ففي اعقاب هده الداعيات اي ان احداث 11 من سبتمبر 2001 م اعادة اعطاء صورة لنظام الدولي الدي يتكون من كتلثين شمال و جنوب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية فكانت هده الاحدات نعمة و نقمة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فكانت نقمة نتيجة للتدهورها الاقتصادي بسبب تحطم برجي التجارة العالمية و نعمة لاعادة تزعمها العالم بل حصولها على كل الدعم الدولي لكل سلوكاتها اما اوروبا بعد هده الاحداث تبين ضرورة اعاد النظر في سلوكاتها و توجهاتها الأمنية نتيجة الاختلافات بين اعضائها[3].

الفرع الثاني :مظاهر تأثير احداث 11 سبتمر 2001 على الجانب الاقتصادي

لقد اصبحت الولايات المتحدة تعاني من ازمات اقتصادية متتالية ظهر دلك جليا في افلاس شركات عديدة في عدد من الدول الراسمالية الكبرى و تسريح اعداد هائلة من العمال و في نفس الوقت زاد الطلب على الطاقة في تلك البلدان الامر الذي ادى بها إلى مراجعة اماكن نفودها السابقة و السعي إلى ايجاد اماكن غنية بالثروات الطبيعية لتغدي اقتصاد الدول. فقد خسرت البورصة جراء غلقها اربعة ايام نحو 4 مليار دولار وقدرت خسائر الاسهم المتداولة بنحو 1,3 تريليون دولار وقد بلغ عدد المسرحين من اعمالهم 415 الفا خلال هر واحد و بلغت خسائر شركة الطيرات 40 مليار دولار.

(10 في اسبوع واحد) [4] كما ان هده الاحداث اثر في الاقتصاد الاوروبي من خلال زيادة التنافس على الثروات و كذلك في اقتصاد دول الساحل الافريقي لاعتبارها منفد لتلك التوجهات الامريكية و الاوروبية.

---

[1] عبد الكريم كيبش، " **اشكالية الصراع الحضاري في مرحلة العولمة**"، مجلة**المفكر**، العدد الثالث، ص .74 .

[2] محمد مجدوب، احمد سرحال، **الارهاب الدولي**، (بيروت:منشورا الحلبير الحقوقية،2005)، ص 166 .

[3] عبد الوهاب بن خليف،" **البعد الاستراتيجي الاوروبي للعلاقات الفرنسية الالمانية**"، العالم الاسراتيجي، العدد8، جانفي 2009، ص11 .

[4] ابراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة و الامركة**، (الجزائر : مؤسسة الاهرام، 2002)، ص 9 .

الفرع الثالث: مظاهر تاثير احداث 11 سبتمبر 2001 على الجانب الأمني (الحرب على الارهاب)

بعد 11 سبتمبر 2011 م اصبحت الاجندات الدولية تهتم بقضية الارهاب بل اصبحت من اولويات الحكومات و المنظمات الدولية و الاقليمية، هدا الحدث اعطي توجه استراتيجي جديد في محاربة الارهاب [1] ألا و هو البعد التعاوني اي التعاون بين دول بقيادة الولايات المتحدة الامريكية[2] التي تعمل على القضاء على الارهاب في كل بقاع العالم، فتوسع مفهوم الحرب الاستباقية وتكثيف العمل العسكري من خلال التعاون العسكري انشاء قواعد عسكرية، مما ادى ببدأ التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى خاصة العربية والإسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته.[3]

أحداث 11 سبتمبر 2001 آدت إلى عولمة الإرهاب و نشره في جميع أنحاء العالم، و حتى انتشاره في الدول الغربية الذي أدى إلى تصاعد الحركات اليمنية و العنصرية و تزايد الكره و الحقد ضد الجاليات الأجنبية وخاصة العربية والإسلامية، كما ان الأزمة الأخيرة حول الرسومات الكاريكاتورية لمحمد وتصريحات بابا الفاتيكان الأخيرة التي أحدثت ضجة عالمية كبيرة ودعاية – الحروب الصليبية، كل هدا احدث هوة كبيرة بين السكان الأصلين والجاليات في تلك الدول الغربية و هدا كله يعتبر من مخلفات 11 سبتمبر 2001. فقد تم جر الرأي العام في الشارع الغربي بمختلق الوسائل لهذه الحرب البشعة وعززت روح العنصرية تحت راية الدفاع عن حرية الصحافة و الإعلام و الرأي العام.لقد كانت احدى نتائج الحرب ضد الإرهاب قيام السلطات الحكومية الغربية بانتهاك الحقوق المدنية و الشخصية و زيادة الرقابة و التدخل الكبير على الخصوصية الفردية وبهذا تم سلب الكثير من الحقوق و مكتسبات المواطنين التي حصلوا عليها نتيجة نضالهم الطويل. بحيث كانت الدول الاوروبية هي احد الدول التي اعلنت الحرب على الارهاب و قيامت بتعديلات في دساتيرها حول الحجاب و فرض تعديلات حتى على المنظومات التعليمية لدول [4].كما ان بعد احداث 11 سبتمبر 2001 الاهتمام بملف الهجرة الغير شرعية و اعتبارها من التحديات الأمنية .

و يمكن القول مما سبق ان احداث 11 سيبتمبر 2001 م اعادة صياغة المعادلة الدولية و اعادة ترتيب اولويات الاستراتيجيات الأمنية للدول الغربية في قضية الارهاب و خصوصا الولايات المتحة الامريكية

---

[1] Paul .d .williams ," **Security studies** ", (new York: poutledge). p .171.

[2] **"National Security Strategy، AMERICANS"** ،:THE WITHE HOUSE ، MARCHE2006 , P8

[3] نظام بركات، المرجع السابق.

[4] فؤاد أحمد عبدالله،**تاريخ القارة الأوروبية، مقارنة بين الماضي والمستقبل،** (القاهرة: دار القاهرة للنشر والإعلام، 1999م)، ص28.

اعادت الاعتبار في استراتيجتها الأمنية و اعادت الاعتبار للعديد من المناطق منها دول الساحل الافريقي من جهة و التي كانت لغير صالح الدول الاوروبية بحيث قبل احداث 11 سبتمبر 2001 م كانت دول الساحل الافريقي اولوية اوروبية لكن بعد احداث 11 سبتمبر 2001 اصبحت اولوية امريكية، و حتى في قضية الهجرة الغير شرعية بحيث اصبحت الدول تقوم باجراءات لتقليص من حدة الهجرة الغير شرعية و من بينها الدول الاوروبية. خصوصا بعد هده الاحداث .

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية عام 2008

الفرع الأول : تعريف الأزمة المالية العالمية عام 2008

وهي أزمة مالية والاقتصادية النيوليبيرالية حدثت بفعل مجموعة متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية، ففي صيف عام 2007 تزايدت حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري (Mortgage Defaults) بصورة كبيرة جدا، وكذلك تزايدت بصورة كبيرة جدا حالات حبس الرهن(Foreclosures) بسبب عدم قدرة المقترضين في الولايات المتحدة على سداد دفعات قروض الرهن العقاري لمساكنهم، وكانت هذه الأمور مؤشرات على أن سوق قروض الرهن العقاري قد دخلت في أزمة حقيقية. وفي ضوء تزايد حالات التخلف عن السداد وتزايد حالات حبس الرهن فقد اتجهت أسعار المساكن نحو انخفاض سريع وبصورة حادّة، وقد أدى هذا الانخفاض في الأسعار إلى خسائر كبيرة جدا (تريليونات الدولارات) في الثروة الخاصة بالمساكن في الولايات المتحدة الأميركية. وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى توقف مفاجئ في منح القروض بما في ذلك عمليات الإقراض بين المؤسسات المصرفيةInterbank Credit Market وقد كان لهذا التوقف المفاجئ في الإقراض آثار سلبية جوهرية أدت إلى انهيار Collapse الكثير من المؤسسات، وأدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة والدخول في مرحلة كساد.[1]

إن أحد الأسباب التي تقف وراء عدم التنبؤ الكافي والتوقع الفاعل بوقوع هذه الأزمة المالية العالمية الكارثية هو أنها قد جاءت في أعقاب سبع سنوات من النمو الاقتصادي المرتفع (خصوصا في الولايات المتحدة)،

[1] احمد دياب، "**اقتصاديات الازمة في الاوروبا** "، السياسة الدولية،مجلد 46، العدد 184، افريل 2011، ص 112 .

كما أن بعض المحللين كانوا قد توقعوا أن تبدأ حالة من التباطؤ الاقتصادي (Slowdown) في اقتصاديات الأسواق الناشئة.

انتقلت الأزمة الراهنة الأمريكية وعدواها نحو الاتحاد الأوروبي ومن المعلوم أنه قد أعلن رسميا في نوفمبر عام 2008 عن بدء الركود والانكماش في أوروبا فقد توقعت المفوضية الاوربية تراجع الناتج المحلي الاجمالي بمنطقة اليورو مقداره 4% خلال عام 2009 م و"إن أوروبا الغنيّة تتوقع، حسب تقديرات خبرائها، عامين قادمين 2009 و 2010 عسيرين على مستوى النمو الاقتصادي اد بلغ عجز منطقة اليورو 575 مليار يورونها هدا الحدتتعدى 7 تريليونات يورو كما ان مجموعة م الدول الاوروبية (اليونان اسبانيا البرتقال ايرلندا) ليس القاتمة النهاية للبلدان التي تعاني عجز الموازنات فهناك 20 دولة اوروبية تعاني عجز في ميزانيتها تفوق 3 بالمة إلى الناتج المحلي الاجمالي واصبحت هده الحالة ظاهرة عادية و ليست استثنائية لدى الدول الاوروبية[1] ، كما ان الاتحاد الاوربي ضاعف القروض المنقذة لاقتصادات اوربا الشرقية لتصل إلى 67 مليار دولار، بالاضافة إلى قيام البنك المركزي الاوربي باقراض البنوك التجارية 622 مليار دولار بفائدة متدنية لانقاذها من الانهيار.[2] كان انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الرئيسة العالمية وخاصة الدولار ففي 2012 تقلصت الواردات الاوروبية من السلع بنسبة بلغت قرابة 23 بالمئة من حيث الحجم ونسبة 5 بالمئة من حيث القيمة و كان الضعف الشديد الدي اعترى التجارة ما ادى إلى تراجع الصادرات ما يقرب 90 بالمئة في عام 2012 م [3]، حيث بدات الازمة تواجه الدول حيث اثرت أزمة الديون اليونانية السيادية على منطقة اليورو بسبب التخوف من تخلف اليونان عن سداد ديونها التي تبلغ حوالي 350 مليار يورو، أي ما يعادل 482 مليار دولار. وهذه الديون تفوق ناتجها المحلي بمقدار 16% حتى وصل العجز إلى 13,6% في موازنتها، مع العلم أن مستوى العجز المسموح به أوروبيّاً هو 3,5%.فقد بلغ إجمالي العجز المالي لمنطقة اليورو في الربع الأول من عام (2012) 3.5% من إجمالي الناتج المحلي، وتقفز النسبة إلي 7.9% لليونان، و6% لإسبانيا، و6% للبرتغال، و9.1% لأيرلندا. ولم يقتصر الوضع علي دول الإطار، ولكنه امتد إلي المراكز المؤسسة للاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ النسبة 5.1% لهولندا، و4.7% لألمانيا. وتعد ألمانيا هي الاستثناء الوحيد.

[1] احمد دياب، المرجع السابق، ص 113 .

[2] نزهان محمد سهو، **المرجع السابق**، ص 263 .

[3] الامم المتحدة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، (نيويورك:إصدارات الأمم المتحدة 2013).، ص. 7 .

و من هنا يمكن القول ان المانيا باعتبارها اقوى اقتصاديا في الاتحاد لا تريد افلاس اي دولة اوروبية لأنه لو يحدث فهو افلاس كل الدول الاوروبية نتيجة لترابطها الاقتصادي المشترك.[1]

اضافة إلى أن " **أوروبا تعيش أصعب الأوقات منذ الحرب العالمية الثانية... وإذا فشل اليورو فإن أوروبا ستفشل**". فقد اعتبرت الازمة المالية الاقتصادية هي ازمة لم تشهد مثلها اوروبا مند الحرب العالمية الثانية وبرز فشل اليورو امام العملات الاخرى الدي يؤثر على اقتصاد الدول الاوروبية وقد قدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك التجارية الأوروبية من أزمة اليورو بنحو 200 مليار يورو منذ2011. إضافة إلى خسائر في موجوداتها تقدر بنحو 100 مليار يورو.

الفرع الثاني : مظاهر تاثيرالازمة المالية على التحولات الدولية الراهنة

كان للازمة الاقتصادية اثار على الدول المتقدمة و على دول العالم الثالث بحيث يمكن اجمالها فيما يلي :

- ✓ افلاس العديد من الشركات الاقتصادية الراسمالية من بينها الشركات الاوروبية
- ✓ ازدياد الطلب على الطاقة في البلدان الراسمالية الامر الدي ادى بها إلى البحث عن اماكن نفود غنية بالثروات الطبيعية فقد عرفت هده المنطقة تزايد التنافس الدولى، مما جعل الدول تتنافس من اجل الخروج من هده الازمة فكانت فرصة لإعادة الاعتبار للقارة السمراء بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص، خصوصا و انها من الدول الغنية بمصادر الطاقة لاسيما فى ظل تعطش القوى الصناعية الكبرى لتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حتى تواصل نموها الاقتصادى.وما يزيد النفط الإفريقى أهمية على الصعيد العالمى، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوى إنتاجه واحتياطيه والاكتشافات الجديدة فى وسط وغرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم يشهدها من قبل فى العامين الأخيرين، مما يؤثر فى الاقتصادات الرأسمالية التى تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفى مقدمتها الولايات المتحدة و الدول الاوروبية والصين، حيث تعتر نيجيريا اهم مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة الامريكية[2] مما دفع الدول

[1] نزهان محمد سهو،"***الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم،الأسباب،التداعيات***"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد. 83، (2010)، ص. 642.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن , "**سياسات التنافس الدولي في افريقيا**"، ***مرجع سابق***.

الاوروبية تبحث عن مناطق غنية بالثروات لحل الازمة فكانت دول الساحل الافريقي هي الوجهة الاساسية.

- ✓ تسريح العمال و ارتفاع البطالة مما ادى إلى اقامة حركات احتجاجية في العديد من الدول و الضغط على حكوماتها مثل ما حدث في دول الساحل الافريقي وكدلك في الدول الاوروبية[1] فقد وصلت معدلات البطالة في منطقة اليورو إلى أرقام قياسية، حسبما جاء في تقرير صدر عن مكتب الإحصاء الأوروبي، وفي رد فعل من جانب الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي (المفوضية) على هذه المعدلات المرتفعة من البطالة، وخاصة بين الشباب، التي بلغت 11.7 في المائة في ديسمبر ، وتعد معدلات البطالة أكثر إثارة للقلق والمخاوف من تنامي اليمين واليسار الأوروبي، حيث بلغت 10.9% علي صعيد منطقة اليورو، و15% للبرتغال، و14.3% لأيرلندا. بينما يبدو رعب البطالة جاثما في اليونان وإسبانيا، حيث بلغت المعدلات 21.7%، و24.1% علي التوالي، مع ارتفاع النسبة إلي ما يقرب من 48% علي مستوي الدولتين، و45% علي صعيد منطقة اليورو .مما اقر رئيس المفوضية الأوروبية مانويل باروزو، تخصيص أموال في موازنات أعوام 2014 – 2020 بدول الأوروبي لمكافحة البطالة وبخاصة فئة الشباب.
- ✓ تراجع نسبة الاستثمارات : تقلص الاستثمار مما ادى إلى تراجع العديد من المشاريع التنموية فمثلا في هده الفترة تلقص حجم المشاريع الغربية الموجهة نحوى الساحل الافريقي بالنظر إلى انخفاض التنمية المالية في المنطقة وضعف ارتباط البلدان الهشة بالنظام المالي العالمي، فإن القنوات الرئيسية لانتقال الأزمة تكمن في قطاعات الاقتصاد الحقيقية .إذ تملك البلدان الهشة في أفريقيا جنوب الصحراء[2] أنظمة مصرفية وطنية صغيرة وأسواق للأسهم ضعيفة أو معدومة . وعلاوة على ذلك، لا يُقبل المستثمرون الأجانب وصناديق الثروة السيادية إلا على الاستثمار في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط.
- ✓ وتتعرض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء للأزمة من خلال التجارة بالدرجة الأولى فالتراجع في حصيلة الصادرات يصاحبه تأثير سلبي ناجم عن شروط التبادل التجاريالتي يعززها اعتماد

---

[1] [1] احمين شفير،" **الأزمة في منطقة اليورو ستعيد النظر في الجيوستراتيجية العالمية**"، متحصل عليه:***www.radioalgerie تاريخ دخول الموقع: 2013/10/13 الساعة:18:05***

[2] الاتحاد الاوروبي، هشاشة دول الافريقية ،ص 84.

البلدان الأفريقية الهشة المفرط على صادرات السلع واستقطاب صادراتها .وتعرضت البلدان الهشة للأزمة أيضاً من خلال انخفاض التحويلات المالية للمهاجرين، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وربما بسبب تراجع تدفقات المعونة الأجنبية كذلك.ولم تنشط القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة على سبيل المثال، فقد عانت نيجيريا من تراجعات في أسواق الأسهم مماثلة للتي تعرضت لها البلدان المتقدمة، إن لم تكن أكبر منها .إذ انخفض مؤشر البورصة النيجيرية بنسبة55 في المائة في الفترة 2008 إلى فبراير2009، بعد تراجعه بنسبة 45 في المائة في العام السابق .وأدى هذا التراجع وما ترتب عليه من فقدان للثقة إلى زيادة صعوبة الاقتراض من أسواق رأس المال .أما تداعيات الأزمة في بعض الأسواق الرئيسية[1]التي يقصدها المهاجرون داخل المنطقة – مثل نيجيريا كان له انعكاس على مثل هده الدول و كدلك انخفاض فرص العمل المتاحة للمهاجرين.

- ✓ تقلص حجم المساعدات المقدمة للدول المتخلفة مثل الدول الساحل الافريقي تقلصت نسبة المساعدات الاوروبية
- ✓ ازمة الغداء معادلة تفسر كيف ان ازمة المالية اثر على الغداء فكارثة الغداء و تفاقم اسعار و زيادة السكان و ارتفاع اسعار الطاقة فدعم انتاج الوقود الحيوي سبب في ارتفاع استهلاك منتجات الزراعة و هو ما ادى إلى ارتفاع اسعارها رغم ان اسباب كلاهما تختلف الا انهما يتقاطعان تداعياتهما على استقرار و الاقتصادي على الأمن الغدائي[2]فتمثل ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية الغذائية وأسعار زيوت الطعام.

فهده العدالة تلخص ان ارتفاع اسعار الطاقة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الغداء مما يؤدي ازمة الغداء في العديد من الدول في العالم الثالث ومن بينها دول الساحل الافريقي

[1] الاتحاد الاوروبي، التغلب على الهشاشة في افريقيا، المرجع السابق، ص 88 .

[2] بواكيم فون براون، **ازمة الغداء و الازمة المالية العالمية**، قراءات افريقية، ص. 95 .

شكل رقم 3 : **تأثير الأزمة على الرفاه الاجتماعي**

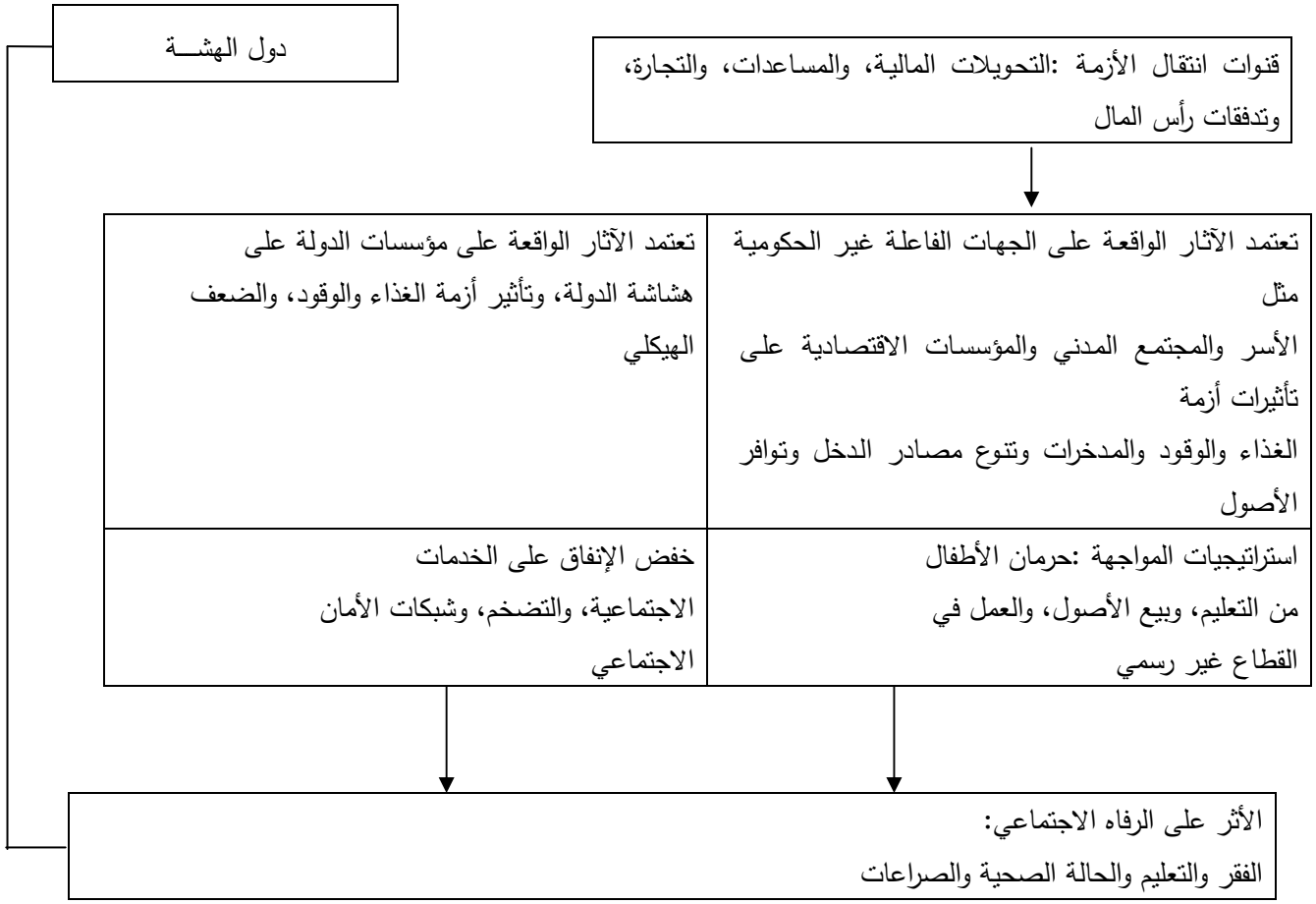

المصدر: الاتحاد الاوروبي، هشاشة دول الافريقية، ص82.

- ✓ وعلى صعيد انتاج النفط، تشير أحدث الدراسات والتحاليل إلى أن الازمة المالية الراهنة،واحتمالية تذبذب أسعار النفط وتشديد شروط الائتمان على القروض، ستكون لها تأثير كبير في مستوى إنتاج النفط على المدى القصير بصورة عامة وعلى الإمدادات النفطية من المنتجين من خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط بصورة خاصة ".وقد تضررت بالفعل و بصورة كبيرة منذ تفاقم الأزمة في الخريف الماضي لعام 2009 و 2010 .[1]
- ✓ تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة متعددة على المستوى العالمي فقد أثرت الأزمة في تحويل المهاجرين للنقود، ووفقاً للبنك الدولي وصل تدفق الحوالات النقدية المسجلة رسمياً إلى الدول النامية إلى

[1] احمين شفير، المرجع السابق.

316 مليار دولار عام 2009، ويشكل ذلك انخفاضاً بقيمة 6% عن 336 مليار دولار في عام 2008.وتوقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرأصدرته مؤخراً ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن،ومع أنه لا يمكن تقدير حجم هذه الزيادة نظراً لطبيعتها؛ فإنها أكدت أن حوالي % 15 على الأقل من المهاجرين في العالم غير نظاميين[1].

- ✓ اتجاه الدول الكبرى إلى تطوير و اعادة بناء قوتها الاستراتيجية فالدول التي لم تتاثر بالازمة المالية دهبت إلى تقويها في مجالها العسكري مثل الصين و روسيا الاتحادية و التي تعاني من ازمة مالية اتجهت إلى اعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية مع اعطاء اولوية للمجال الاقتصادي.
- ✓ تغير خريطة انتاج الطاقة و توزيعها يعزز هدا التصور التوقعات الصادرة مع بداية عام 2013 التي تفيد ان الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لتطور تقانية الدي شهدها مجال استخراج غاز و النفط بدءا من عام 2020 و ستكتفي من طاقة عام 2025 نظرا للامدادات وفيرة من الغاز.
- ✓ تدهور الاوضاع السياسية من خلال جملة استقالات 2011 وافق الدائنون الدوليون بصرف الدفعة السادسة لليونان ومقدارها 8 مليارات يورو و قررت بعد دلك الحكومة تقديم المزيد من تدابير التقشف متحدية المتظاهرين ودخول البلاد في حالة شلل عام نتيجة إضراب عام واحتجاجات عنيفة في مواجهة أزمة سياسية واقتصادية اثرت على الاتحاد الأوروبي والعديد من دوله الأعضاء، ندر أن تكون حماية حقوق الإنسان أولوية في 2012، خاصة حين كان المتضررون من الفئات المهمشة أو التي لا تحظي بشعبية، مثل أقلية الروما والمهاجرين، وطالبي اللجوء. رغم تدهور حقوق الإنسان في المجر وغيرها من مناطق الاتحاد الأوروبي، فشلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي في الوفاء بما تعهد به ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى حد كبير، مع إحجام المجلس الأوروبي خصوصا عن محاسبة الدول الأعضاء على الانتهاكات[2].
- ✓ فقد أعلن سلفيو برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي استقالته سنة 2011 كما أعلن جورج باباندريو استقالته من رئاسة الحكومة اليونانية بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف ببلديهما وعلى رأسها أزمة الديون السيادية، وبعدما صادق برلمان بلديهما على إجراءات تقشفية وعلى وضع بلديهما تحت رقابة صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية لتنفيذ تلك الإجراءات ضمن ما سمي بخطة الإنقاذ الأوروبية.[3]

---

[1] أحمد إسماعيل، "**قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب، قراءات افريقية**"، العدد 11، مارس 2012، ص 67 .

[2] **تقرير العالمي2013 :للاتحاد الاوروبي**، متحصل عليه: http://www.hrw.org/ar/world تاريخ دخول الموقع :2014/04/12 الساعة 16:49

[3] احمين شفير، المرجع السابق.

وبجانب أزمتي هذين البلدين اللتين تفاعلاتا ثم صاحبتها أزمات مشابهة قد حصلت في أيرلندا والبرتغال وإسبانيا وهي مستمرة منذ أكثر من سنتين وهذا ما حصل مع إيطاليا مؤخرا، وقد أدى إلى سقوط حكومة برلسكوني .[1]

- ✓ اتجاه الدول إلى اتباع سياسات وطنية و اقليمية لحل الازمة : فرنسا وألماني* تعملان على حل مشاكل منطقة اليورو، ولكن رغم خلافهما **، ففرنسا وألمانيا تعتبران ذاتيهما رأسين كبيرين وقائدين للاتحاد الأوروبي. فهناك تنافس سيادي خفي بينهما فإن فرنسا عرضت تأسيس حكومة اقتصادية كعلاج لتلك الأزمات.

المطلب الرابع: الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي مما ادى إلى حدوث تغيرات داخليا و خارجيا.[2]فحاول المفكرين تحليل تأثير الربيع العربي على البيئة الدولية و في دراسة نحاول التركيز على تعريف هده التحولات التي حدثت بشكل متسلسل في مجموعة من الدولة تونس ليبيا و مصر و التى كانت نتيجة منطقية لمجموعة من التحديات التي كانت تعرفها المنطقة فموضوع التحول العربي الراهن موضوع طويل لكن نحاولتسليط الضوء على تاثير التحولات السياسية في منطقة شمال افريقيا على منطقة الساحل الافريقي و على الدول الاوروبية .

الفرع الاول: تعريف الربيع العربي

شكلت أحداث ما اصطلح على تسميته الربيع العربي او التحول السياسيي او الحراك العربي التي مثلت الحركات الاحتجاجية سلمية ضخمة التي اندلعت اواخر 2010 و بداية 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحتراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي اطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس[3]

---

[1] **المرجع نفسه.**

*** ألمانيا جمهورية ألمانيا الاتحادية**

تعداد السكان **82.2 :مليون نسمة**

متوسط العمر المتوقع **80.4 : سنة**

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة **4.2 :لكل ألف**

** الخلاف بينهما حول اتخاد القرارات فالاتحاد عوما يعاني تحديات بين دول الاتحاد

[2] ريم محمد موسى، ***الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي***،مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، جامعة فلادلفيا كلية الأداب والفنون،.

[3] *Clement M. Henry ،Robert Springborg "*،**A Tunisian Solution for Egypt's Military egypt** "، foiegn affairs FEBRUARY(21, 2011)، p133.

ومحمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا * ثورات العربية، أو الربيع العربي هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، بدأت الثورات في تونس احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتدنية وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير الثورة المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 فبراير التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سُجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة. وفي 17 فبراير اندلعت الثورة الليبية، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في عام 2011، قتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي.

الفرع الثاني : اسباب حدوث الربيع العربي

تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية

وقد أسهمت عدة عوامل في اندلاع الاحتجاجات في الشوارع العربية وسنحاول باختصار أن نلقي الضوء على أهم هذه الدوافع الداخلية المحركة للثورة أو الربيع العربي هي:

- الطفرة الشبابية : تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية الواعية ، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي[1]، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل،وقد اثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، لذلك لجأ

* ليبيا دولة تقع في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يحدها من الشرق مصر،ومن الجنوب الشرقي السودان،ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس.

[1] دينا شحاتا و مريم وحيد،"**محركات التغير في العالم العربي** "،السياسة الدولية،مجلد 46، العدد 184،(افريل 2011)، ص 11

الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة

- ❖ التهميش الاقتصادي والاجتماعي: بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فان النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وغياب الخدمات والمرافق مثل ليبيا، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، وتبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- ❖ غياب الحريات السياسية : تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية أي الحكم للرئيس فقط مثل ليبيا[1].

و يمكن القول ان احداث الربيع العربي هي احدات تتداخل فيها اسباب داخلية و التي دعمتها الاطراف الخارجية على حسب مصالحها.

فالعوامل خارجية التي تتمثل في :

- التدخل الاجنبي في شؤون الدول.
- احداث نار الفتنة بين القوى المكون لهده الدول.

الفرع الثالث: :مظاهر تأثير احداث الربيع العربي على التحولات الدولية

الثورات العربية تمثل بالمعنى ذاته– تحديًا جسيمًا لقواعد عمل النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة بشكل أساسي.بالاضافة إلى إعادة الدول الغربية بعد هده الاحداث الاهتمام بالمنطقة الساحل و دلك اما تعزيز الصفقات العسكرية اوالتدخل العسكري في العديد من المناطق.أما أبعادها الإستراتيجية، فيمكن أن نلمح انعكاس حدة التنافس بين القوة الكبرى، وبشكل آخذ في التزايد، من ثورة عربية

[1] محمد يوسف المقريف، **مأساة ليبياومسؤولية القذافي**،(بيروت:الفرات للنشر و التوزيع،2010)، ص 45 .

إلى أخرى[1] إن أحداث الربيع العربي كشفت عن توجهات صينية جديدة فيما يتعلق بأدوارها، وسياستها الخارجية تنبئ عن محاولة انتهاز ما يمكن من فرص تقدمها؛ فهذه الثورات شكلت ورقة رابحة للصين لإعادة هيكلة صعودها بشكل أكثر توازنًا.[2]

كما ان الربيع العربي هو أعظم تحول مجاور لأوروبا بعد سقوط جدار برلين[3] ، محاولةً لفهم العوامل المحركة للاستجابة الأوروبية للثورات العربية؛ نشيرإلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن العشرين تعددت علامات الصعود الأوروبي في النظام العالمي الحالي الذي ما يزال يختبر مرحلة إعادة تشكل جديد منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فظهرت أوروبا كقوة اقتصادية عالمية، وكيان سياسي آخذ في التشكل والنمو، فرغم أن هذا الصعود الاقتصادي لم يواكبه صعود عسكري مماثل، فإن أوروبا عملت على تأكيد مكانتها السياسية كواحدة من أهم القوى الكبرى، مستمدة جاذبيتها من مصادر قوتها من النموذج التكاملي التعددي الذي تجسده، وترويجها المقنع لفكرة القوة المعيارية التي انفردت في طرحها. إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه واقعيًّا التأثير في أية مرحلة انتقالية من حالات الثورات العربية تأثيرًا فعالاً مستثنيًا الحالة التونسية، وذلك نظرًا لحجم اقتصادها وكثافة علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد، نتيجة هامة بناءً على تشابك عدد من العوامل سواء في الداخل الأوروبي أو داخل المنطقة العربية، أو في الخبرة المتراكمة للعلاقات الأوروبية–العربية بتعدد مستوياتها لتظهر مبدئيًّا التداعيات السلبية للثورات العربية على أوروبا ككتلة واحدة، وإحراجها كفاعل موحَّد في إطار محيطها الخارجي القريب؛ مشيرًا إلى أن الثورات العربية كانت كاشفة عن تأزم عناصر القوة الأوروبية وتراجع قدرتها النسبية على التأثير مقابل قوى كبرى أخرى خصوصا ان أوروبا القديمة أصبحت أكثر شيخوخة اي ان الربيع العربي ادخل الاتحاد الاروبي في صراعات مع اعضائه .[4]

أدت الاحدات الربيع العربي إلى تنامي فى المجتمعات الإسلامية في دول الساحل الافريقي التي تمثل خطر كبيراعلى مصالح الدول الاوروبية خصوصا عند تطور الوضع في ليبيا بات يمثل تهديدا للأوروبيين بسبب

[1]:محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص47 .

[2] مركز الانماء للبحوث و الدراسات،" **اثر التحولات الربيع العربي على التحولات في هيكل النظام الدولي**"، نقلا عن:ملحق "تحولات إستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (أكتوبر 2012).

[3] "**STRATEGIE DE UNION EUROPIENE**" : WWW , EUROP,EUROPA ,EU. 12/O4/2013 12:34

[4] عبد النور بن عنتر، **أوروبا وصعود إسلاميين للحكم في ظل الحوار العربي المتوسطي**، تقرير،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص4 .

وجود تنظيمات سلفية جهادية[1]، فضلا عن احتمال وجود نقص حاد في إمدادات الغاز والبترول لبعض دول الاتحاد أبرزها إيطاليا بسبب سيطرة مليشيات مسلحة على حقول تصدير البترول والغاز. كما دعت البعثة الأممية للدعم في ليبيا إلى الوقف الفوري لكل أشكال العنف وضمان أمن و استقرار المواطنين معربة عن قلقها من تداعيات الوضع على المنطقة فيحين أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن إدانتها لاعتقال الميليشيات المسلحة للعديد من الأفراد مطالبة "بالإفراج الفوري عنهم دون تأخير أو تسليمهم للقضاء للتحقيق معهم" كما دعت جميع الأطراف في ليبيا إلى "ضبط النفس والدخول في حوار سلمي لتجنب تصاعد العنف ."

يواجه الربيع العربي ضربة قوية لمسارات الهجرة من وإلى العالم الغربي .فبالنسبة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[2]، فقد وجه الربيع العربي ضربة قوية لسياسات الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين بعد سقوط أنظمة حليفة لأوروبا كنظامي معمر القذافي وزين العابدين بن علي .إذ كان النظامان يحصلان على مساعدات أوروبية في مقابل الحد من هذه الهجرة، وبمجرد سقوطهما تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين على السواحل الأوروبية المتوسطية[3]. وهدا نتيجه عدم الاستقرار السياسي وفي أشد الحالات الصراع المسلح والقمع السياسي المرتبط بعمليات التغيير إلى حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في مالي هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أُثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة، كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام 2011 قد انعكس سلباً في التوظيف. وقد أدى كل ذلك إلى ضغط كبير على تدفق الهجرة في المنطقة ضمن دول جنوب وشرق وغرب البحر المتوسط نحو دول الاتحاد الأوروبي مع وصول جماعي للمهاجرين ومعظمهم من تونس إلى سواحل لامبيدوسا بحوالي 5000 شخص خلال بضعة أيام من شهر فبراير/شباط2011، لقد حولت الأحداث في شمال أفريقيا في 2011 نمط رحلات القوارب الوافدة إلى

[1] Andrea Dessì," **Africa and the Mediterranean Evolving Security Dynamics after the Arab Uprisings**", Mediterranean Paper Series, (February 2014), p 7.

[2] حميد دباشي، ***الربيع العربي و انتهاء حقبة ما بعد الاستعمار***،([د،م،ن]: مركز الجزيرة للدراسات2012) ، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص. 5.

أوروبا إلى درجة كبيرة من حيث بواعث الوافدين، لكن بأعداد أقل مما هو متوقع. وتشير استجابة الاتحاد الأوروبي إلى أن هناك حاجة متزايدة لترجمة التزام التضأمن إلى أرض الواقع بدلاً من الاكتفاء بتقديم المساعدات المحدودة.

خلال العقود الماضية، حملت القوارب القادمة من شمال أفريقيا آلافاً من مواطني شمال أفريقية وغيرهم إلى الشواطئ الأوروبية، بمن فيهم طالبو اللجوء الفارون من الاضطهاد أو الضرر الخطير، وكذلك الأشخاص المتنقلين بصورة غير منتظمة لأسباب أخرى. واختلفت أعداد الرحلات السنوية الواصلة لتلك الشواطئ ما بين عامي 2000 و2008، لكنها بلغت ذروتها في 2008 بـ 39000 شخص. أما في 2011، فقد بلغ إجمالي الرحلات القادمة من شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي ما يقدر بـ 59000 شخص. وضم ذلك 28000 شخص فارّ من ليبيا، أي اقل من 5% من الأشخاص المهاجرين من هناك، إلى جانب 28000 تونسي، أغلب لا طالب بالحماية ولا احتاجها، وحوالي 1500 من مصر. وتضمنت جنسيات من وصلوا إلى ليبيا الصوماليين والإرتريين والنيجيريين والغانيين والماليين ومواطني ساحل العاج ودول جنوب الصحراء. وبالمقارنة، استضافت تونس ومصر، في ذروة التدفقات، ما يزيد على نصف مليون شخص على أراضيهما، وسمحت بتقديم المأوى والمساعدة الإنسانية للأشخاص المنتظرين الإخلاء أو الحلول الأخرى.

وقد شكلت هذه التحركات أحياناً توتراً في الدول المضيفة التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX)، كما أن الصراع الليبي قد شرد أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد،، وهناك أشخاص يتجهون إلى هذه الدول المجاورة أكثر مما يمكن أن تستوعب وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية في المغرب مما يتطلب تدخل الدول الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي[1].

نتج عن الثورة الليبية وتداعياتها على دول المنطقة بزيادة الاعمال الارهابية و الاجراميةاعتبر وزير خارجية النيجر محمد بازوم أن الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي شهد تدهوراً شاملاً منذ اندلاع الأزمة الليبية، وقال في افتتاح ندوة في الجزائر حول الإرهاب في منطقة الساحل "**إن الوضع في المنطقة شهد تدهوراً شاملاً منذ اجتماع قيادات أركان دول الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في باماكو، وأن**

[1] "الهجرة الاورومتوسطية" تقرير: ***eu/fr.eesc.europa.www تاريخ دخول الموقع 082014/12 الساعة 16:50***

الأزمة الليبية حولت المنطقة إلى مخزن بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات" بقاء الوضع على ما هو عليه فإن ليبيا تتجه لأن تكون حاضنة للإرهاب في المنطقة و هو ما سيؤترعلى دول الجوار خاصة وأنها تتقاسم جزءا كبيرا من حدودها مع دول تعيش هي الأخرى توترات أمنية وسياسية منها دول الساحل الافريقي. [1]

فنتشار الأسلحة سيضاعف من احتمال امتداد "العنف الإرهابي من الساحل إلى بعض الدول الإفريقية الأخرى" وهو ما يثير قلق العديد من الأطراف الأفريقية والدولية حيث أكد وزير الخارجية المالي وهابي ولد سيدي محمد مؤخرا أن "المشاكل الأمنية في منطقة الساحل هي بسبب الوضع في ليبيا و لن نستطيع حل مشاكل الحدود و التهريب والهجرة دون ضمان إستقرار و أمن ليبيا ."فمصالح الأمن في نيجرعرفت انتشار السلاح منذ اندلاع الأزمة الليبية حيث ضبطت في الأشهر الماضية 500 كيلوجرام من متفجر السامتكس المستخدم في صناعة القنابل.

[1] **Threats to peace and asecurety in west africa and the sahararegion** "february 2012: *WWW SECURITY COUNCIL REPORT , RG 16:40 2014/05/12*

المبحث الثاني :الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة للساحل الافريقي بالنسبة للاتحاد الاوروبي

تحولت اليوم منطقة الساحل الافريقي إلى مركز جدب لاهتمام الفاعلين الدوليين الامر الدي يدفعنا للساؤل عن اسباب هدا الاهتمام المتصاعد بافريقيا و بمنطقة الساحل بصورة خاصة. هل يعود هدا لطبيعة التهديدات الجديدة التي تطرحها المنطقة على النظام الدولي ؟ ام انه يعود اساسا لاعتبارات جيواقتصادية مرتبطة بطبيعة التنافس الدولي اليوم ؟ ام لكلاهما معا؟ ما طبيعة المؤشرات االتي تجعل الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي يدخل ضمن الاهتمامات الأمنية للقوى الاقليمية و الدولية و إلى اي مدى تشكل مخاطر منطقة الساحل الافريقي تهديدا لهده القوى؟

المطلب الاول: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لدول الساحل الافريقي

قبل التطرق للواقع الجغرافي لاباس ان نعرف الساحل الافريقي قدمت العديد من التعاريف لدول الساحل من بينها:

تعرف دول الساحل لغويا:تعني الشاطئ، ريف الشاطئ، شاطئ الصحراء، او جنب من اليابس المتصلة مباشرة بالبحر بمعنى شاطئ[1] اما شبه الساحل الافريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء.

الفرع الاول: الواقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي

يطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا و الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر أي دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء و إفريقيا الاستوائية يغلب عليها الطابع الصحراوي[2]. أي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد *والتي تشهد أزمات أمنية متوالية أو تتأثر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها؛ لذلك سميت بقوس الأزمات ويشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء[3] شاملة بالتالي: السودان،

---

[1] Mehdi Taje, "**Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain**",college de defence de l'OTAN,**NDC occasionel paper**19,decembre 2006, p 6

[2] أمحند برقوق,"**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**"*جريدة الشعب*، العدد14466، 06جانفي 2008,ص.12.

*يرجع البعض المؤرجون اصل تسمية تشاد نسبة لبعض الاسماك المشهورة الموجودة في بحيرة تشاد للمزيد انظر موسى يوسف عيسى ادريس،"**جمهورية تشاد**"، القراءات الافريقية، العدد 1، (اكتوبر 2004)، ص 192 .

[3] Abdcelem Ikhlef, **Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ?**, (Algérie : Geostartégie Horizon, 2010), p.4.

* تعداد السكان **17 :مليون نسمة** متوسط العمر المتوقع **55.4 :سنة**

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة **166.4 :لكل ألف** معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين **28.7 :بالمئة**

التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، و السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيوإقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو*، نيجيريا بل و حتى حزر الرأس الأخضر يعتبر الساحل خط حدودي يفصل بين البحر المتوسط و إفريقيا تحت الصحراء كذلك طريق مرور للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا[1]، اي اجمالا لما سبق دول الساحل هي بوركينا فاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال** وتشاد نشر يسكنها 196.2081مليون نسمة،و إذا ضمُ له كل من بوركينافاسو و نيجيريا و جزر الرأس الأخضر تصبح مساحتة 1202001كلم2, ويقطنها27.151500 مليون نسمة إذن فمساحة الإقليم تعادل : 31.04 %من مساحة القارة[2]، و هو أكبر الأقاليم في القارة.من خلال مساحته يبين لنا ان إقليم الساحل الإفريقي أكبر الأقاليم الإفريقية و أكثرها اتساعا حيث يعتبر بمثابة جسر (كما يقال عنه: **bridge not a barrier**) ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها. بالاضافة موقعه الاستراتيجي التي تشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينافاسو وتشادوالجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر. ويكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها ,ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة.

كما ان موقعها جعلها تتمتع باهم الانهار في منطقة الساحل الافريقي فان في هده الدول جموعة من انهار اهمها نهر النيجر المصنف المصنف رابع انهار العالم من حيث الطول فهو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع و من حيث المياه المتوفرة فيه التي هي صالحة للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر, و كذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، و كدلك نهر السنغال المصنف سادسا بين انهار العالم بالاضافة إلى الكثير من الانهار الاخر الي توجد في نهر كافالي و نهر بندامي و نهر باغوي و باؤلي المواجدان في مالي.

---

[1] Mehdi Taje, « **Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse** », Paris : Centre français. de recherche sur le renseignement, Juin, 2010, p.1.

** تقع السنغال في أقصى السواحل الغربية لأفريقيا على المحيط الأطلسي، وتشكل نقطة التقاء بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين ومفترق طرق بحرية وجوية كبرى. وتبلغ مساحتها حوالي 722 196 كيلومتراً مربعاً، ويحدها من الشمال موريتانيا ومن الشرق مالي ومن الجنوب غينيا وغينيا – بيساو ومن الغرب غامبيا والمحيط الأطلسي على مدى ساحل يفوق طوله 500 كيلومتر. أما العاصمة داكار البالغة مساحتها 550 كيلومتراً مربعاً فهي شبه جزيرة تقع في أقصى غرب البلد.

[2] صديق محمد صلاح, سامح عثمان أحمد. **موسوعة المعرفة**. ط4. الإسكندرية:عتبة الثقافة،2007.

الفرع الثاني: الواقع الاجتماعي لدول الساحل الافريقي

تحتوي منطقة الساحل الافريقي على خليط من الاثنيات و الاعراق والقبائل و هدا ما نسج تعدد في الديانات المتعبة و كدلك في اللغات و اللهجات و هدا التعدد نقيسه في دول الساحل الافريقي مثلا في مالي نجد ما يقرب23 عرق (ميغا، المانك، السنجو، السركولي، السنغهاي، الدوغم).[1]

شكل رقم 4 التعدد العرقي في مالي

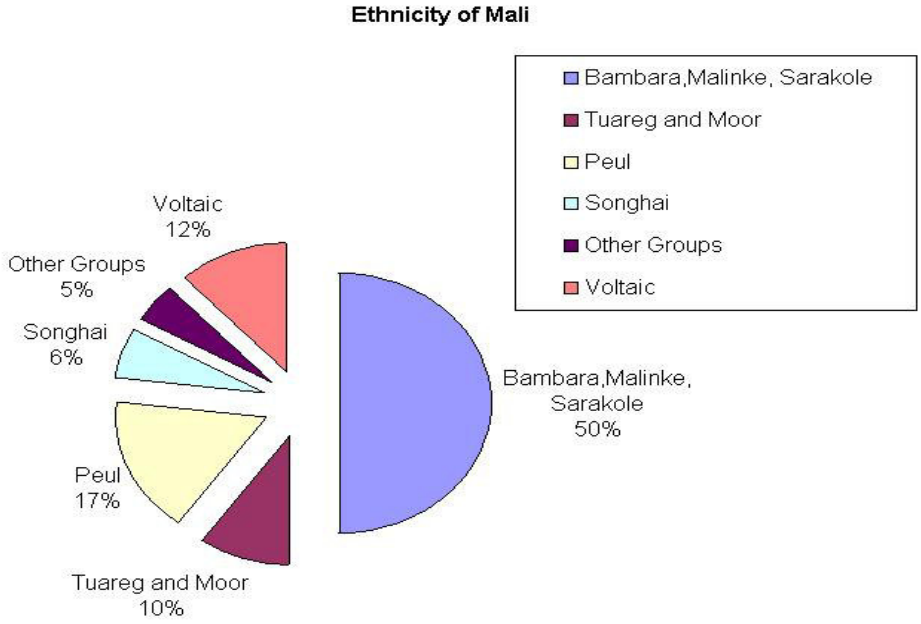

source: Mali's Demographics, cademyafricageography.wikispaces.com/Mali's

اما نيجريا فتشكل جماعة اليوروبا 20 بالمئة و الايبو 18 بالمئة الهوسا و الفلاني 30 بالمئة. وتشاد و موريتانيا إلى ثلاثة انتماءات عربي امازيغي البربر زينخي حيث ينتشر الامازيغ و العرب في الجهة الشمالية لمنطقة الساحل الافريقي اما الفئات الاخرى فتتمركز في الجهة الجنوبية[2]اما النيجر دا عشرات من الجماعات العرقية، ولكن أظهر إحصاء عام 2013 م أن أربعة مجموعات رئيسية حساب 90 في المائة من السكان: والهوسا (55.4)، Songhais (21 بالمائة)، والطوارق (9.3 بالمائة)[3]، اما في السنغال يصل عددها إلى حوالي 20 مجموعة أبرزها الولوف (43 / والبولار (24 في المائة) والسيرير (15 في المائة). أما المجموعات الأخرى فتضم سكاناً يعيشون في مناطق جنوب السنغال، وخاصة في منطقة كازامانس

[1] ANDREW LEBOVICH" ،**Northern Mali: the Politics of Ethnicity and Locality**" ,think africa press، December 17, 2014 http://thinkafricapress.com/mali/politics-et in 12/10/2014 at 07:40

[2] عمران أبو صلاح أبو قيلة، *دور الجماهيرية في إفريقيا* (طرابلس :جامعة عمر المختار، 2002)، ص15 .

[3] **"Niger: Another Weak Link inthe Sahel?" ،Africa Report ،N°208(** ،19 September 2013)، p**1** .

الطبيعية. ومجموعة ديولا الإثنية هي أكبر المجموعات التي تعيش في تلك المنطقة؛ أما الماندينغ والبامبارا فيمثلان مجموعتين صغيرتين تعيشان في المناطق المحيطة بالكازأمنس القريبة من مالي وغينيا. وهناك مجموعات إثنية أخرى تعيش في مناطق الجنوب الشرقي الجبلية، كمجموعة الباساري التي تعيش في سفوح جبل فوتا – دجالون[1].

يمكن ان نقول ان منطقة الساحل الافريقي تحمل تعقد في تركيبة العرقية او ما يسمى بفسيفساء الاثنية، التي تحتوي على كل انماط او مظاهر حياة من البدو و الرحل إلى الحضر كما انه لابد من التلويح لنقطة مهمة ان هده التركيبات الاجتماعية معقدة لان توزيعها خضع للاستعمار الاوروبي بحيث ان توزيعها لم يخضع لطبيعة التركيبة اجتماعية، و انما خضع هدا التوزيع لمصالح الدول الغربية، فينتشر سكان النيجر 17 مليون نسمة بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد. ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في الحي الجنوبي، حيث عمليا يقع كل البلاد 12 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. على العكس، وبعض أجزاء في الشمال تكاد تكون 4 أغلبية السكان من الريف والفلاحين و دليل اخر على هدا التقسيم االتوارق المقسمة بين العديد من الدول.

المطلب الثاني: واقع الامكانيات المعدنية و الطاقوية في منطقة الساحل لافريقي

الفرع الاول: ثروة المعدنية للساحل الافريقي

تتمتع الساحل الافريقي بثروات طبيعية و معدنية هائلة مثل: الماس و النحاس والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة و هناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة فالنيجر تتوفر على عدة موارد منجمية كالحديد، الرصاص، الزنك، القصدير، الألمنيوم، الذهب واليورانيوم الخام، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في قائمة الصادرات إذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه ب 280 ألف. أما مالي فتعتبر صناعة التعدين فيها من الصناعات الأساسية، و يتم الاعتماد على استخراج الذهب والفوسفات والنحاس و الألماس،إضافة إلى استمرار

[1] الأمم المتحدة، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف**، فبراير 2011، ص 4 .

مويتانيا انتاج الحديد النحاس الذي يقدر إنتاجها ب 100 مليون طن سنويا كما تستمر في انتاج النحاس حيث قدر احتياطه ب 27.3 مليون طن من النحاس العالي الجودة حيث تمثل موريتانيا بهدا الاحتياط مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا.

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم و اهم معدن موجود في المنطقة اليورانيوم و يقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية. مثلا كانت و لا تزال النيجر مصدر تنافس وبخاصة الشركات الأجنبية للاحتياطيات اليورانيوم، [1]، بحيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد اليورانيوم بالاضافة لشمال التشادي ,فهي تنتج سنويا حوالي 1000 طن من اليورانيوم.

الفرع الثاني : موارد الطاقة في الساحل الافريقي

تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في المنطقة الأهم فى إنتاج النفط فى إفريقيا،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر) كما تتمتع دالتا النيجر* من البترول وكما تتمركز هذه الإمكانيات البترولية لموريتانيا أساسا في "شنقويتي"،" تيوف"،" ثيفات"،" قوربين"،حتياطي من البترول مقدر بحوالي 300 مليون برميل.[2] كما أعلنت الشركة في 2001 عن اكتشافها لحقول بترولية في" شنقويتي "بموريتانيا، بقدرة إنتاجية ل 75000 برميل " "Woodside"الأسترالية" وودسايد حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط فى إفريقيا وهى عضو فى منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) ، ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل، وبحجم إنتاج يومى يصل إلى 27 مليون برميل، وهناك جهود متواصلة لرفع القدرة الإنتاجية إلى سقف 4 ملايين برميل بحلول عام 2010 في السودان والتشاد اللتُان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل.

وتضم القارة الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2008 حوالي % 10 من المخزون العالمي للنفط؛ أي ما يقدر ب 125.6 مليار برميل ويتواجد معظمه بنسبة % 60 في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدا في ثلاث دول

---

[1] "**Niger : un autre maillon faible dans le Sahel** ? " ،op cit، p5.

* تقع دلتا النيجر في جنوب شرق نيجيريا، ويحدها المحيط الأطلنطي من الجنوب، وجمهورية الكاميرون من الشرق،وباقي أجزاء نيجيريا من الشمال والغرب، وتبلغ مساحتها نحو 70 ألف كم2 ، وتضم تسع ولايات للمزيد انظر صبحي قنصوه، "النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي"، اقراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 25

[2] أحمد مقرم النهدي، "***موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي ..لمحة تعريفية***"،مجلة قراءات إفريقية، العدد 06 ،(سبتمبر 2010)،ص97 .

رئيسية منتجة اهمها نيجيرهذه الأخيرة أكثر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل % 35 من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط ضف إلى دلك اكتشاف مؤشرات نفطية هامة، أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تقدر احتياطا قدرة إنتاج يمكن أن تصل إلى 250000 ألف برميل في اليوم[1]، أما حاليا فتصدر حوالي 200 ألف برميل في اليوم.ويفترض أيضا وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 250000 إلى 300000 برميل

و يمكن اعتبار مجال الغرب إفريقي أو مجال خليج غينيا و كمصدر طاقوي مهم جدا.يمكن تحديد هذا المجال ضمن نطاق المنظمة الدون إقليمية لغرب أفريقيا المتمثلة في يضم هذا. CEDEAO/ ECOWAS الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المجال كل من السنغال ,ساحل العاج ,غينيا و سييراليون و ليبيريا , غانا و التوغو والبنين ,نيجيريا و الغابون و الكاميرون و بوركينافاسو .يحتوي هذا المجال الجغرافي على كميات معتبرة من المحروقات) بترول و غاز ,(يحوي الخليج الغيني على ربع مخزون القارة الإفريقية من وذلك ب24مليار برميل و تنتج بشكل رئيسي من قبل نيجيريا[2], أنغولا ,غينيا الاستوائية, الغابون ,الكاميرون و الكونغو الديمقراطية المنتجة للنفط في خليج غينيا2005 .

جدول رقم 3: انتاج النفط في افريقيا

الدول	2005	2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
جمورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

source http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-12/02/2014 12:43

[1] حكيمة علالي،" ***البعد الأمني في السياسة الخارجية :نموذج الجزائر***" ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة منتوي قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010– 2011). ص 120 .

[2]Théophile Mirabeau NChare Nom, **Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie**, Yaoundé: Université de Yaoundé2, DEA Sciences Politiques,2009 http://www.memoireonline.com/09 15:38 2014/04/13

من خلال هدا الجدول يتبين لنا ان انتاج النفط في افريقيا في 2030 ستحتل نيجيريا المرتبة الاولى في انتاج النفط تليها انغولا و غينيا الاستوائية كما ان انتاج النفط في افريقيا بشكل عام سوف يعرف تزايد مابين 2005 2030.

و تعتبر منطقة الساحل منطقة من المناطق المهمة التي تطبق عليها مشاريع النفط و الغاز الاستراتيجية و كمثال عن هده المشاريع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009[1].

المطلب الثالث :التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم اخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي.هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منظمة الساحل التي لم يعد ميكانزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا اي تواجه دول الساحل الافريقي تحديات داخلية و خارجية على الصدى العالمي[2] حيث تحدث عنها العديد من الاطارات والمسؤولين فمن جانبه، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "**التحديات التي تواجهها منطقة الساحل لا تعرف حدودا، وكذا ينبغي أن تكون الحلول التي نطرحها. فدائرة الأزمات يمكن كسرها. وبالعمل معا، وبالاستثمار في تحسين نظم الحكم الرشيد والأمن والقدرة على التكيف والتعافي وإتاحة الفرص للنساء والشباب، يمكننا أن نساعد منطقة الساحل على التحول من الأوضاع الهشة إلى مناطق تعرف تنمية مستدامة. وتظل مكافحة نيران الحرب في منطقة الساحل قضية مهمة، إلا أننا نحتاج أيضا إلى تنحية المشاكل التي تشعل الصراع وتؤدي إلى عدم الاستقرار**" ، فمن خلال هدا يحاول بان كي مون وصف التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي انها عابرة للحدود[3] اي ليست محصورة في منطقة الساحل الافريقي فقط لدا لابد من

---

[1] شمسة بوشنافة، **مرجع سابق** .

[2] Wolfram lachar **" ،actually existing security the political economy of the saharan** threat ،security dialogue vol. 39 ، no.4 ،(**August 2008)p 30**

[3] مصطفى بخوش، "**منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات**،**مجلة دراسات شرق اوسطية**"، السنة17، العدد 64، 2013، متحصل علية: http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=415 تاريخ الدخول :2014/12/11 الساعة 11:51

التعاون المشترك من اجل تخطيها و دلك يكون باصلاح نظام الحكم و تحقيق الأمن و اعطاء النساء والشباب فرص كما انه يمكن مساعدة بتحقيق التنمية المستدامة و كدلك القضاء على الاطراف و الجماعات الي تهدد استقرار منطقة الساحل.

ما كتبه (روبرت جاكسون) في الدورية الأمريكية المشهورة «Atlantic Monthly» حول الفوضى القادمة في أفريقيا وهي نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة في غرب أفريقيا، فقد وصف أفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة؛ حيث تشهد انهياراً لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون[1]. أما رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية دونالد كابيروكا فقال: "**تعاني منطقة الساحل من تحديات قديمة، وقابلية التأثر بالتغيرات، المناخية وموجات الجفاف المتكررة. وقد تفاقمت حدة هذه التحديات في الوقت الراهن نتيجة لانعدام الأمن. ويجب علينا حاليا أن نعمل معا على بناء القدرة على التكيف والتعافي، وإتاحة الفرص للجميع من خلال توفير الوظائف للشباب على وجه الخصوص. ولذلك، فسنستثمر في مرافق البنية التحتية، والتكامل الإقليمي، وسندعم القطاع الخاص. وسيقوم الحل في المنطقة على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتجارة والاستثمار. وهذا ما سيرسي الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والاستدامة الدائمين** ."

من خلال هده التصريحات يتبين لنا ان منطقة الساحل الافريقي تواجه تحديات محتلفة تتمثل في تحديات تماثلية و تحديات اللاتماثلية.

الفرع الاول: التحديات التماثلية

- تعقد تركيبة المجتمع :

طبيعة المجتمعات في المنطقة الساحل الافريقي مفككة ثنيا* و قبليا و عرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية و خارجية معقدة يصعب التحكم فيها فهي في الغالب صراعات دات طابع اثني عرقي[2]، فمثلا

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، " **الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا:الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل**"، القراءات الافريقية،العدد الاول، (اكتوبر 2004)، ص44.

*الإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين.والعرقية تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات

[2] "**Ethnic groups in Africa**"، ***www . soylor .org .30/04/2014 23:40***

الطوارق* المفككة فتوجد النسبة الكبيرة من التوارق في النيجر ب 800 ألف نسمة تليها مالي ب 500 ألف وليبيا ب 70 ألف وبوركينافاسو ب 35 ألف وفي المرتبة الأخيرة الجزائر و يطلق على المنطقة التي يتواجد فيها الطوارق اسم الازواد [1].

خريطة رقم 1 :توضح التوارق في منطقة الساحل الافريقي

المصدر: بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص4.

من خلال هدا الشكل يتبين لنا الطبيعة المعقدة للمجتمع في منطقة الساحل الافريقي فمثلا هده الخريطة توضح لنا مناطق المناطق التي توجد فيها التوارق و هي خمسة دول كما هو موضح في هده الخريطة و يمكن ارجاع هدا التقسيم حسب اعتقادي للاستعمار الدي اعتمد في تحديد و رسم الحدود بناءا عن المصالح الاستراتيجية للمستعمر دون مراعاة لخصوصيات دول الساحل لدا عتبر دولة الساحل ه دول مصطنعة Artificial states و هدا ما نجده في الكتاب الذي أصدره Thomas Packenham عام 1991م بعنوان" التكالب الاستعماري على أفريقيا" الدي يبرزالدور الدي لعبه الاستعمار في تقسيم الحدود.هدا ما دفع الدول تعيش اضطرابات مثل نيجر بسبب التعدد العرقي [2]. والذي كان سببا للعديد من النزاعات

[1] جي جواد، عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي***،(الإمارات.العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999 ،ص 59 .

[2] Samuel Benshimo، **"Rebellion touareg au Mali et au Niger"** ، 03.07.2012 16 :45
http://sahelintelligence.com/immigration/35-rebellion-touareg-au-mali-et-au-niger

* باعتبارها شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية او أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة. ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها.

والحروب الأهلية*.التي اثرت على دول الساحل في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية[1]، على سبيل المثال الازمة الصومال و تشاد وأزمات الطوارق بمالي والنيجر،[2] كما ان هده الصراعات تقف أمام الإصلاحات الاقتصادية و تعرقل التنمية وكدلك تقف امام المساعدات الخارجية الغذائية و المالية مما يزيد من إضعاف دول هذه المنطقة التي هي في أصلها دول فاشلة. [3] كما ان هده الانقسامات عززها الصراع على مصادر الثروة كما يرجح أنه عامل أساسى فى الصراع فى تشاد بحيث أصبحت السيطرة على موارد النفط هدفاً أساسياً للقبائل التشادية والجماعات المتصارعة على الحكم، وتوتر العلاقات بين القبائل العربية وغير العربية فى تشاد.[4] التي كان من اهم نتائج هدا التعدد الاثني و العرقي هو تزايد العنف ضد المدنيين.

شكل رقم 5 : يوضح العنف ضد المدنيين في الساحل الافريقي

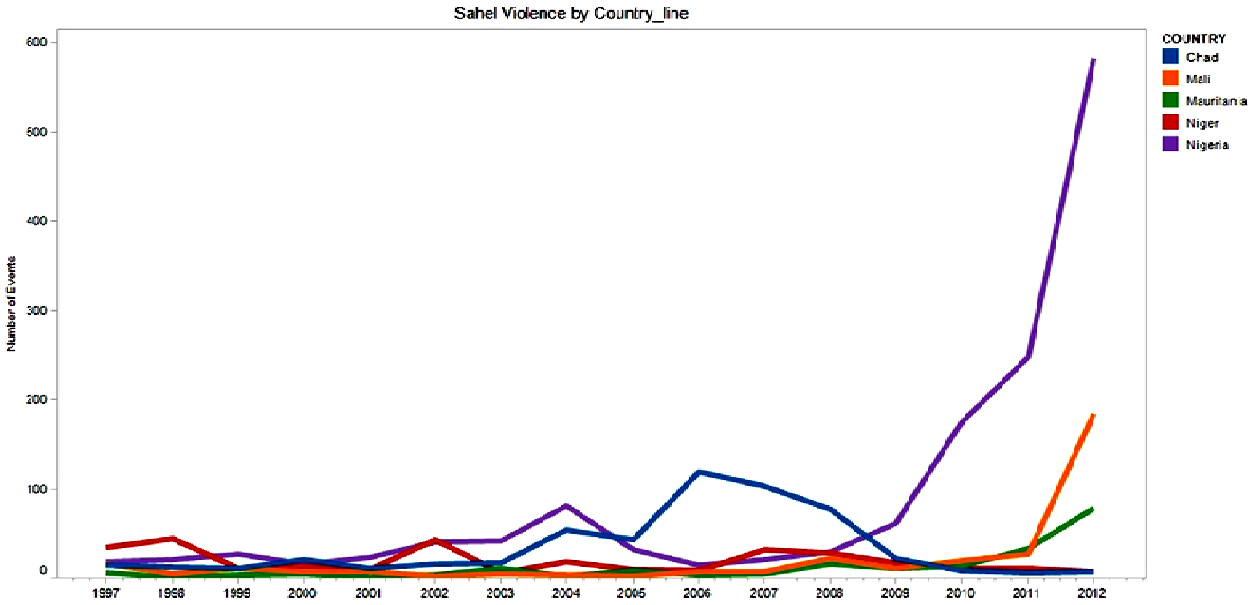

source:Clionadh Raleigh, Caitriona Dowd،**Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space'***nternational Journal of Security and Development* (5 July 2013). http://www.stabilityjournal.org/article/vie13/09/201412:20

[1] Merise jalali,"**Tuareg migration a critical compoment of crisis in the sahel**" ، ***www .migratio policy .org. 12/10/2013 14:50***

[2] وليم توردوف، ***الحكم والسياسة في إفريقيا***، تر :كاظم هاشم نعمة، (ليبيا :أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص.65 .

[3] Paul Williams, **Thinking about security in Africa**, (the royal institute of international affairs 2007).p123.

[4] صباح أحمد فرج، "**النفط والعلاقات العربية الأفريقية،تقرير الاتراتيجي الافريقي**"،متحصل عليه: ***rican.cu.edu.eg/Publications%20C تاريخ دخول الموقع 2013/06/05 الساعة :12:30***

هذا الشكل يوضح لنا مدى تأثير تلك الصراعات من خلال ممارسات العنف ضد المدنيين في الساحل الافريقي و يبرز هدا الشكل نسب متفاوتة حيث تكون نيجيريا في المقدمة نتيجة للممارات التي يقوم بها بوكوحرام ضد المدنيي تليها مالي حصوصا في نهاية 2011 و بداية 2012 تاريخ الازمة في مالي عرفت مالي هده الفترة صراع كبير ما نتج عنه تدخل عسكري تليها موريتاني و درجة اقل في نيجر و تشاد.

كما ان من اهم اثار هدا التعقد الاثني العرقي هو ان الهوية العرقية قد تواجه الهوية الوطنية بحيث تعارض توجهاتها و تصوراتها، و اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية؛ فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثانٍ رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالثٍ إلى ذلك خصائص التكوين النفسي، لكن ما هي أبرز خصائص الرابطة العرقية؟ يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية:

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة.

ثانيا: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي؛ فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل، يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.

ثالثا: للرابطة العرقية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية، وقد يعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي؛ وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الأفريقية .اي فإن العرقية في أفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف، والسياقات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات رعية متعددة.[1]

- أزمة بناء الدولة : تعاني بعض دول الساحل منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن ضعف الدولة فهي دول تعاني من سوء تسيير المؤسساتي لشؤونها السياسية من خلال هشاشة الحكم[2] و ضعف تسييرها لشؤونها الاقتصادية بل و حتى الاجتماعية لدا صنفت في اطار الدول الفاشلة.*

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **سياسات التنافس الدولي في افريقيا** ،قراءات افريقية، العدد الثاني، ص 82 .

[2] **مولوجيتا جيبرهيوت &جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل، جامعة أديس أبابا، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم**،5 فبراير 2013م.

- ارتفاع نسب الفقر:في دول الساحل الافريقي هناك ارتفاع الفقر في ظل تزايد عدد السكان فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم[1]م, ونسبة الفقر بالسودان تمثل 40%، وفي التشاد أكثر من80%، النيجر 63%،مالي 64%، موريطانيا 40%.وهذا يرجع إلى الاسباب الطبيعية التالية و هي الجفاف الناتج عن قلة الأمطار و التصحر و هذا الأخير ناتج عن قطع الغابات حيث أن نسبة التعرية بلغت 300.000 هكتار في السنة بينما لا يتجاوز التشجير نسبة 10000 هكتار في السنة، حيث انه من بين 10000 هكتار من الأشجار المغروسة لا تعيش سوى 200 اما الباقي فيختفي لنقص الصيانة بالاضافة غزو الجراد ففي عامي 2004/2002 إلي التأزم الوضع حيث قضى هو الأخير على ما تبقى من المحاصيل الزراعية خاصة في التشجير اضافة أراضي قاحلة جدا.

وكذلك من أسباب الفقر هو ضعف الأداء الاقتصادي أي الاعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي حيث انه في النيجر تعتمد على آليات تقليدية لم تتطور منذ 4 قرون أي زراعة بدائية محرومة من البني التحتية و التجهيزات الضرورية .[2] بحيث كان سببا رئيسيا في انخفاض إنتاج الحبوب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا بنسبة 9٪ من حملة الزراعية 2011/2010، ومع انخفاض إنتاج الحبوب بشكل حاد انخفضت ليس فقط فيما يتعلق محصول العام 2011/2010، ولكن أيضا مقارنة بالمتوسط آخر خمس سنوات. وكانت هذه الانخفاضات إنتاج خاصة في غامبيا (بانخفاض 56٪ مقارنة 2011/2010 و 40٪ 2006–2010) وتشاد (49٪ / 22٪) والسنغال (36٪ / 21٪)، و النيجر (31٪ / 14٪)، وموريتانيا (34٪ / 10٪) وبوركينا فاسو (20٪ / 5٪). لا يزال الوضع الرعوي محفوفة بالمخاطر أيضا بسبب انخفاض إنتاج صعوبات المياه وتنقل المهاجرين و الصراع في مالي[3] و كذلك اعتماد أكثر المزارعين على

---

*- تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات. وقد المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالبا تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان والتمرد المدنيين. لكن درجة العنف للدولة الفاشلة، بل ما بحد ذاتها لا تقدم تعريفا يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه . ذلك هو العنف وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلا الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويتمظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة .المركزية وكل المرافق التابعة له

[1] هالة جمال ثابت،"**الفقر في افريقيا**"،القراءات الافريقية، العدد2، (سبتمبر 2005)، ص 125 .

[2] نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، (الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.25.

[3] Union Economique Et Monetaire Ouest Africaine ،Reunion De Haut Niveau Sur La Crise Alimentaire Et Nutritionnelle Des Etats Membres De La Cedeao Et Du Cilss Note D'orientation – Juin 2012 .

المحاصيل المرهونة بنزول الإمطار الموسمية و كذلك الاعتماد على المحاصيل التصديرية الموجهة للخارج على حساب المحاصيل الزراعية الاستهلاكية. كذلك من أسباب الفقر الزيادة السكانية المرتفعة حيث تأكدت تنبأت مالتوس التي وضعها أن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائما الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي و هو ما يحدث في دول الساحل الافريقي التي يزيد الإنتاج فيها غي حالات المطر إلى 1.5 بالمائة بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7 سنويا.[1] و بالتالي عجز الإنتاج الزراعي في ملاحقة الزيادة السكانية السريعة.فالزيادة و استمرار حالة الفقر في هده المنطقة حيث عانت موريتانيا النيجر من موسم الجوع و كانت النيجر أسوئ حالة و التي مازالت تعاني من فقر مدقع بحيث يموت مأت الآلاف من الأطفال سنويا بسبب اللجوء وسوء التغذية يعاني 3.2 مليون طفل دون سن أل 5 من سوء التغذية الحاد في النيجر يموت 150 ألف طفل جوعا و 61% من السكان يعيشون تحت خط الفقر ويعاني نسبة 11,3 مليون شخص من سوء التغدية في سنة 2004 اما في سنة 2011 ارتفعت النسبة إلى 18.4 مليون شخص يعانون الآثار المباشرة في تسع دول الساحل الافريقي.

ففي مالي تعاني نسبة ما بين 70 بالمئة و 90بالمئة حالة انعدام الأمن الغدائي. تحتل مالي المرتبة 174 من بين 177 حسب قائمة الدول الأكثر فقرا و هدا حسب مؤتمر البشرية الذي صدرته الأمم المتحدة لعام 2004 اما سنة 2012 فازدادت معانات دول الساحل الافريقي في انعدام الأمن الغدائي.[2]

نتيجة لاستمرار حالات الفقر أدى دلك إلى المجاعة التي هي السمة الغالبة لكل دول الشريط أي انعدام الأمن الغذائي و المائي ، فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة و المحامون الاجتماعيون هو أن الفقر يلعب دورا مهما في تدهور الفرد إلى ممارسة الإجرام انتشار الامراض الخطيرة:سرعة انتقال الأمراض الخطيرة والمعدية مثل الايدز و السيدا[3] و الكوليرا و السحايا و الملاريا حيث تمثل في سنة 2006.

1.018 حالة كوليرا، 4.103 حالة سحايا، الملا ريا 75000 حالة في سنة 2005 و 2054 حالة وفاة، وانتشار مرض الكوليرا الذي بدا في أكتوبر 2005 و استمر في 2006 في بوركينا فاسو مالي النيجر

[1] Opinions divergentes sur la gravité de la crise alimentaire au Sahelhttp://agritrade.cta.int/fr/Agriculture/Produits-de-base/Ge20 /12/2014 23:07

[2] Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012 http://www.oxfam.org/21/12/2014 10:42

[3] انور قاسم الجعفري،" اوضاع الصومال في القرن الافريقي"، ***قراءات افريقية***، العدد الثاني ،ص 126 .

موريتانيا أكثر من 700 موتي ، حيث يموت أطفال قبل من سن الخامسة بنسبة 1,4 مليون طفل[1] بسبب الأمراض وسوء التغذية هى الأزمة التى زادت حدتها فى عام 2007 وبدايات عام 2008، حيث قدم توصيفاً للأزمة[2].

جدول رقم 4 : معدلات وفيات الاطفال تحت سن 5 في دول الساحل الافريقي لسنة 2013 م

السنغال	**75**
غامبيا	**98**
موريتانيا	**111**
كاميرون	**136**
نيجيريا	**143**
نيجر	**143**
تشاد	**173**
بوركينافاسو	**176**
مالي	**178**

المصدر : تقرير التنمية البشرية صادر عن الامم المتحدة 2013

من خلال تحليلنا لها الجدول تبين لنا ان دول الساحل الافريقي سجلت و لاتزال تسجل ارقام خطيرة في وفيات الاطفال من اعلى قيمة في ماليإلى اقل قيمة في السنغال و يمكن ارجاع دلك حسب تقديري إلى مجموعة من الاسباب بدايتها في الحروب الاهلية التي تشهدها المنطقة اضافة إلى الفقر المجاعة و كدلك بسبب انتشار الامراض الفتاكة مثل السيدا الكوليرا و الملاريا، الاقتصاد الهش : منطقة الساحل الافريقي

[1] وزارة التنمية و التعاون الدولي، ازمة الساحل الافريقي (الامارات، اصدارات وزارة التنمية، 2013) ، ص 2 .

[2] فرج عبد الفتاح،زمة ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية، وإمكانات القارة لمواجهة الأزمة، تقرير الاستراتيجي الافريقي متحصل عليه:
http://african.cu.edu.eg تاريخ دخول الموقع 2014/01/16

تعاني من اقتصاد مفكك[1] الناتج عن سوء التنمية الداخلية اقتصادية ذاتية، بحيث أن كل هذه الدول من موريتانيا إلى تشاد هي دول ضعيفة النمو عالية الاستدانة والتبعية إضافة إلى سوء أو ضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية واسوء من ذلك هو سوء الاستخدام لهذه المساعدات الخارجية و التي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية المتمثلة في اقامة اصلاحات سياسية اي تبني النهج الديمقراطي الدي يقابله بالضرورة اصلاح اقتصادي مما ادى بالعديد من دول الساحل الخوض في هده الاصلاحات الاقتصادية اي اندماج ضمن النظام الراسمالي واصلاح المؤسسات الاقتصادية و كانت النتيجة هي التبعية و تراجع مستويات التنمية حيث تتراوح نسب مستوي الدخل الفردي بالنسبة للدخل العالمي في هذه المنطقة كالتالي :

من 0.004% بالنسبة لصومال الي 0.01% بالنسبة لمالي، النيجر، التشاد،السودان 0.04% موريتانيا 0.003% [2] لذا صنفت دول الساحل من الدول الأقل نموا في العالم حسب تقرير الأمم المتحدة (2006) خاصة النيجر من الأقل نموا من حيث الدخل الفردي المقدر بأقل من دولار واحد في اليوم وبمعدل 136دولار في السنة. ونجد أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم, وفي مالي 60%, وفي موريطانيا32%. وارتفاع أعباء الدين الخارجى، وتدنى وتدهور أسعار المواد الأولية التى تصدرها الساحل الافريقي، وتدنى مستوى الاستثمارات الخارجية فى الساحل أفريقي[3]، كما ان ضعف و سوء تسيير الموارد الباطنية خاصة البترول، الغاز الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية أو المصلحة القبلية والذي يؤدي بدوره إلى الإحباط و العنف و المطالبة بالحقوق الاقتصادية و السياسية. [4]

[1] بوحنية قوي، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**،(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 2012)،ص 3.

[2] امحند برقوق ، "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**"، جريدة الشعب، الجزائر، العدد الأول، (جانفي 2008)، ص13.

[3] مصطفى عبد الله خشيم،"**التنمية البشرية الأفريقية: الواقع والآفاق**"التقرير الاستراتيجي الافريقي، متحصل عليه:
http://african.cu.edu.eg/Publications%20Center/AR تاريخ الدخول 2013/08/12 الساعة :10:22

[4] امحند برقوق ،"**المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"،المرجع نفسه،ص 52.

جدول5: مؤشر التنمية البشرية 2012 من بين 186 دولة افريقية

الكاميرون	**150**
نيجيريا	**153**
السنغال	**154**
موريتانيا	**155**
غامبيا	**163**
مالي	**182**
بوركينافاسو	**183**
تشاد	**184**
نيجر	**186**

المصدر :تقرير التنمية البشرية صادر عن الامم المتحدة 2013

من خلال هدا الجدول يتضح لنا ان دول الساحل الافريقي تحتل المراتب الاخيرة من حيث التنمية البشرية من بين 186 دولة افريقية بحيث تحتل المراتب الاخيرة مابين و150 إلى 186 و هدا دليل على ان أربع دول، هي: النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم بل إن النيجر تعتبر أفقر دولة في العال؛ حيث يقع ثلاثة أرباع سكان دول المجموعة في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43 إلى 54 % ان هده الدول هي دول متخلفة دول في طور النمو لدا وصفت بالدول فاشلة.[1]

[1] امحند برقوق ،"**المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"،المرجع نفسه، ص 53.

- **نزوح سكاني في العديد من مناطق حزام الساحل:**

فإن مشكلة اللاجئين تؤدى في الأغلب إلى حدوث أضرار كبيرة في دول الملجأ ودول المنشأ. فبالنسبة لدول المنشأ، تؤدى مشكلة اللاجئين إلى هروب القوى العاملة المدربة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد. وفى دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية والتي هي متضررة بالأساس من أزمات الغذاء وسوء التغذية الحادة[1]، وزادت من حدة التنافس للحصول على الخدمات الأساسية .حيث قام العديد من اللاجئين باصطحاب قطعان الماشية الخاصة بهم أثناء تنقلاتهم، مما يضع ضغطاً إضافياً على الموارد الطبيعية النادرة مثل أراضي المراعي والمياه، ومما يُعرّض حياة الحيوانات للخطر في المنطقة، وتمثل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كاهل الدول المضيفة، حيث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية في الدول المضيفة. ومن حيث النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين، تؤدى مشكلة اللاجئين إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة، وتقويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الأثنى والثقافي والديني واللغوي في الدول المضيفة أي تسببت حركات النزوح السكاني الناتجة عن انعدام الأمن في بعض أجزاء المنطقة(وعلى وجه الخصوص في مالي ونيجيريا) في وضع مزيد من الضغوط على المجتمعات المضيفة و نجدها بشكل كبير في مالي و نيجر حيث يقر وجود اكثر من 350,000 نارح داخليا في مالي كما توجد اكثر من 200,000 نارح طوارق من ليبيا نحو مالي[2].

- **فقدان الساحل الافريقي لجيش منظم :**

إن بلدان الساحل الإفريقي التي تضم لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة لحماية دول الساحل الافريقي[3] على خوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال. خصوصا أن أغلب دول الساحل هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة أصبحت أنظمتها الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود اي انها مناطق غير أمنة[4] و بالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات و التجارة بالسلع و الأسلحة.

---

[1] أحمد إبراهيم محمود،" **الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا**"، السياس الدولية، العدد 143، يناير 2001 ،ص 34 .

[2] وزارة التنمية و التعاون الدولي ،المرجع السابق، ص 1.

[3] Khadija Mohsen," ***Security and insecurity in the MediterraneanSeminar on Security and Defence in the Mediterrane ''***, p. 54: ***wwwcido. Org. 12:30 2014/06/12***

[4] Clionadh Raleigh**," Caitriona Dowd‹Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space‹"**'*nternational Journal of Security and Development* 5 July 2013. http://www.stabilityjournal.org/article/vie13/09/201412:20

جدول رقم6 : القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009-2010)

الدولة	حجم القوات العسكرية	الانفاق العسكري بالمليون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
موريتانيا	15870	115
النيجر	5300	53.1

المصدر : **قوي بوحنية، " لجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"،قراءات افريقية،4 فبراير 2014،متحصل عليه:http://www.qiraatafrican.com/view/?q=15 تاريخ دخول الموقع :2014/12/11 الساعة 12:13**

- **انتشارالامية:**

ارتفاع نسبة الامية في منطقة الساحل الافريقي لتصل إلي نسبة 85% في النيجر تليها بوركينافاسو بنسبة 77% هدا ما ساهم في تخلف دول الساحل الافريي فهي حتوي على طاقات غير واعية غير متعلمة و هنا تظهر أهمية الفرد المتعلّم بوصفه عنصراً فعّلاً لدينامكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمالك بن نبي مثلا رأى أن الفرد المتعلم هو العنصر المؤسس للحضارة، كما قد يكون سبباً في انهيار الحضارة وانحطاطها، حيث قال: القضية إذن ليست قضية أدوات ولا إمكانات، إن القضية كأمنة في أنفسنا، إن علينا أن ندرس أولاً الجهاز الاجتماعي الأول وهو الإنسان، فإذا تحرّك الإنسان تحرّك المجتمع والتاريخ، وإذا سكن؛ سكن المجتمع والتاريخ وقال :"**لا يقاس غنى مجتمع بكمية ما يملك من أشياء، بل بمقدار ما فيه من أفكار والتعليم في التربة الخصبة لتنمية الأفكار وتقدم الحضارة**"[1]. وإذا كانت التنمية البشرية حسبما يعرِّفها المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة هي عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري؛ فإن الحضن الطبيعي الملائم لتحقيق هذه الخصائص هو النظام التربوي والتعليمي، فكلما ارتفعت نوعية التعليم وحقَّق نجاحات في إكساب أفراده هذه الخصائص والسمات؛ ارتفعت مستوى التنمية البشرية، ودفع الحركية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام و هدا ما افتقرت اليه دول الساحل الافريقي.

[1] "**التعليم و التنمية** "، قراءات افريقية، العدد12، (ابريل 2012)، ص .12 .

- **طبيعة النخبة السياسية:**

تتسم نظم دول منطقة الساحل الافريقي والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب فيها التمييز بين ما هو العسكري وما هو مدني نتيجة لكثرة الانقلابات[1] ويرجع لطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية. وكذلك أثر النخبة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها، إلى جانب غياب مؤسسات تخطيط السياسة الخارجية، الأمر الذي يزكي شخصنة السياسة الخارجية لهذه الدول، وبالتالي طغيان طبيعة إدراكات النخبة الحاكمة على السلوك الخارجي لهذه الوحدات. كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالباً مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم[2]، وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات(السياسية والاقتصادية)

- **مظاهر الفساد السياسي:**

و هي سمة معظم دول إفريقيا التي يشكل الساحل جزءا منها،و تتمثل في إساءة استخدام السلطة و استغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، و ذلك بمخالفة القانون أو التحايل عليه،و أدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم و استبدادهم و طغيانهم فكان بمثابة الدافع المحوري للعديد من الحركات الإرهابية.

الفرع الثاني: التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

التحديات التي تهدد المنطقة كتالي :

- **انتشارالارهاب :**

تفاقم ظاهرة الإرهاب فى منطقة الساحل الافريقي نتيجة لتداخل العديد من العوامل[3] فأدّى تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة جنوب الصحراء لاسيما إلى أن كل التقارير تشير إلى أن عناصر "القاعدة"لا تتمركز في مكان معين، وخلال السنوات القليلة الماضية ضاعف تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"من عملياته العسكرية في هذه الصحارى الشاسعة منها دول الساحل الافريقي، التي تحولت

[1] لحسين الشيخ العلوي،**تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،** 22سبتمبر 2014) ،ص 20 .

[2] حافظ النويني، المرجع السابق، ص 70 .

[3] عبد الله عبد العزيز اليوسف, **الأنساق الإجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف،**(.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية,2006.)، ص34.

إلى مناطق خطيرة جداً من العالم. و يرجع الكثير من المحللن الغربيين تنامي التيارات الارهابية بسبب تزايد المدارس الإسلامية خصوصا بعد تمكن الإسلاميين من احتلال الشمال المالي لسنة ونصف، من خلال نشاط شبكات التجنيد على امتداد مدن دول الساحل الافريقي حيث يتواجد وسطاء التجنيد الدن ينشطون ويعملون في قرابة أربعة آلاف مدرسة ومعهد قرآني ومؤسسات دينية ذات طابع خيري ودعوي، وتشكل مجالا خصبا لوسطاء التجنيد لصالح التنظيمات الجهادية، وتتركز هذه المادارس والمعاهد أساسًا في مدن نواكشوط ونواذيبو وروصو ومنطقة الحوضين في موريتانيا، ومدن كيدال ومنكا وتمبكتو وتاوديني وغاو وليري وموبتي في مالي، وفي نيامي وزندر وأغاديز وأرليت في النيجر، وفي نجامينا وأبشا وفايا في التشاد، وفي واغادوجو وبوبو ديولاسو ودوري وهفويا وتوغان ونونا في بوركينافاسو[1].وفي هذا الصدد قدر التقرير عدد المدارس القرآنية التي يتم افتتاحها في المنطقة بمدرسة كل أسبوع في حين أن مئات هذه المدارس أصبحت موجودة بالفعل في موريتانيا والنيجر، ومما يفاقم الوضع التزايد المستمر لسكان المنطقة، حيث يتوقع أن يبلغ تعداد سكان مالي والنيجر بحلول 2020 ما يقرب من 50 مليون نسمة.

إضافة إلى سقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الارهاب * على أسلحة ترسانته العسكرية الضخمة، في ليبيا ودول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر والسنغال وبوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا) التي تعتبر أن "القاعدة" هي العدوّ المشترك لها بل و تهدد دول اخرى حيث قال الوزير محمد بازوم قائلا: "القاعدة المغاربية ليست آفة في الساحل فقط، بل أوسع من ذلك، ومن شأنها المس بمصالح استراتيجية فرنسية مثلا باعتبارها الشريك الأكبر في البحث عن اليورانيوم في بلدنا". و اصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" خصوصا ان الارهاب هو تحدي يتخطى حدود الدولة [2]، أكد وزير الخارجية المالي وهابي ولد سيدي محمد بحيث قال "إن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتركز من منطقة ادرار في مالي لكنها تنشط في النيجر وتنفذ عمليات مذهلة"، وتُغذي القاعدة في المغرب الإسلامي قدراتها الأكثر فتكاً من خلال التوسع عبر شبكاتها في الصحراء. فقد تحوّل التركيز الجهادي ضد موريتانيا في الآونة الأخيرة إلى مالي[3].كما أن هده الجماعات

---

[1] لحسين الشيخ العلوي،المرجع السابق ،ص 21 .

* الجماعات الارهابية :-القاعدة في المغرب الاسلامي -حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا-كتيبة الملتمون .- كتيبة الموقعون بالدماء.و- *الجماعات الازوادية المسلحة*- جماعة أنصار الدين-الحركة الوطنية اتحرير الازواد.

[2] محمد عوض الهزايمية، **قضايا دولية**، (عمان، د د ن، 2005)،ص 51 .

[3]Jean-Pierre Filiu ، "**Could Al-QaedaTurn African inthe Sahel?** "، Carnegie PAPERS Number 112،(June 2010)، P.4

تعرف ترابط فيما بينها يظهرالانتماء الروحي لجماعة بوكو حرام إلى تنظيم القاعدة في الاستشهادات بأقوال رموز القاعدة منها زعيم الحركة،. واتضحت مؤخراً علاقة حركة بوكو حرام مع تنظيم القاعدة في بعض المواقف، وهذا ما بيّنه موسى تنكو الناطق الرسمي باسم الحركة – في النشرة الهوساوية بإذاعة BBC بعد مقتل قائدها حيث أكد انضمام حركتهم إلى تنظيم القاعدة، وقد يكون لهذا البيان تفسير آخر.و حسبما تنقله بعض وكالات الانباء في مواقعها على الإنترنت؛ فإن هذه الحركة قد تمّ استدعاؤها من قبل أمير تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الجزائري(أبي مصعب عبد الودود) للانضمام في مظلة القاعدة، وكان من ضمن أطروحته التي صرّح بها لهم :أنه يحلم بتوسيع منطقة نفوذه لتشمل نيجيريا، ولكن بعض المصادر تؤكد أن الحركة على علاقة وطيدة مع التنظيم من خلال السلفية الجهادية في الجزائر، والثوار في تشاد، وخصوصاً أن ولاية برنو تجاور جمهورية تشاد، وقد تمّت الاتفاقات بينهم وبين أبي يوسف طيلة دعوته إلى مبادئ الحركة[1].

وأوضح مدير المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بوبكر باوسو ديارا من جهته أن "الجماعات الإرهابية الناشطة في شمال إفريقيا مهيكلة بشكل جيد و تعتمد طرقا عنيفة من خلال خلق جو من اللا أمن" مضيفا أن "هذه الجماعات حولت المنطقة الساحلية الصحراوية إلى منطقة تراجع و اعتصام".

- **الهجرة الغير شرعية :**

اطلقت علي الهجرة الغير شرعية عدت تسميات الهجرة الغير شرعية او الغير قانونية او السرية فحسب المؤتمر الدولي للسكان و التنمية سنة 1994 سمي بالمهاجرين بدون وثائق اما المؤتمر الدولي للهجرة في بانكوك سمي بالهجرة الغير قانونية [2] والهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها تخضع أساسا إلى قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى الأماكن الغنية والأكثر أمانا[3] يمكن ان نقول ان الهجرة الغير شرعية في افريقيا بشكل عام و دول الساحل الافريقي بشكل خاص كان عبورها بشكل غير قانوني عبر اتجاهات غير المشروعة متعددة سواء عبر إقليم البحر المتوسط أو غرب أفريقيا، أو القرن الأفريقى وشرق أفريقيا أو الجنوب الأفريقى.والهجرة تنشط بالساحل الافريقي نحو الدول الاوروبية[4]حيث اصبح الساحل

[1] أحمد مرتضى، "**جماعة بكوحرام نشاتها و مبادؤها واعمالها في نيجيريا**"،مجلة القراءات الافريقية، العدد الثاني عشر، (ابريل 2012)، ص .23 .

[2] عبد الحليم بن مشري، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، العدد السابع، ص 98 .

[3] محمد رضا التميمي،**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**،دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع،جانفي 2، ص 275 .

[4] **Ali Bensaad ،"La grande migration africaine à travers le Sahara ،" Volume 99، Numéro 99**

الافريقي كمساحة عبور للوصول إلى اوروبا عبر دول المغرب العربي فمثلاالنيجر بلد التي يجتازها تدفقات الهجرة بشكل كبير نحو شمال أفريقيا والبلدان الساحلية، تم نحو اوروبا[1]. حيث مائة ألف شخص يمر سنويا إلى المغرب للهجرة نحو اوروبا هناك ما يقدر بنحو حوالي مليون ونصف في ليبيا،و 300،000 في موريتانيا، والجزائر[2]. ووفقا لتقديرات مختلفة بين 65،000 و 120،000 جنوب الصحراء الكبرى تدخل المغرب العربي (موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر وليبيا)[3] اي هناك عشرات الآلاف من الساحل الافريقي الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط سنويا، و هدا الارتفاع في الهجرة الغير شرعية يرجعه محمود ابو العينين و بواقع التنمية في افريقيا[4] التي تعرف تراجع كبير في دول الساحل الافريق.و ستستمر الهجرة في تزايد مدام هناك تحديات او فجوة اقتطادية أمنية سياسية و اجتماعية في المنطقة[5].

- **الجريمة المنظمة:**

ان منطقة الساحل الافريقي تعرف تحدي الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها[6] و تعرفها هيئة الامم المتحدة حسب اتفاقية بالرم "**بانها مجموعة مكونة من ثلاثة اشخاص ام اكثر و تعمل هته المجموعة لتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة و دلك من اجل ان يحصل على مكاسب مالية مباشرة**".

اي ان الجريمة المنظمة من خلال هدا التعريف هي كل الاعمال الاجرمية الغير شرعية الخارجة عن القانون و تتمثل في غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة و كذا تهريب السجائر خاصة في منطقة ديكال المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر، كما تعرف دول

REVUES PRESSE(2002) ، P 34.

[1] Julien Brachet، **Niger**،Dirkou 2009 ،P75 .
http://www.lacimade.org/uploads/File/minisites/loujnatounkaranke/Niger.pdf

[2] Ali Bensaâd ،" **Le Sahara et la transition migratoire entre Sahel, Maghreb et Europe**" ، **CAIRN** ،(n° 23) ،2009/3،P274

[3] Hein de Haas ، "**Migrations Transsahariennes vers l'Afrique du Nord et l'UE: Origines Historiques et Tendances Actuelles**" ، Migration Information ، (2006NOVEMBER)
HTTP://WWW.MIGRATIONPOLICY.ORG/ARTI12:5 ،2014/08/09

[4] محمود ابو العينين، تقرير الاستراتيجي الافريقي،متحصل عليه :**http://african.cu.edu.eg تاريخ دخول الموقع :2014/05/12**

[5] Abdou salam fall ،**rokhaya cissé** ،**migrations internationales e tpauvrete en afrique de l'ouest، institut fondamental d'afrique noire**,université de dakar ،n ،5janvier 2007،p13.

[6] Mehdi TAJE، "**Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel** "، *Paper published by the Sahl and West Africa Club* No. 1, August 2010p 4.

الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا و هي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين و الكراك[1] من خلال الطرق التالية:

من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي و عبر المغرب العربي.

تتعلق بتهريب المخدرات من كولومبيا إلى غانا ومنها إلى مالي مروراً بالنيجر، ومنها إلى المغرب عبر الصحراء ومنها إلى جزر الكاناري فإسبانيا. وهي شبكة معقدة تؤكد وجود صلات وثيقة بين المهربين وإمكانية عبور أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا. إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولاروكشف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، أن 15% من التجارة العالمية للكوكايين تمر عبر منطقة الساحل والصحراء، ما يهدد اقتصاديات دول يصنفها الاقتصاديون ضمن "الأفقر عالمياً"، و كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.موريتانيا أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة في العام 2009 إلى أن كمية الكوكايين التي عبرت هذا الطريق تصل إلى نحو 250 طنا .ونقلت الوكالة عن الان روديه مدير الأبحاث في المركز الفرنسي للأبحاث والمعلومات قوله إن 10 بالمائة من الكوكايين الذي يدخل أوروبا يمر عبر إفريقيا ويضيف روديه ان في عام 2012 قدرت كمية الكوكايين التي نُقلت عبر غرب أفريقيا ب 18 طنا تبلغ قيمتها25,1 بليون دولار، ويزعم أن جزءًا منها قد مرّ عبر منطقة الساحل[2]. بالاضافة إلى التطورات الاخيرة التي جرت في كل من تونس وليبيا، ومن ثم النزاع في مالي, عطلت طرق مرور الكوكايين، إلا أن المهربين "يبدون اكثر قدرة على استباق الأمور ومتابعة أعمالهم من خلال طرقات أخرى و يمكن ان نرجع تعقد هده الظاهرة لدول الساحل الافريقي بعتبارها دول غير قادرة على مراقبة حدودها، و كدا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم و سهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية الغير وطنية. و الجريمة بمجتلف انواعها.

- **انتشار الاسلحة:**

تعرف منطقة الساحل الافريقي تسرب الاسلحة بمختلف انواعها الخفيفة و الثقيلة* بشكل رهيب حيث نسبة 80 ألف كلاشينكوف موجودة في المنطقة ما يغذي الشبكات الإجرامية والعاملة في التهريب والجماعات

[1] بالفرام الاخر، ***الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل الافريقي، (****الشرق الاوسط*، اوراق الكارينغي سبتمبر2012)، ص4.

[2] مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، (**،نيويورك:الام المتحدة،جوان 2013)، ص3 .

المتشددة. تهريب الاسلحة كما تمخضت خلال ثلاث سنوات الأخيرة عن الحدود المغربية الجزائرية والحدود المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطارها تهريب والاتجار بالسلاح وخاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم لكن بعد بعد سياسة الحراك السياسي في المنطقة عرف تصاعد، و تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الانشطة الاكثر روجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم.

و حسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألف في نطاق حروب ومنازعات مسلحة. كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يصنع على رأس كل دقيقة في العالم.و حيث أصبح الساحل الافريقي ثاني أكبر سوق عالمي للاتجار بالأسلحة وهي أسلحة سهلة التخزين ويمكن نقلها بيسر كبير ولا يتطلب استعمالها واستخدامها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدرا للقلق الكبيرخاصة في السنوات الاخيرة .

- **تجنيد الاطفال :**

واصلت حركة الشباب التجنيد القسري للأولاد، بعضهم كان عمره ثماني سنوات،في صفوف قواتها قبل وأثناء العمليات العسكرية. وقد أرسل كثيرون منهم إلى جبهة القتال. كما جندت فتيات ليطبخن وينظفن لقوات «الشباب»، أو أجبرتهن على الزواج من عناصر في الحركة. ففي صومال أكدت الحكومة الاتحادية الانتقالية مجددا في استخدام الجنود الأطفال. غير أن ما لا يقل عن 46 مجندا قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أعماره دون 18 سنة اختيروا لتلقي التدريب العسكري في الخارج[1]. وقد احتجزت الحكومة الاتحادية الانتقالية مقاتلين سابقين من الأطفال مع بالغين في ظروف سيئة، ولم توفر لهم فرص الاندماج الفعال في المجتمع بعد إطلاق سراحهم. بالاضافة إلى الإتجار بالبشر (Human trafficking) يُقصد به التجارة بالبشر لاستغلالهم. يشمل ذلك الاستغلال الجنسي أو العمل القسري (مثل العمل كعبيد في الزراعة أو المجالات الأخرى). يُعد ذلك جريمة وانتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان. والإتجار بالبشر غالبًا ما يُشار إليه كشكل جديد للعبودية يؤثر على عدة مئات الآلاف من الضحايا كل سنة في الاتحاد الأوروبي من بينهم بشر نتمون لمنطقة الساحل الافريقي من بينهم أطفال.يختلف الإتجار بالبشر عن أشكال الهجرة غير النظامية الأخرى لأن ضحايا الإتجار بالبشر يتم استغلالهم عندما يصلوا إلى الدولة الوجهة لهم.

[1] منظمة العفو الدولية منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الانسان في العالم**، (لندن:منظمة العفو الدولية، 2012) ،ص. 212 .

و يرجع اسباب التحديات التماثلية و الاتماثلية إلى:

يمكن ان نقول ان اسباب التي جعلت من الساحل الافريقي يعيش تحديات خطيرة هي كثيرة والاصعب انها معقدة و متداخلة، و نرجع اهمها الي الارث الاستعماري الدي يعتبر من اهم الاسباب التي جعلت الساحل الافريقي يتخبط في ازمات نتيجة لتقسيم الاصطناعي للحدود، دون مراعاة للتركيبة الاجتماعية للسكان حيث لم تحترم خصوصيات هذه الدول ولا سيّما القبلية منها والإثنية حيث عمل على تحريك اسباب الصراع الاثني و القبلي[1] على المستويين الداخلي و الخارجي و دفع المنازعات الناتجة عن الخلافات حول الحدود السياسية كما عملت على ابقاء حدة الصراعات بين الدول حديثة العهد بالاستقلال، كما ان غياب الدولة و ضعفها اي دول الساحل الافريقي تصنف ضمن الدول الفاشلة هو عدم صلاح أساسها منذ بداية نشأتها، فإذا أخذنا دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا فهي مجرد نسخة مشوهة للدولة الأوروبية[2] لابقائما هده الدول في اطارالاستعمار الحديث بالاليات الجديدة [3] التي تعني الانتقال من الطور التقليدي المباشر إلى الطور الغير المباشر و الاكثر تنوعا و تعقيدا في ادواته و اساليبه الابقاء هده الدول في تبعية مستمرة للدول الاستعمارية التي عملت و لا تزال تعمل على نهب الثروات الطبيعية[4] للدول الافريقية بشكل عام و دول الساحل الافريقي بشكل خاص، وذاك ما يفسر هشاشة وفشل أغلب الدول الأفريقية عموما و دول الساحل الافريقي بشكل خاص مما جعلها تعاني من تحديات اصبحت اليوم لا تهدد الساحل الافريقي بل كل الاقليم الساحلي و حتي مغاربي و حتى الاوروبي.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية و السياسة الدولية**، ط 2، (بيروت:مؤسسة الابحاث المصرية، 1985)،ص 76 .

[2] حافظ النويني،**ازمة الدولة مابعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة مالي**، المستقبل العربي،ص.71،

[3] عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر و الصراعات الدولية**، (الكويت : عالم المعرفة، 1989)، ص 157 .

[4] محمود السيد، **افريقيا و الاطماع الغربية**، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009)، ص 165 .

المبحث الثالث: منطلقات الاستراتيجية الأمنية الاوروبية في الساحل

بفعل التحولات الدولية الراهنة و بفعل المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي بالنسبة للدول الاوروبية جعلت الاستراتيجية الأمنية الاوروبية في الساحل الافريقي تعتمد على منطلقات المحددة في توجهها الأمني لدا اتخدت المنطلق التاريخي و الأمني و الطاقوي و التنافسي كاساس لاستراتيجيتها الأمنية.

المطلب الاول:المنطلق تاريخي و الأمني

تتنبى الدول الاوروبية استراتيجية الامنة من الاولوية التاريخية باعتبار منطقة الساحل الافريقي امتداد طبيعي للاستعمار الاوروبي بشكل عام هدا من جهة و من منطلق امني بعتبار منطقة الساحل الافريقي تعاني من تحديات عابرة للحدود لا بد من مواجهتها لانها تهدد الامن العالمي .

الفرع الاول المنطلق التاريخي

تعود الاولوية الاستراتيجية الأمنية للدول الاوروبية على غرار اية دولة اخرى بحيث ان هدا المنطلق يركز على دول الساحل الافريقي لاعتبارها امتداد تاريخي اصيل للدول الاوروبية.

فالمستعمرات الاوروبية تمثل الارث التاريخي للدول الاوروبية حيث ان هده الدول لا تزال تحمل مخلفات هدا الامتداد التي قد نمثلها في الامتداد اللغوي و الثقافي و الامتداد الحدودي التي عملت و ما زالت تعمل على إشاعة الفوضى و التفرقة بين الفصائل ساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة فرِّقْ تسدْ، أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة.[1] و عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الاتثربولوجي للمجموعات، من اجل تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الافريقية بشكل عام و لدول الساحل الافريقي بشكل خاص، حيث قال مايكل كلير في كتابه حروب مصادر الثروة ان افريقيا ستكون هي الهدف و ستكون مسرحا للحروب القادمة بين القوى المتصارعة .

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي،" **أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا**"، **الحوار المتمد**، العدد2376، (اوت 2008). www.alhewar.com تاريخ دخول الموقع 2014/07/12 الساعة 12:40

الفرع الثاني: المنطلق الأمني

لقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الاوروبية على المنطلق الأمني في استراتيجيتها الأمنية لاعتبار منطقة الساحل الافريقي هي منطقة تحفل بالتهديدات خطيرة داخلية و خارجية، حيث وصف منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي جيل دوكيرشوف التحديات التي تواجه دول الساحل الأفريقي وخاصة في موريتانيا ومالي والنيجر، فقال كيرشوف إن هذه الدول تواجه«خليطا خطيرا من التهديدات»

فمن خلال قوله هدا حاول كيرشوف ان يصف التحديات في منطقة الساحل الافريقي بانها تهديدات متداخلة مع بعضها.

فالتقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعّال إلاّ بعد أحداث11 سبتمبر 2001 م حيث لخّصت "الإستراتيجية الأوروبية للأمن"* التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كلّ من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليميّة والجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية،[1]و هده التحديات متضمنة في الساحل الافريقي لدا تعتبر الدول الاوروبية منطقة الساحل مصدر لتحديات المحدد حسب وثيقة الاستراتيجة الأمنية الاوروبية في الآتي:

البند الاول:الارهاب الدولي يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، و التي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم ما اجتاح أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينيات والثمانينيات الماضية كنمط ثاني في تطور الظاهرة الارهابية، أما النمط الثالث فقد ظهرمع مطلع التسعينيات من القرن الماضي.[2] وتعتبر منطقة البحر الابيض المتوسط مرتعا خصبا لما يعرف " بالارهاب الدولي "؛ حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا به طيلة عشرية كاملة، وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية، والآثار التدميرية الناجمة عنها، كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بشبكات إلكترونية و عمله على إحداث عنف، نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي و سياسي، و لا يختلف الامر هنا بين الضفة الشمالية و الجنوبية بما فيها دول الساحل

[1] **Adam D.ROTFELD,** "¨L'Union a-t-elle besoin de PESD? ", Politique Etrangère, n2, 2004, pp364,366.

[2] **أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"**، السياسة الدولية، العدد147، (جانفي2002)، ص 44،45.

الافريقي من حيث التعرض للتهديد. بحيث فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون أمام مجلس العموم أن "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الموالية له يمثل خطراً وتهديداً مباشراً لأمن المملكة المتحدة**". بمعنى ان نشاط التنظيمات الارهابية سيهدد مصالح البريطانية في المنطقة ، فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية*. وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

- ✓ الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- ✓ السيطرة على المواقع الاستراتيجية الإفريقية[1].

و من هذا يتبين مدى تاثير الجماعات الارهابية النشطة في الساحل الافريقي على الدول الاوروبية التي تعرف توسع لتنظيم القاعدة و للجماعات اخرى.

البند الثاني:أسلحة الدمار الشامل تشكل أسلحة الدمار الشامل خطرا أكبر من سابقتها بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري والمادي والبيئي، وإلى امتداد مجال تأثيرها المكاني والزماني وقد احتلت بذلك قمّة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبط التسلح على المستوى الدولي والاقليمي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، و مما زاد من خطورة هذه الاسلحة استفادتها من مخرجات الثورة التكنولوجية منذ التسعينات الماضيّة محدثا تطورات انقلابيّة علمية وعملية مسّت عديد الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.[2]

و ما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالاضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي والمالكة لهذه الاسلحة من خطورة على أمن و استقرار المنطقة. و هدا ما تشهده منطقة الساحل الافريقي.

البند الثالث: الدول الفاشلة لم تعد الدول الأكثر تقدما هي الفاعل الوحيد في تهديد أمن و استقرار المنطقة كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة، بل أصبحت الدول أكثر ضعفا و تخلفا و التي تعاني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم ؛ حيث يمكن رصد

---

* دول غرب أفريقيا الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو،ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، كوت ديفوار.

[1] إجلال رأفت. " **السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء** ".السياسة الدولية .العدد 145 .يوليو 2001 .ص10.

[2] محمود عبد السلام، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين** "، السياسة الدولية، العدد161، (جويلية2005)، ص ص 232، 233.

أهم الأزمات التي تعاني منها هذه الدول في مجموعة من الأمراض منها الهجرة الجماعية الأمراض المستعصية و الجرائم المنظمة و خاصة الحروب الانفصالية و الاثنية هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين و المهاجرين و اللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق.

البند الرابع: الهجر ة غير الشرعية على الرغم من أن الهجرة تلعب دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، إلاّ، ففي منطقة المتوسط تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في شمال إفريقيا و دول الساحل الأفريقي الفقير إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين، خاصة لما تشكله من خطورة على الأمن في منطقة المتوسط، و الأمن داخل أوروبا، ومن هنا أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا الخطر و محاولة إيجاد آليات جديدة تكون كفيلة للحد منه[1].

وتشكل المخدرات وتجارتها احد اكبر المخاطر على المجتمعات الاوروبية، تزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مبهور بالضفة الشمالية ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية. وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل احد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط. وعليه سعى الاتحاد الأوربي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقيدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات الاوروبية و افريقية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي، ***لذا أتصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان الافريقي هو الخوف الأوربي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب***، وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الأسباني **الفانسو ريبيرا** " **Alfons Ribera**"،بقوله:" إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي ازدادت بفعل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"[20] و هو ما يذهب إليه الخبير الإسباني " **خوان أنطونيو ساكولوجا** " حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة

[1] اوروبا امنة في عالم افضل :الاستراتيجية الامنية الاوروبية متحصل عليه consillium . eurapa. eu تاريخ دخول الموقع :2014/12/17 الساعة 16:31

ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه:" ***إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا*** "[1]، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوربي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية، وهنا نشير إلى التصريح الشهير للرئيس الراحل **هواري بومدين** سنة 1974، حيث قال " لن تستطيع أ ي قنبلة نووية أن توقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال .

فمن هده الوثيقة ان اولوية الدول الاوروبية في مواجهة التحديات الأمنية القادمة من الساحل الافريقي بحيث صنفت اوروبا دول الساحل من بين الدول الافريقية التي تمثل تهديد للمصالح الاوروبية ان بروز تهديدات اصطلح عليها بالتهديدات العابرة للحدود او التهديدات العبر وطنية الهجرة الغير شرعية الاهاب الجريمة المنظمة و منبع لمختلف الامراض الفتاكة السيدا و الاوبة الخطير... الخ ضف إلى دلك التطورات الدولية الراهنة اثرت في مستجدات الدول الاوروبية و هدا يرجع إلى التهديدات التي توجهها دول الساحل نحو اوروبا لانها تهديدات عابرة و تهدد استمرار و بقاء الدول الاوروبية كما ان هده الدول هي من الدول المصنفة في اطار الدول الفاشلة الدي يؤدي إلى خطر الضغط الديمغرافي وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات[2].

[1] مصطفى بخوش، ***التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط، مدونة العلوم السياسية، متحصل عليه: http://omarpolitic.blogspot.com/ تاريخ دخول الموقع :2014/08/12 الساعة 23:00***

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة: دار الفجر،2006)،ص123.

المطلب الثاني: المنطلق الطاقوي و التنافس

ان التطور الدولي في القرن الواحد و العشرين الدي عرف تطور المعاملات الدولية هدا ما دفع العديد من الدول الكبرى تتنافس على المناطق الاستراتيجية و تسعى لتامين الطاقة لاعتبارها مصدر الامن الحيوي للدول بشكل عام ، لدا حاولت الاستراتيجية الامنية الاوروبية تبني استراتيجية طاقوية و تنافسية في منطقة الساحل الافريقي .

الفرع الاول المنطلق الطاقوي

إن النفط الإفريقى قد يمثل عجلة التنمية الاقتصادية فى القارة، خاصة أن النفط الإفريقى، يحتل مكان معتبرا في خريطة الطاقة العالمية، فاحتياطات القارة من النفط الخام تبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أى ما نسبته 8% من الاحتياطى العالمى الخام وتتركز هذه الاحتياطيات فى نيجيريا (نحو 70%)، وغينيا الاستوائية.

إن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في الساحل الإفريقي يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى اصبح النفط هو المحرك الاساسي ومصدر للتوجهات الاستراتيجية و اصبح النفط متعدد الاستعمال و التوظيف وفي تحليل لدراسة قام بها مركز الباريسي ان المصدر الطاقوي كان سببا في العديد من الصراعات الدولية لدا يتبنى هدا المركز النظري الجيوبوليتيكية التي تقول :**من يسيطر عليه يتحكم في العالم** [1] و هدا ما نلمسه من خلال تنافس القوي الكبرى عليه خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي. لدا اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الاوروبية في الساحل الافريقي على منطلق الطاقة فتتميز منطقة الساحل الإفريقي بمصادر الطاقة الهائلة. بمعنى أن هذه الدول بها الموارد الطبيعية التي تنقل إلى صناعات الدول الكبرى وهنا يكمن التنافس حول من يستفيد أكثر. وتتميز دول الساحل بقابليتها اللامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دويلاتي كما هو الحال مع فرنسا، او يكون مصدرها تواجد الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في المجال

[1] لويس مارتينز، "**النفط ركيزة لبناء المنطق التنموي**"، العالم الاستراتيجي :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،العدد8، جانفي 2009،ص 22.

الطاقوي والمنجمي، و الاكتشافات النفطية و الغازية ووجود اليورانيوم مثل الشركات الاوروبية[1]، كل هذا جلب الاهتمام الخارجي خصوصا الاوروبي للمنطقة، فالاستراتيجية الأمنية الاوروبية تركز على الطاقة الافريقية بشكل عام و على الطاقة الموجودة بمنطقة الساحل الافريقي بشكل خاص و هدا لتحقيق أمنها الطاقوي.

ان للدول الأوروبية مصالح متنوعة في علما ان دول الاتحاد الأوروبي تستهلك ما يناهز 70 بالمئة من أمن النفط و 40 بالمئة من استهلاكها للغاز بحلول العام2020 وتنطلق دول الاتحاد الاوربي بان انشاء سوق موحدة اوربية للطاقة يمكن ان يساهم في تعزيز أمن الطاقة ويستهلك الاتحاد الاوربي نحو،5 مليار من النفط .و ياتي ثلثي الاستهلاك من الهيدروكربونات يشكل النفط(44%والغاز 24 .%) ان احتياطيات القارة الأوروبية محدودة جدا، فالدول الأوروبية هي من المناطق الفقيرة نفطيا حيث تستورد نصف احتياجا النفطية، باستثناء النرويج هي الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطيات كبيرة ،مما دفع للمزيد من التركيز على النفط في الساحل الافريقي و دليل دلك تزايد حجم النفطية في المنطقة مثال المشاريع في الحقول النفطية في النيجيري .فبريطانيا ترى انها الأولى بالاستفادة من نفط نيجيريا لكونها كانت من مستعمراتها لفترة طويلة ضف إلى دلك ان نيجيريا عضوا في رابطة الكومنولث*، فضلا عن كون شركة شل البريطانية العالمية من اقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر (آبار النفط النيجيري) .وتذكر بعض المصادر بريطانية ان بريطانيا تعتمد على 10بالمئة من النفط النيجيري .ومن هنا سمحت ابوجا لبريطانيا بالقيام بدور في تامين المنطقة من خلال تعاون أمني بين البلدين، و في اطار التنافس بين القوى الكبرى تسارع فرنسا في اطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في المنطقة اضافة للشركات ألمانية(Winter Shallو RWE) والاسبانية (Repsol) والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل الإفريقي [2]،

إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI و باستثناء هذه المصالح الحيوية لمواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة ،حيث نجد الشركات الامريكية والاسترالية الهندية وشركات

[1] لويس مارتين / المرجع السابق ،ص 24.

[2] شمسة بوشنافة،" استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل "،مداخلة في ملتقى دولي حول:**التهديدات الأمنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،27 و 28 نوفمبر 2013 متحصل عليه:manifest.univ-ouargla.dz/.../Le-Maghreb-Conference-internationale-Fevr تاريخ الدخول 2014/07/17 الساعة :12:23

كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ،قطر بتروليوم (kugpec) في استغلال البترول في موريتانيا ومن اجل تعزيز أمن النفط قامت دول الاتحاد الاوربي بتاسيس هيئة حكومية لادارة الخزين النفطي الاحتياطي تتولى فترة لا تقل عن (40) يوما الامر الذي سيسهم في تحسين اداء السوق المحلية .وفي حال نشوب ازمة نفطية فان الاتحاد الاوربي سيكون قادرا في المستقبل على تبني استراتيجية مشتركة من اجل[1] استمرار هذه الأهداف فإن الاتحاد الأوروبي يعتمد على الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و هنا يمكن ان نقول ان الاتحاد الأوروبي اعتمد على دول الايكواس و على الاتحاد الإفريقي لضمان أمنها الطاقوي اي لضمان المشاريع النفطية بالاضافة الي التسهيلات الاقتصادية الاخرى مع التركيز البراغماتية والالتزام السياسي مع المرونة والحاجة إلى التعاون مع التنسيق بين اللاعبين الآخرين كالجامعة العربية واتحاد المغرب العربي إضافة إلي التعاون الثنائي والمتعدد مع الشركاء الذين لهم مصالح في الإقليم كالأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا واليابان.

الفرع الثاني: منطلق التنافسي

الاستراتيجية الأمنية الاوروبية هي استراتيجية تتبنى المنطلق التنافسي فقد شهدت منطقة الساحل الافريقي تنافس كبير بين مجموعة من الدول الكبرى بالاضافة إلى دخول اطراف جديدة في المنطقة ففي السنوات الأخيرة بدأت الدول الغربية(الدول الاوروبية) تهتم أكثر وتقوم بحملة أكبر ضد استثمارات الدول الآسيوية المتزايدة مثل الصين، اليابان والهند بحكم شروطهم في التعامل الاقتصادي الأسهل والأقل تكلفة والأكثر ملائمة للبرامج التنموية الاقتصادية الإفريقية.هدا تنافس تزأمن مع الأزمة المالية التي تعيشها الدول الغربية. وطبعا أن المنظومة الغربية لا تصلح نفسها من الداخل لحل الأزمات الاقتصادية بحكم أن طبيعة النظام الرأسمالي بحد ذاته القائم على الاستغلال وتحقيق أكبر نسبة من الربح خاصة في ظل العولمة التي أصبحت فيها الدولة سجينة الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب النفوذ الاقتصادي والمالي. الحل هو تصدير الأزمة و تنافس عن المناطق الغني بالثروات [2]. و في هدا الصدد نتحدث عن اهم تنافس اوروبية مع الولايات المتحدة الامريكية و الصين في منطقة الساحل الافريقي.

[1] سعد حقي توفيق , "**التنافس الدولي ضمان أمن النفط، *مجلة العلوم السياسية*** ", العدد :43 , 12.

[2] Luis Simon . Op- cit .p

التنافس الاوروبي الامريكي عل الساحل الافريقي

ان التطورات و المستجدات الدولية، دفعت الولايات المتحدة تغييرمن وجهتها فنجد أنها كانت تتجه شرقا لاحتواء الديمقراطيات التي كانت تابعة فيما مضى للإتحاد السوفياتي، التفت إلى مناطق أخرى من العالم، حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية تحول إلى العمل على وضع اليد و السيطرة على الدول التي تشق طريقها نحو التنمية.[1] فالمتغيرات الدولية الجديدة أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة و توجيه سياستها و ترتيب أولوياتها و أهدافها فمع مطلع العقد الأخير من القرن 20 شهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية انعطافا كبيرا وبصورة واضحة زيادة الاهتمام بهذه المنطقة من جهة والعمل على إضعاف التواجد الأوربي فيها من جهة أخربعد 11 سبتمبر 2001 في اعلانها الحرب على الارهاب[2]، حيث نلاحظ أن الدبلوماسية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة نظرا لجملة من الاعتبارات الخاصة قامت على اعتبار كامل القارة الإفريقية شمالا وجنوبا جزءا من مسؤوليات الحلفاء الأوربيين. و هذا ما كان يعبر عن نوع من التماسك و التوافق في العلاقات الأمريكية – الأوربية و التي ظهرت بوضوح وبصورة خاصة خلال السنوات الأولى للحرب الباردة. لكن هذا ما بدأ يتحول تدريجيا إلى نوع من التنافس على مناطق النفوذ ومراكز القوة و ذلك كنتيجة للمستجدات و المتغيرات الدولية و الأوضاع الراهنة التي ساعدت في تحول التنافس من شكله التقليدي الأيديولوجي إلى تنافس اقتصادي وسياسي و على الرغم من أن هذه الدول مازالت قادرة على مواجهة التنافس عن طريق الحرب، إلا أنه من الواضح أنها أعدت نفسها لتحقيق الأهداف بوسائل المنظومة الجغرافية الاقتصادية. فمسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأهداف و خاصة الاقتصادية في منطقة الساحل الافريقي يتطلب تنافسا حادا مع دول الاتحاد الأوربي الذي دفع استكماله لبنائه الداخلي دفع به إلى التوجه نحو الخارج ليحقق إستراتيجية سياسة خارجية جديدة تساعده على التأقلم مع وتيرة المتغيرات والمستجدات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالفكر الاندماجي الهادف إلى تحقيق مصالح توسعية[3].

إن الخلاف الأمريكي – الأوربي (الفرنسي خاصة) لم يأت من فراغ و إنما ناتج عن الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة.

أولا: الطريق الموريتاني و يمر من سانت لويس في السنغال إلى أغادير في المغرب.

---

[1] روجي جارودي، **أمريكا طليعة الانحطاط** . تر:عمرو زهير، (القاهرة:دار الشروق، 2000)،ص79.

[2] ايريك هوبزباوم،**العولمة و الديمقراطية و العولمة**،تر: اكرم حمدان ونزهت طيب، (بيروت :دار العلوم للناشرين، 2009) ،ص 115 .

[3] المرجع نفسه، ص301.

ثانيا: طريق الأهجار من أجاديس في النيجر إلى غرداية في الجزائر.إضافة إلى فرنسا فكرت في إنشاء ميناء داكار لاستغلال السنغال فحسب وإنما لكل إفريقيا الغربية و هي تقوم الآن بـ: 4/3 من حركة التجارة الخارجية فيها طريق الرجاء الصالح (السنغال) يمكن أن يكون بديل عن قناة السويس.

تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع نشاطها في القارة الإفريقية في مواجهة النفوذ العسكري الفرنسي، وفي هذا الإطار طرحت عام 1996م فكرة إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام، قوامها عشرة آلاف جندي، تشارك فيها بعض الدول الإفريقية المهمّة، غير أن الفكرة قوبلت بالرفض من الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسه فرنسا، ومن منظمة الوحدة الإفريقية، ولم تستطع الولايات المتحدة حتى الآن فرض هذه الآلية العسكرية على القارة الإفريقية, وفي المقابل أنشأت فرنسا البرنامج العسكري «RECAMP» الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا.

فاهم نشاطات الولايات المتحدة الامريكية في الساحل الافريقي:

جهاز الأفريكوم وطواقم عمله في إفريقيا:

إنشاء الآفريكوم من شأنه أن يسمح بتعاون أفضل في مختلف المجالات مع الدول الإفريقية، حيث تمثل هذه القيادة مختبرا أمريكيا جديدا للتخابر وجمع المعلومات عن منطقة الساحل، معتمدة على خصوصية الأرض لوضع بصمة خاصة لحل الأزمات في المنطقة، ولكن الصراع بين البنتاغون ووزارة الخارجية وخصوصا الفرق الصارخ بين إمكانيات المؤسستين أدى إلى تقلص تلك الطموحات الكبيرة منذ البداية. وهكذا بقيت قيادة الآفريكوم محدودة في ستيتغارد مثل الأوروكوم، إذ تضم 2000 شخص فقط من بينهم 40 في المائة من المدنيين.[1]

أصبحت القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا (AFRICOM) مستقلة، فقد قامت بانجاز برنامج لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا و بوضع برنامج لأمن السواحل في خليج غينيا، كما رتبت أيضا لإقامة قواعد عسكرية في البلدان الإفريقية التي لديها إنتاج كبير من البترول أو تتوفر على احتياطات نفطية هامة. و هي تتفاوض حاليا لإنشاء مواقع عمليات متقدمة في كل من السنغال ومالي وموريتانيا و غانا والغابون و ناميبيا على الحدود مع آنغولا من أجل تحسين مهابط الطائرات و تخزين الوقود و إيجاد تفاهمات

[1] روجي جارودي، المرجع السابق، ص 90.

مع الحكومات المحلية تسمح بالانتشار السريع للقوات العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك. و تهدف كل هذه الجهود إلى ضمان السيطرة الأمريكية و الأوروبية على الطريق الغربي للنفط و كذا على المواقع الجديدة والحيوية لاحتياطيات النفط و المعادن النفيسة المكتشفة مؤخرا في تلك المنطقة. و كان الكونغرس الأميركي قد وافق من قبل على تقديم دعم مالي لـ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء the Trans-Saharan " Counterterrorism Initiative(TSCTI) بمبلغ 500 مليون دولار على مدى ست سنوات لدعم البلدان المعنية بمكافحة الإرهاب ضد التهديدات المزعومة لتنظيم القاعدة. و هذه البلدان هي الجزائر و تشاد و مالي و موريتانيا و النيجر و السنغال و نيجيريا والمغرب. بحيث حصصت 6,5 مليون لمالي و تشاد و موريتانيا و نيجر[1] و يهدف البرنامج المذكور إلى دعم قدرات هذه الدول في مجال مكافحة تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات، فضلا عن مكافحة الإرهاب.

وتستخدم الولايات المتحدة حوالي 5000 شخص في إفريقيا موزعين على مختلف الوظائف والمهمات التي يضطلع بها جهاز الآفريكوم من خلال العمليات المقام بها حاليا.، بالإضافة للقاعدة الأساسية للطائرات بدون طيار في العالم (القاعدة الجديدة في سيشلس وأخرى سوف تقام لاحقا في النيجر) وتضم القارة الإفريقية عدة قواعد صغيرة موجودة بمختلف الدول الإفريقية وخصوصا في المنطقة ما بين خليج غينيا والقرن الإفريقي.

برنامج "بان ساحل" أو "ترانس صحرا" الأمريكي:

وقد أصبح الساحل الإفريقي مستهدفا منذ العام 2002 حيث تم إطلاق برنامج "بان ساحل" المكثف الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب[2] في أربع دول هي (مالي واتشاد والنيجر وموريتانيا) هذا البرنامج أصبح يعرف بـ"ترانس صحرا" منذ 2005 وستتوسع الدول المشاركة في البرنامج لينضم إليها كل من الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، وبذلك ترتفع ميزانية البرنامج إلى ما يناهز 100 مليون دولار. ولبرنامج "ترانس صحرا" جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بـ"انديرينغ فريدوم" والهادفة إلى مكافحة المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل.

[1]" Islamist terrorism in the sahel: fact or fiction ?" ، africa report، n°92، 31 march 2005،p1 .
[2] Théophile Mirabeau, Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain. le cas du golfe de guinée (2001-2008, niversité de Yaoundé II - : Droit et Sciences Politiques > Relations Internationales DEA sciences politiques 2009 ،http://www.memoireonline.com/r 12/12/2014 17:56

ويتم التعاون بين أمريكا والدول الإفريقية في النواحي العسكرية من خلال البرنامج الأمريكي العالمي للتكوين والتدريب العسكري، وهو البرنامج الذي يعمل على تكوين الجيوش المعنية في الأكاديميات الحربية الأمريكية، حيث يلاحظ ارتفاع أعداد المكونين من خلال البرنامج خلال السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع الميزانية المخصصة لدول جنوب الصحراء، وهي الميزانية التي كانت تبلغ حوالي 20.6 مليون دولار سنة 2008 لتصل إلى أكثر من 33 مليون دولار خلال عام 2012.

كدلك التطور العسكري عزز من تواجد الامريكي في المنطقة.فقد دعا إرشاد الدفاع الاستراتيجي الاميركي لعام 2012 إلى مقاربات مبتكرة، ذات كلفة منخفضة، وبصمة صغيرة لتحقيق الأهداف الأمنية. إنه يوضح وجود تحول في السياسة الأمنية الأميركية تجاه وسائل حرب غير تقليدية، بما في ذلك قوات العمليات الخاصة والتكنولوجيات الجديدة مثل الطائرات بدون طيار و قدرات الفضاء الإلكتروني، رداً على التهديدات العالمية الناشئة.

كدلك استخدام الولايات المتحدة الحلف الأطلسي لمهام جديدة:

إذا كان الحلف الأطلسي قد أنشأ بهدف إدارة الصراع العسكري مع الكتلة الشيوعية وحماية المنظومة الرأسمالية من الزحف الشيوعي، فإنه بإنهيار الشيوعية قد تغيرت مهامه التقليدية[1] إلى مهام جديدة تتمثل في استقرار النظام الدولي من خلال مكافحة التحديات العابرة للحدود ومعاقبته الدول "الوطنية" المسماة "بالمارقة".[2]فنحد ان هدا الحلف و ضف هده المهام في دول الساحل الافريقي.

اما الجانب الاقتصادي حبث اصبحت الولايات المتحدة تهتم اكثر بمصادر البترول الأفريقي كبديل عن بترول ف الشرق الأوسط.حيث تعد الولايات المتحدة الامريكية أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها ما بين40 % و% 50 من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وغيره[3].و بهده الاحصائيات توفر

---

[1] Christoph Bluth ،**Germany and the Future of European Security** ،(Britain، **MACMILLAN PRESS LTD** ، **2000) ،p106 .**

[2] محمد الأمين لعجال أعجال،" مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"،مداخلة في ملتقى الدولي: **حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق** .

30/29/أفريل 2008، ، جامعة قسنطينة. كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ص

[3] صبحي قنصوه، المرجع السابق،ص 28 .

أفريقيا جنوب الصحراء خُمْس واردات للولايات المتحدة الامريكية من النفط. وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب أفريقا بنسبة 25% بحلول عام 2015م.

الصين: ظهرت نظرية الصعود السلمي "للصين"* الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة[1]. بل تعمل على تطويرة .

و في اطار الصعود الصيني كقوة في التفاعلات الدولية عزز دلك اقامة علاقات مع عدة دول لتحقيق هدا الطموح و الصعود ولعل اهم هده العلاقات اقامة علاقة مع الدول الافريقية بحيث تعتمد الصين في علاقاتها مع الاقارة الأفريقية بشكل عام و الساحل الافريقي بشكل خاص على مستويين:

المستوى الأول: العلاقات الرسمية وتمثل فى محاولات الاقتراب من غالبية دول القارة والحصول على دعمها فى المحافل الدولية ، وقد شهدت تلك المرحلة استخدام الصين لأدوات السياسة الخارجية الدبلوماسية منها والاقتصادية و العلمية و التكنولوجية المتمثلة فى برامج المساعدات الفنية.

المستوى الثانى :العلاقات غير رسمى فقد شهد تبنى الصين لأدوات رمزية ممثلة فى الجوانب الدعائية وكذلك الايديولوجية الثورية فى المقام الأول لدعم عدد من الحركات المعارضة، بل وصل الأمر إلى تقديم الدعم المادى والعسكرى لعدد من الثورات[2].

جاء التحول الكبير فى عهد الرئيس الأسبق " جيانج زيمين "معلنا الرؤية الصينية الجديدة للعلاقات مع القارة الأفريقية بحيث اصبحت تعطى أولوية للتجارة والاستثمار مع الدول الأفريقية بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص .كدلك من خلال الاستثمارات، يمثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والذي بدأت فعالياته في عام 2000 بين الصين وشركائها الأفارقة تطور التعاون المتبادل المنفعة بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات، وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لإجراء حوار جماعي وأصبح آلية فعالة

---

* يعتمد الصعود السلمي على ما يلي:أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية، الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها، الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف،الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة و.سنين عديدة.أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف،لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي أمة

[1] علي حسين باكير،" **مفهوم الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية،(** الدوحة :مركز الجزية للدراسات، 2011) ، ص 2

[2] George T. Yu، **China, Africa, and Globalization: The "China Alternative**"، (The Central Asia-Caucasus Institut2009، p9

للتعاون بينهم وتقدم الصين مساعدات دولية للبلدان االساحل الافريقي من خلال التعاون الاقتصادي، الذي يركز على إنشاء المشروعات [1].وقد أعلن بنك الاستيراد والتصدير الصيني، وهو أحد الفاعلين الرئيسيين في مجال التعاون الإنمائي في البلاد، أنه صرف 12 مليار دولار على هيئة قروض و ائتمانات للصادرات لأفريقيا في الفترة بين عامي 1995م و 2006 م. بأن بنك الاستيراد والتصدير كان قد أنشأ 259 مشروعاً في 39 بلداً أفريقياً بحلول سبتمبر 2006، وكانت 80 في المائة منها في مجال البنية التحتية السدود والسكك الحديدية والمنشآت النفطية والمناجم. وهي مشاريع ضخمة يستفيد منها كل ن الصين و دول الافريقية منها دول الساحل الافريقي.

أما جاكوبي 2008 م فقد أضاف المنح وغيرها من الاعتمادات إلى الأرقام السابقة ويقدر أن تكون المساعدات المالية من الصين لأفريقيا قد بلغت نحو 19 مليار دولار ،وتُقدم المساعدات للبلدان الأفريقية في شكل منح في الغالب هبات عينية وقروض بدون فوائد وقروض ميسرة .كما بدأت الصين في الفترة الأخيرة مساعدة البلدان الساحل الافريقي على تخفيف عبء الديون .ويقال أن المسؤولين الصينيين يفضلون تقديم المساعدات في شكل هبات عينية لأن ذلك يقلل كثيرأمن تكاليف المعاملات المرتبطة بإيصال المساعدات ويزيد من فعاليتها. وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 2009 م بأن عدداً من البلدان الأفريقية الهشة من بينها دول الساحل الافريقي قد تلقت بالفعل قروضاً ميسرة من بنك الاستيراد والتصدير الصيني .

من خلال هده الاستراتيجية التي تتبعها الصين المتمثلة في سياسة التعاونية و الميسرة مراعية بدلك ظروف الدول التي تتعامل معها بحيث ان هده الدول هي دول ضعيفة اقتصاديا لدا الصين في استراتيجيتها تراعي خصوصيات دول الساحل الافريقي لهدا الجانب و التي لا نجدها في الاغلب عند الاستراتيجية الاوروبية.

أصبحت الصين اليوم الشريك التجاري الأول لأفريقيا،اكبر منافس متخطية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بأرقام تجارية بلغت 163,9 مليار دولار في الأشهر الأولى من العام 2012.لقد عرفت العلاقات الجارية الصينية الافريقية ارتفاع خصوصا في السنوات القليلة الماضية مقارنة بعلاقات الاوروبية الافريقية

[1] ياسر أبو حسن، "**صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان**"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه:http://www.bchaib.net / زيارة الموقع 2014/11/11، الساعة 19:58 .

من سنة 2000 م إلى 2014 هدا التراجع اخاف الدول الاوروبية فقد و صلت الصادرات الاصينية الافريقية في سنة 2005 نسبة 75 بالمئة و [1] ويعمل في أفريقيا مليون صيني انتقلوا إليها خلال العقد الماضي. كما أن ثلث الاستيراد الصيني من النفط اليوم يأتي من أفريقيا، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصين قدمت قروضاً ميسرة وسخية لدول افريقية عدّة أبرزها غينيا.ويقدر عدد الشركات الصينية العاملة في أفريقيا بحوالي 800، يعمل معظمها في قطاع الطاقة والبنى التحتية والمصارف. وتتميز قروض الصين إلى أفريقيا بفائدتها المخفضة أو شبه المعدومة وغير المشروطة مقارنة بالشروط الغربية الأكثر تشدداً.

وفي مجال الزراعة، تؤمن بوركينا فاسو ومالي وبنين نحو 20 في المئة من حاجة الصين للقطن، اما و تستورد دول الساحل الافريقي من الصين المواد الاستهلاكية والألبسة والإلكترونيات وغيرها حوالي 30,9 مليار دولار في العام 2012 وصف المستشار لدى البنك الدولي هاري برودمان في كتابه الصادر في العام 2007 بعنوان «طريق الحرير الأفريقي»، التبادل التجاري بين آسيا (تحديداً الهند والصين) وأفريقيا بـ«الناطح للسحاب»، معتبراً إياه جزءاً من منحى عالمي باتجاه تجارة تكبر بسرعة بين الجنوب والجنوب وداخل العالم النامي.

و هده العلاقات الصينية الافريقية بشكل عام و دول الساحل الافريقي بشكل خاص تدخل في اطار التنافس الصيني مع الدول الكبرى من اجل استثمار و الاستفادة من خيرات الدول الساحل الافريقي، فنشاط الصين المتزايد في أفريقيا واندفاعها نحو دول القارة في أوائل سنوات القرن الواحد والعشرين، أثار انتباه العديد من الجهات والقوى الدولية، وقد انعكس ذلك من خلال تركيز الأكاديميين والصحفيين والدراسات السياسية ومراكز الأبحاث على ما اصطلح على تسميته "مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين [2] Adventure s New Foreign Policy of China"، وعلى سعي الصين المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية[3]. كانت الصين تسعى أيضا إلى جعل الدبلوماسية في خدمة السياسة والأهداف السياسية الخاصة بها. وفي هذا الإطار فقد كانت مسائل مثل السيادة ووحدة الأراضي الصينية والاعتراف الدولي تحظى بأولوية لدى بكين في علاقتها مع الدول ومن بينها الدول الأفريقية.

[1] عبد الوهاب بن خليف، " **تجادب المصالح الاوروبية الامريكية في منطقة المغرب العربي**"،مجلة المفكر، العدد 11، ص 89 .

[2] حيدر علي حسين، "**رؤية مستقبلية لتحوالت القطبية الدولية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد43، ص 17 .

[3] George T. Yu ،op cit ،p6 .

بالاضافة إلى بروز دور دول اخرى كإسرائيل و تركيا روسيا مثلا منافسة شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث امضت في سنة 2011اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[1].

في المنطقة، هذا ما جعل الدول الاوروبية تتبنى منطلق تنافسي في الساحل لاعتبار المنطق هي امتداد اوروبي لا غير.

يمكن القول فيما سبق ان التحولات الدولية الراهنة بداية من العولمة و احداث 11 سبتمبر 2001 والازمة المالية لسنة 2008 و احداث الربيع العربي كلها احداث تفاعلت فيما بينها و احدثت تغيرات في استراتيجيات الأمنية للدول نتيجة لبروز تهديدات أمنية تتخطى حدود الدول، و يمكن فهم صعود الاهتمام بمنطقة الساحل الافريقي كدلك كون هده المنطقة كمصدر وعبور العديد من من الاخطار و التهديدات من جهة و مصدر للموارد الحيوية من جهة اخرى و هو ما دفع الدول الفاعلة في النظام الدولي للاهتمام بالبحث عن حلول جدرية لمثل هده التطورات و التي مثلتها اساس الدول الاوروبية التي هي محور دراستنا في المنطلق الأمني الطاقوي التاريخي و التنافسي.

[1] – Bérangère Rappent ."**Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier "**." : ht**tp://www.grip.or**g .p2-3 20:50 2014/06/12

الفصل الثالث:

انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد التحولات الدولية الراهنة من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، كما أن حرية الحركة التي تتمتع بها الدول تتوقف على طبيعة هده التحولات، فبعد ان تطرقنا للتحولات الدولية الراهنة و منطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي التي نحاول في هدا الفصل ان نربط بين المتغيرات التي تتمثل في التحولات الدولية الراهنة مع المتغيرات المتحكمة في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي، من خلال الحديث بالتحليل عن تأثير التحولات على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية اي الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة مبادرته للأمن و التنمية الموجهة نحو الساحل الإفريقي وبما ان فرنسا من اكبر الدول الفاعلة و الموجهة للإستراتيجية الأمنية الأوروبية خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي لدا حاولنا في المبحث الثاني التطرق للاسراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي فبعد تعرفنا على إفرازات التحولات الدولية على العديد من القضايا من بينها القضايا الأمنية نحاول في هدا الفصل ابراز العلاقة بين هدا التحدي الأمني العابر للحدود و بين أساليب واستراتيجيات و المبادرات الأمنية الأوروبية المقدمة في هدا المجال، فالإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي بفعل التحولات الدولية فقد اعتمدت على مبادة الأمن و التنمية التي حاولنا تحليلها في أهم الإجراءات الأوروبية لصد التحديات الأمنية القادمة من الجنوب اي الساحل الإفريقي من خلال الدعم المالي التي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي لدول الساحل الإفريقي و هدا يدخل في اطار الأمن و التنمية المنطقة بالقضاء على الأسباب وراء التهديدات الأمنية من خلال القضاء على الفقر و المجاعة و كدا البطالة بالإضافة إلى دعم المبادرات الوطنية(تشاد ،النيجر ،بوركينافاسو ،نيجيريا) و كذلك المبادرات الاقليمية. و اما الإستراتيجية الأمنية الفرنسية ادت بفعل تأثير افرازات العولمة و تأثير احداث 11 سبتمبر 2001 و على الازمة المالية و احداث الربيع العربي إلى تزايد مصالح الفرنسية و تزايدت الاليات التي تعتمد عليها فرنسا في الساحل الإفريقي لمواجهة تلك التطورات، كما حاولنا ان نتحدث عن التحول في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية من الأسلوب الدبلوماسي إلى الأسلوب العسكري من خلال التدخل في ليبيا تحت راية الحلف الاطلسي و التدخل العسكري في مالي. أما المبحث الثالث فقد تحدثنا فيه عن مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل تأثير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي .

المبحث الأول: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي

أمام التطورات الدولية الراهنة من جهة وأمام التهديدات العابرة للحدود برزت الحاجة لدى دول الشمال إلى ضرورة وجود مفاهيم أمنية جديدة في إستراتيجيتها الأمنية تتواءم مع طبيعة التحولات الدولية الجديدة[1] حيث اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هدا المفهوم مع دول الجنوب بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص فدول الاتحاد الأوروبي باعتماد سياسة أمنية جديدة و التعرف على هده السياسة تكون من خلال تحليل لمبادرة الأمن و التنمية للاتحاد الأوروبي* في منطقة الساحل الإفريقي أي تشمل دول الساحل الإفريقي بدأت منذ سنة 2008 م خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في سنة 2011[2] بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل ودخولها حيز التنفيد.

المطلب الأول : مرتكزات استراتيجيه الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 2011

وقد تم الاعتراف بالتفاعل بين الأمن والتنمية على نطاق واسع، و يجسد هذا التفاعل الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي* (**European Union EU**) في مجال السياسة الدولية المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتعددية الفعالة المؤدية إلى تحقيق

---

[1] على الحاج، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)، ص 58 .

* الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و أخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت Maastrichtالموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي .من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامة 18 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. للمزيد انظر الى مارتن غريفيثس تيري أوكالاهان،مفاهيم اساسية في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(د ،م،ن، مركز الخليج للدراسات، 2008) ،ص 30 .

[2] Danial fiott hans hoebete ,***The sahel crisis where do european and african persepective meet***,INSTITUTE FOR EUROPEAN STUDIES, n 213، (MARCH 2013),www.ies .be21:30 2014/05/12

الأهداف والخطط والبرامج التنفيذية للاتحاد الأوروبي[1]، ومن ثم اتخاذ أعمال هادفة، لا تزال تشكل تحدياً . فإن الاتحاد الأوروبي مستمر في إنشاء طيف واسع من السياسات والأدوات والمبادرات لمواجهة قضايا التنمية والأمن، ولا سيما في إفريقيا(الساحل الإفريقي)[2] منذ عام 2001م والرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي تهتم بموضوع الهشاشة حتى أنها وضعت الدول الهشة على سلم أولوياتها، في حين انشغلت المعاهد البحثية المستقلة المتخصصة في سياسات الاتحاد الأوروبي بالبحث في هذا الموضوع منذ زمن أبعد . وفي عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر أعادت إستراتيجية الأمن الأوروبي لعام 2003 تصنيف الدول الهشة على أنها قضية أمنية.وجاء بعد ذلك الإجماع الأوروبي بشأن التنمية لعام 2005 م الذي اعتمده المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي كل من المفوضية ليتفق على خمسة تحديات خمسة من بينها هشاشة الدولة من دلك الوقت أصبح لموضوع التنمية أولوية في الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي.

كما تأتي هده المبادرة لمواجهة التحديات في منطقة الساحل الإفريقي لدا حاولت معالجة ما يلي أن الأمن والتنمية في الساحل لا يمكن فصل بعضهما عن بعض،فالتركيز على الأمن الذي هو محور بقاء الدول و التنمية هي محور استمرار هده الدول، فدول الأوروبية تحاول من خلال هده الإستراتيجية مساعدة تلك البلدان في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب وعلى الجريمة المنظمة و على الهجرة الغير شرعية و على النزاعات التي تعرفها المنطقة و من جهة أخرى لضمان الاستقرار و الاستمرار للأمن لابد من تحقيق التنمية.[3]من خلال تحقيق نمو في اقتصادياتها، وتخفيف من نسبة الفقر القضاء على ازمة الغداء، بمعنى لا يمكن تحقيق تنمية دون أمن و لا العكس لدا ركزت على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة، كما **ان** هده الإستراتيجية من اجل تحقيق الأمن لطرفين اي الطرف الأوروبي و دول الساحل الإفريقي [4] لدا حاولنا ان نحلل هده الإستراتيجية بالتركيز على مرتكزات الأمن و على مرتكزات التنمية.

الفرع الأول: المرتكزات الأمنية في مبادرة الاوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي

للتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية و تجاوز التحديات الأمنية العابرة للحدود حاولت الإستراتيجية الأوروبية للأمن و التنمية التركيز على:

---

[1] Bérangère Rouppert، **La Stratégie de l'UE pour le développementet la sécurité au Sahel 2011-2013 :Des efforts continus à pérenniser**، (Bruxelles: Note d'Analyse du GRIP17 ،avril 2014) ،P1

[2] الاتحاد الاوروبي ،المرجع السابق ،ص119

[3] **"اوروبا أمنة في عالم افضل :تقرير الاستراتيجية الأمنية الاوروبية** "، المرجع السابق

[4] Myrto,"**The eu strategy for the sahel : a new turn in eu external action ?",** (january 2013) ,P 1 .

- تقوية القدرات الأمنية للدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص،
- محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية[1]
- دعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه التحديات الخطيرة.
- أن كل دول الإقليم ستستفيد من بناء قدرات معتبرة في الرؤية الأمنية وتطوير التعاون الأمني من خلال تدريب الجيوش الصفقات. العسكرية إلى غير دلك[2].

الفرع الثاني : المرتكزات التنموية في مبادرة الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي

المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- المساهمة في الاقتصاد العام و خلق فرص اقتصادية
- تقديم الخدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا و تقديم رؤية حول التشغيل للمجموعات المهمشة اجتماعيا.
- القضاء على ازمة الغداء

❖ **التنمية الاجتماعية**

تتجلى التنمية الاجتماعية من خلال مايلي:

- تعزيز ثقافة التعاون و التضأمن بين شعوب دول الساحل الإفريقي
- القضاء على الامية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية.

❖ **التنمية السياسية:**

تتجلى التنمية السياسية فيما يلي:

- تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي
- اصلاح مؤسسات الدولة لتتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية،

[1] *Daniel Fiott, Hans Hoebeke,"*،**THE CRESIS WHERE DO EUROPEANE AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS** *",* POLITY DRIEF*, N 2 (match 2013)*،*p 25*

[2]" security council in presidential statement on sahel" ،***www .un .org*** 12/ 04/2014 20: 40

- ترسيخ حكم الراشد وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء،وتطوير قدرات المؤسسات عادة إنشاء أو تقوية حضور إدارات الدولة، خصوصا في الشمال المالي والنيجري .
- المستوى السياسي والدبلوماسي : تطوير رؤية مشتركة و إستراتيجية من قبل الدول الشركاء لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتعامل مع التحديات التنموية عبر إقامة حوار دائم على أعلى المستويات و مخاطبة الشركاء المعنيين بما في ذلك دول المغرب العربي [1]والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في الساحل.

يمكن ان نقول ان الإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي تطبيق او محاولة تطبيق الاتحاد الأوروبي المقاربة الأمنية الحديثة هي مركبة بين الأمن و التنمية ،لان الأمن لا يتحقق بالبعد العسكرى فقط وقوة الدولة ليست في الجانب العسكري حيث يربط الاتحاد الأوروبي نجاح هده الإستراتيجية بمدى تطبيق الأمن و التنمية معا لدا يبادر الي دهني تساؤل هل نجحت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في توجهها هدا في ظل تأثير التحولات الدولية الراهنة ؟ و هدا ما سوف نجيب عنه في هدا الطرح.

المطلب الثاني : المساعدات المالية الأوروبية لدول الساحل الإفريقي

خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ 337 مليون أورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012 م،هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون أورو موجهة لكل من بوركينافاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد.كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون أورو من الصندوق الاضافي توزع على ست دول إفريقية و هي :موريتانيا بمبلغ 13 مليون أورو ،بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون أورو ،مالي ب15 مليون أورو ،النيجر ب42,5 مليون أورو ،التشاد ب 35 مليون أورو و السنغال ب5 مليون أورو.

في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية (2007-2013) وحده، تم تخصيص أكثر من 1.5 مليار دولار لهذه البلدان الثلاثة موريتانيا والنيجر ومالي بشكل رئيسي لدعم الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة وعملية اللامركزية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية و التنمية الاقتصادية و البنى التحتية.

[1] **Security and developement in the sahara international peace institute, op.cit.**

جدول رقم : 7 الإسهامات المالية الأوروبية لدول الساحل الإفريقي [1]

	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

المصدر: شمسة بوشنافة، ،مرجع سابق.

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6.7 مليون أورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية. (Le système d'information de la police d'Afrique de l'ouest.)

وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس(البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و 2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية. وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية، تم أيضا طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011[2]

إن الاتحاد الأوروبي هو أحد الموفرين الرئيسيين للمعونة من أجل التجارة، وهي مبادرة واسعة النطاق تشجع على تقديم المساعدات لتعزيز التجارة ووضع سياسات تجارية، وكذلك إنشاء بنى تحتية تتعلق بالتجارة، لذلك فحتى لو لم تكن هذه المبادرة موجهة تحديداً إلى البلدان الهشة، فإنها ذات صلة بالبلدان الهشة نظراً

[1] "**The European Union and the Sahe**", European UnionREPORTreliefweb: **www.int/report/mali**/ in 23/02/ 2014 at 12:50

[2] شمسة بوشناقة، المرجع السابق.

للخصائص الهيكلية لهذه البلدان .وفي عام 2007 م اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية للمعونة من أجل التجارة، .وأهداف هذه الإستراتيجية هي تمكين البلدان الساحل الإفريقي، من استخدام التجارة بشكل أكثر فعالية لتعزيز النمو وفرص العمل والتنمية والحد من الفقر وتحقيق أهدافها التنموية."وتشتمل هذه الإستراتيجية على زيادة التمويل المخصص للمساعدات المتعلقة بالتجارة إلى 2 مليار يورو سنوياً بحلول عام 2010 كما أنها تعتزم زيادة التركيز على مصالح الفقراء، وزيادة قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وفقاً لمبادئ فعالية المعونة،

ومن الأهمية بمكان معرفة العلة وراء المعونة من أجل التجارة وهي مساعدة البلدان النامية منها دول الساحل الإفريقي على الاتصال بالسوق العالمية لأن معالجة قضايا" ما وراء الحدود والقيود التي يفرضها ضعف البنية التحية هي أهداف طويلة الأجل.

و في هدا المجال فإن الاتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الضغط على دول الساحل الإفريقي من أجل التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة. وتواجه المفاوضات مع إفريقيا صعوبات جمة بسبب أن هذه الاتفاقات لا تتماشي مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنموية الإفريقية **و** هده المعونة المقدمة في مجال التجاري لابقاء سوق الإفريقية عموما و دول الساحل خصوصا سوق استهلاكية للمنتوجات الأوروبية، و دليل دلك ان هده المعونات ليست مقدمة بالتساوي لكل دول الساحل الإفريقي بل هي خاضعة لشرط الانتقاء اي ان هده المعونات تقدم للدول التي تتجاوب مع شروط الأوروبية.و من خلال تطور التحديات الأمنية الاخيرة اتجه الاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة غذائية خطيرة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تحسين القدرة على التكيف على المدى الطويل في المنطقة هذا يمثل فرصة كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتنفيذ البرامج من خلال ربط التنمية بالأمن من خلال زيادة مساعداته لمنطقة الساحل :السنغال وغامبيا وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد ونيجيريا يتطلب التطوير والتنمية مستدامة شاملة الاستراتيجيات بتوفر تطوير" الاقتصاد الأخضر "للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي من اجل القضاء على ازمة الغداء[1]. و لحل ازمة الغداء زادت المنظمات تمويل الاتحاد الأوروبي أيضا بمقدار 40 مليون دولار ليصبح الإجمالي استجابة لأزمة الغذاء الساحل 337 مليون دولار ان الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في هدا الاطار تحاول تطبيق المقاربات الما بعد وضعية في الأمن

[1] مجموعة خبراء ،**االشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الاوروبي و الدول الإفريقيا مواجهة التحديات الحالية و المستقبل معا**، (لكسمبورغ :ددن،2011)،ص ص 65 66

من خلال محاولة القضاء مثلا على ازمة الغداء، فهي تدخل في اطار الأمن الانساني اي تدخل في اطار أمن الفرد

المطلب الثالث: إجراءات أوروبية في مكافحة الهجرة الغير شرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب في الساحل الإفريقي

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م أصدر رؤساء دول الاتحاد خطة عمل ضد الإرهاب التي تحتوي على مخطط واسع لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وهي تدعو الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على خمس قضايا

- تعزيز تعاون الشرطة وتطوير الصكوك القانونية الدولية
- إنهاء تمويل الإرهاب
- تعزيز الأمن الجوي
- تنسيق العمل عالمي للاتحاد الأوروبي
- لتعزيز التعاون داخل الاتحاد الأوروبي [1]

وأن مشاريع اتفاقيات تشمل أهم المبادرات في هذا المجال اعتماد قرار بشأن مكافحة الإرهاب، واعتماد مذكرة اعتقال المشترك، وزيادة دور الشرطة، ففي 19 سبتمبر 2001 م اقترحت المفوضية الأوروبية إطار قرار بشأن مكافحة الإرهاب[2]، والتي دخلت حيز التنفيذ في العقوبات الجنائية للإرهاب في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع هذا الإطار، اعتمد الاتحاد الأوروبي قائمة مجموعات والأفراد الذين يشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية.ستواجه قائمة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي الآن اتهامات جنائية مماثلة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[3].

ولاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس البعثة المدنية في الساحل، وتم تمكين هذه البعثة بمهمة محاربة الإرهاب. PESDC وذلك ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركةEUCAP والجريمة المنظمة، إلى جانب مواجهة المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي والأزمة الغذائية

[1] " **اوروبا أمنة في عالم افضل :تقرير الاستراتيجية الأمنية الاوروبية** "، المرجع السابق.

[2] "**IMPLEMENTING THE UN GLOBAL COUNTER-TERRORISM STRATEGY IN NORTH AFRICA**،"BACKGROUND PAPER،24-25 (MAY 2010)،p 4.

[3] Nora Bensahel ،**Cooperation With Europe, Nato, And The European Union**(،RAND ،2003) ،P 120.

التي تهدد معظم دول المنطقة.أمام حقيقة التباين في التصورات بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بخصوص قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجي .

وأشار المسؤول الأوروبي إلى أن القادة اتفقوا على إنشاء إطار تنفيذي في النصف الأول من العام 2013م؛ حيث إنه بعد إنشاء آلية المراقبة البنكية سوف يكون هناك إمكانية لإنشاء آلية لإعادة رسملة البنوك، وسوف تكون هناك حاجة إلى آلية واحدة للقرار مع الصلاحيات اللازمة وتوفير الضمانات المطلوبة، وسوف تقدم المفوضية الأوروبية مقترحات حول هذا الصدد في عام 2013،.تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لدول الساحل والصحراء في حربها ضد الإرهاب وعمليات الاختطاف.وأوردت صحيفة لوموند بيانا أصدرته ممثلة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية كاثرين أشتون يوم 2 ديسمبر 2012 قالت فيه إن المجموعة المكونة من 27 عضوا ستدرس طرق مساعدة موريتانيا ومالي والنيجر لتعزيز قدرتها على مواجهة الإرهاب.ومع انطلاق الحرب الغربية على الإرهاب ؛زادت هواجس أوروبا حيال الهجرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمن ما تحمل عناصر إرهابية،وبدأت الرحلة الأوروبية نحو تشديد قوانين الهجرة، بما يكفل تضييق الفرص أمام القادمين من إفريقيا.و لكن سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرّية، فالمهاجرون من دول الساحل الإفريقي الذين لا يرون أمامهم أفقاً آخر غير الهجرة ؛ لم يجدوا لهم سبيلا سوى سلوك التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية، ولم يعد الأمر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها هذا المهاجر، أو أولئك المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شبكات منظّمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغدي إجراماً عابراً للحدود يصعب التحكم فيه.وبالمقابل في أوروبا ؛ تجاوز الأمر الإجراءات القانونية إلى ما يشبه العمليات الحربية التي يخوضها تحالف من الدول الأوروبية، ينفق عليها أموالاً عظيمة، ويستخدم فيالق من حرس الحدود، وأجهزة إنذار مبكر لرصد أي تحرك باتجاه سواحله. وبشكل يشبه سياسة أمريكا في حربها على الارهاب [1].فالاتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب , وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية. وفي وقتنا الحالي، يميل طلب الهجرة من جنوب إلى شمال البحر الأبيض المتوسط إلى الارتفاع إنّ هذه التهديدات، استوجبت على الاتحاد الأوروبي التفاعل معها في حيّز من التعايش والتصادم؛ فإذا كان الأول قد تطلّب خلق ميكانيزمات أمنية ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي، فإنّ التصادم استدعى إيجاد آليّة عسكرية(أو تفعيل

[1] أحمد إسماعيل، المرجع السابق،ص 82 .

الموجودة) لمواجهة هذه التهديدات إمّا في مواطنها عبر الفعل ورد الفعل أو وقائيّا عن طريق احتوائها قبل وقوعها[1] لذا عملت الاتحادية الأوروبية تقديم دعم لوجستيكي لدول الإفريقية بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص لزيادة فعالية قدرتها على مراقبة الشواطئ ودعم قدرات الحراسة والمراقبة على النحو التالي:

- إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، حيث يحتجزون فيها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد تعرضت هذه المراكز لانتقادات العديد من المنظمات الإنسانية، حاولت الدول الأوروبية باقتراح من ألمانيا نقل هذه المعسكرات إلى دول الشمال الإفريقي لكن الفكرة لم تلق قبولاً من هذه الدول.
- الترحيل، وهو يعني إرجاع ع المهاجر من حيث أتى وتشير الإحصائيات إلى أن من عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف لقوا حتفهم أثناء محاولاتهم العبور إلى أوروبا وذلك استناداً إلى إحصاءات منظمات غير حكومية.
- الاتفاق الأمني حيث أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة تعاون مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل المكافحة وذلك عبر الدعم اللوجستي وتنظيم الدوريات المشتركة ولكنها تظل محدودة ولم تقدم الحل المناسب من أجل وقف تيار الهجرة.
- تشديد الحراسة: لقد نفذت الدول الأوروبية المتعاونة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتأمين الحراسة والحماية لحدودها عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة[2]. بالرغم من الجهود المبذولة نحو تأسيس نظام اللجوء الأوروبي المشترك بحلول نهاية 2012، ما زال المهاجرون وطالبو اللجوء يعانون من فجوات في الحصول على اللجوء وظروف استقبال واحتجاز سيئة، بما في ذلك الأطفال.

وفي أبريل 2014 اعتمد الاتحاد الأوروبي إستراتيجية التعامل مع ضغوط المهاجرين التي تقدم بالتفصيل مجموعة واسعة من الخطوات، بما في ذلك تعزيز قدرة البلدان خارج الاتحاد في التحكم في حدودها وقدرة هذه البلدان على توفير الحماية للاجئين أو الحماية الإنسانية للأفراد الذين قد يسعون للسفر إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وافق وزراء الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي على اقتراح يسمح للدول الأعضاء بالعودة لفرض إجراءات الرقابة والسيطرة على الحدود داخل منطقة الشنغن منطقة تنقل حر بين دولة من الاتحاد الأوروبي ودول

---

[2] Nicole GNESOTTO, " **European defense: a proposal for a white paper**", p-p18-23 www.iss –eu.org. 23/04/2013

[2] **تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية**، متحصل عليه:.../www.eesc.europa.eu تاريخ دخول الموقع 2014/06/12 الساعة 20:34

أخرى . في حال أخفقت إحدى الدول في حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. كانت هناك مخاوف مستمرة من أن الدول، بما فيها فرنسا، وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، توظف التصنيف العرقي لإجراء عمليات تفتيش انتقائية عند الحدود الداخلية[1]. إضافة إلى المعالجات الأمنية الوارد ذكرها تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى أهمها: بنك المعلومات الأوروبي الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع والعين لسهولة التتبع فيما بعد. وركز المجلس على ثلاث ركائز:

1) تقوية حوكمة شنغن.

2) الشراكة الجيدة مع دول جنوب من بينها دول الساحل الإفريقي .

3) سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعية وضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

نلاحظ ان الاتحاد الأوروبي هو جد صارم خصوصا في قضية الهجرة الغير شرعية و ازدادت هده السياسة البوليسية خصوصا بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و بعد الازمة المالية و هدا لعدة اعتبارات منها انه هو مصدر و نبع للتهديدات الاخرة اي بالهجرة يكون هناك ارهاب و يكون هناك الاجرام بمختلف انواعه. و تناقش هده القضايا حتى على مستوى العلاقات الأورومتوسطية و كدلك على مستوى المبادرة 5+5 التي من العادة تناقش قضايا دول الاعطاء في مثل هده المبادرات والشركات[2].

ففي ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فإن موقف الاتحاد الأوروبي مرشح لمزيد من التفاعل مع التطورات التي تحدث على الأرض .خصوصا إذا وضعنا في الحسبان قدرة فرنسا على تعبئة الاتحاد الأوروبي بالنظر للمساهمة التاريخية لفرنسا في مسيرة الاتحاد الأوروبي ؛ وهو الذي سيمكن الجانب الفرنسي من التأثير على سياسة أوروبا في مجال تدخلاتها الدولية وبالضبط داخل الساحة الإفريقية، فقد نجحت باريس في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي إقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال الأمن وإدارة الأزمات كالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي .

الاتحاد الأوروبي أضحى معنيا بتطورات الوضع داخل مالي، فعامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب (إسبانيا، إيطاليا،البرتغال)...، سيحتم على هذا الأخير نوع من التواجد ومراقبته للوضع، لأن ذلك سيكون

---

[1] الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق

[2] Mohamed Saïb Musette ET AUTRE، **les migrations et ledéveloppement au Maghreb Central**، (Genève,: BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL2006،) ،P15

أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا والتي تهدد استقرار أوروبا وعلى رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط

و من اجل كل هده الإجراءات الاتحاد الأوروبي يستند في مجالات الأمن على كل من : حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اتحاد أوروبا الغربية [1].

وملخص الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب والهجرة و الجريمة المنظمة هو أن الاتحاد مستمر في المساهمة عبر خطته الداخلية في الأمن العالمي وتطوير الإستراتيجية الأممية لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والكوكايين الذي ينتج في أمريكا اللاتينية ويصدر إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا وهو أولية بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي أطلق مبادرات مهمة في هذا الميدان، والتطور المشابه في تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين (كالولايات المتحدة)تجنبا لتداخل الإجراءات والبرامج في الإقليم الذي يمكن أن يطبع الإقليم .تنسق الدول والاتحاد الأوروبي في بناء قدراتهم ونشاطاتهم وتتبادل المعلومات العملاتية في الإقليم عبر المركز البحري للتحليلات والعمليات لمكافحة المخدرات، والبرنامجين الأوربيين في السنغال و غانا، إضافة وظائف المجلس أجاز خطة العمل الموجهة الموجه لتحسين التعاون ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصا تجارة المخدرات الموجهة إلى غرب إفريقيا. وقد وقع الاتحاد الأوربي الاتفاقية الدولية لمحاربة الاتجار بالمخدرات واعتراض طرق الكوكايين والهروين .و من خلال عرضنا لمختلف هده الاجراءات التي تتبعها أوروبا او المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة التحديات العابرة للحدود تركز على الجانب الأمني، فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين على شواطئ خمس دول شمال إفريقية. وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير نظامى، مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخراً في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين المحتجزين في أوروبا.

[1] حسين حافظ، "**الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**"، دراسات دولية ،العدد 46 ،ص **141** .

المطلب الرابع : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الوطنية و الإقليمية لدول الساحل الإفريقي

رحبت الدول الأوروبية بالمبادرات الوطنية و الإقليمية حيث شرعت بلدان منطقة الساحل الإفريقي في إجراء مجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المزمنة المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، مع أن حجم هذه التحديات يتفاوت من بلد لآخر. وتدخل هده الإصلاحات في إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول الأوروبية لدول التي تقوم بالإصلاحات.

الفرع الأول : : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الوطنية لدول الساحل الإفريقي

اولا:النيجر

ففي اطار العلاقة الأوروبية النيجيرية اطلقت نيجر 2011 المبادرة المعروفة على نطاق واسع باسم "N3"، "**أبناء النيجر يطعمون أبناء النيجر**" المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية [1]و في عام 2012 أطلقت حكومة النيجر "**إستراتيجية تنمية وتأمين مناطق الساحل الصحراوية في النيجر** "ووضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب لمعالجة انعدام الأمن الداخلي والرد على الأزمة في منطقة الساحل، و في اطار تطور الاوضاع في مالي سمح الرئيس بنشر بعثة مدنية للاتحاد الأوروبي CSDP الساحل في النيجر قال الرئيس النيجري أيضا **"أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من قبل الاتحاد الأوروبي وغيرها للمساعدة في احتواء التهديد الجهادي في مالي"[2]**. و هدا يرجع لقلق النيجر من تطور الاوضاع لأسباب عديدة، نظرا لقربها من المناطق المتضررة من النزاع بحيث تلقت النيجر تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. وفي ظل إستراتيجية التعاون الأوروبي مع النيجر تم نشر بعثة مدنية CSDP إلى النيجر ومن المتوقع ان تستمر عامين حيث يقدر صيف عام 2012. EUCAP الساحل النيجر بميزانية تبلغ نحو 8700000 دولار في السنة الأولى. لتعزيز قدرة قوات الأمن في النيجر لمواجهة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال التدريب والتوجيه وتقديم المشورة. للحد من هجمات القاعدة في المغرب الإسلامي المتكررة على المواطنين الأوروبيين [3]. سيضم EUCAP الساحل النيجر خمسون موظفا دوليا في القدرة التشغيلية الكاملة، ومعظمهم من القضاء المدني وخبراء الشرطة جزءا لا يتجزأ ضمن وفد الاتحاد الأوروبي.

و يمكن القول ان هدا المبلغ الموجه لنيجر يعبر على سياسات الانتقاء الأوروبية بحيث تمثل نيجر منبع نفطي (دالتا نيجر) للدول الأوروبية.

---

[1] مجلس الأمن ،**الحالة في منطقة الساحل**،(نيويورك:الامم المتحدة،2013)،ص6 .

[2] Oladiran Bello ،**Quick Fix orQuicksand? Implementing the EU Sahel Strateg**، (SPAIN:*FRIDE*، *2012)*،*P6*

[3] Oladiran Bello، ibid ،*P6*

ثانيا :بوركينا فاسو

التعاون الثنائي لبوركينافاسو مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقوم أساسا حول قضايا التنمية مثل توليد الطاقة والكهرباء و الإستراتيجية الاتحاد الأوروبي يعترف بنشاط بوركينا فاسو من خلال اسهامها و دورها في وضع الخطوط الأمامية في مكافحة الإرهاب في المنطقة، ان المساعدات الأوروبية لبوركينا فاسو هي قليلة مقارنة بالدول الاخرى ومع ذلك، فإن بعض التقديرات تضع الآن عدد اللاجئين الماليين في بوركينا بوركينا بحوالي 62،000 دولار. فوزع الاتحاد الأوروبي مساعدات إلى مخيمات اللاجئين في بوركينا فاسو التي كانت سبب في خلق توترات بين اللاجئين والسكان المحليين – الذين يعانون أيضا من نقص في الغذاء ولكن لا يتلقون أي مساعدات

ثالثا:نيجيريا

مارس 2012 عقد حوار نيجيريا والاتحاد الأوروبي في أبوجا. ومع ذلك النهج الضيق للاتحاد الأوروبي استخدام مساعدات التنمية لتحسين الحكم في نيجيريا قد تحتاج إلى مجهودات عديدة لمعالجة عدم المساواة والمظالم الاقتصادية في الشمال و مواجهة الارهاب حيث يوجد خطط للشراكة الإستراتيجية بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي مثل خط الانابيب حيث حرص الطرف الأوروبي تفعيل هذه الخطط في المجال الحيوي لكلا الشريكين والأمن في منطقة الساحل[1] و في ظل الأزمة مالية والاستجابات الإقليمية لبوكو حرام في نيجيريا، نضمت نيجيريا في نوفمبر 2011 لعقد تعاون أوثق مع الاتحاد الأوروبي والجزائر العاصمة أبوجا، يرافقه دعم أكثر قوة إلى الجماعة، من شأنه أن يعطي دفعة قوية لإستراتيجية الساحل وتحسن إلى حد كبير التعاون الإقليمي.

و من خلال ما طرحناه من مبادرات وطنية هي كلها مبادرات تشمل دول الساحل الإفريقي التي تواجه تحديات مشتركة لكن تفاعل دول الأوروبية مع هده الدول قد يختلف من دولة إلى اخرى حسب مصالح الدول الأوروبية في تلك الناطق.

[1] محمد عاشور مهدي،" **إفريقيا و الحرب على الارهاب**" ،قراءات إفريقية ،ص 33

الفرع الثاني : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الإقليمية (الجزائر و منظمات الإقليمية)

نتحدث على المبادرات الإقليمية كالجزائر و الاكواس والاتحاد الإفريقي

أولا : دعم المبادرة الجزائرية

إن التواصل الجزائر مع الاتحاد الأوروبي حول الساحل الإفريقي في ظل التطورات الدولية الراهنة يعرف تجاوب بين الطرفين عكس السنوات القليلة السابقة و هدا الاهتمام الأوروبي بالجزائر يرجع للعديد من المعطيات

التقارب الجغرافي مع دول الساحل الإفريقي و لا يفصلها عن أوروبا سوى البحر الأبيض المتوسط وتقول الباحثة إيلين لابسيون من جهة:

" **إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، مع ذلك فإن البحر يوجد بالقدرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعها**".[1]

إن الجزائر بصفتها البلد المجاور لدول الساحل الإفريقي قد حافظت على موقفها المعروف بتفضيل الحل الدبلوماسي السلمي للمنطقة ،إن الجزائر قد تبنت دائماً الحلول الديمقراطية المبنية على مبدأ التفاوض معتمدتا على:

- عدم التدخل في شؤون الدول بأي صفة
- عدم المساس بالحدود خاصة الموروثة عن الاستعمار
- اعتماد على مبدأ حسن الجوار [2]

ان الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر فالجزائر تواجه تحديات كبيرة على حدودها الجنوبية منها المد الإرهابي . تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية فالجهود الجزائرية والإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.و من اهم المبادرات الجزائرية لمنطقة الساحل

[1] السيد ياسين، " **أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد 118، (أكتوبر 1994)، ص. 97.

[2] مبروك كاهي، "**منطقة الساحل الإفريقي بين صراعات القديمة و التحديات الحديدة**"،متحصل عليه:www.academia.ed تاريخ دخول الموقع :2014/07/12 الساعة :23:00

الإفريقي هي إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة في تمنراست 21 افريل 2010 تتضمن كل من الجزائر مالي نيجر و موريتانيا اي دول الميدان تتداول عن رئاستها دول الأعضاء من مهامها القيام بعمليات بحث و تحديد تواجد الجماعات الإرهابية و كشفت وزارة الدفاع في الجزائر عن وجود مطارات جاهزة في جنوب الجزائر تضمن طلعات عسكرية للعديد من المروحيات المخصصة للاستطلاع و المناورة و القتال ،وضعت تحت تصرف لجنة الأركان . كما ان الجزائر عملت الدور الوسيط بين الفرقاء في شمال مالي مفضلة الحل السلمي الدبلوماسي وهذا في سياق إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب من اجل تحقيق السلام و الأمن في المنطقة. [1]

و أصبحت التجربة الجزائرية مفتاح الحل بمنطقة الساحل و الصحراء الغارقة في أتون الحرب و الفوضى و النشاط المتزايد للتنظيمات الإرهاب.[2] و في اطار مواجهة التحديات الأخير في الساحل الإفريقي كان تاريخ 12 و 13 سبتمبر 2012 هو موعد لعقد الندوة الجهوية لإفريقيا الشمالية وبلدان الساحل بالجزائر بمشاركة تونس وليبيا والمغرب ومصر وموريتانيا وبوركينافاسو. وهي ندوة نظمتها الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكان الهدف من هذا اللقاء مواجهة تزايد النشاط الإرهابي وانتشار الأسلحة القادمة من ليبيا وظهور مجموعات إرهابية جديدة التابعة لشبكة القاعدة بالمغرب الإسلامي[3]. وهذا من خلال قيامها بدور الوسيط في حل ومعالجة الوضع في الساحل الإفريقي وهو الموقف المبني على التعاون والدعم الأخوي والرافض للحلول العسكرية المحضة والاستثنائية المعتمدة على علاقات القوة والتي يمكنها أن تحل المشكل مؤقتا دون أن تقضي على جذور الأزمات مستقبلا.

إن الجزائر ورغم تعرض موقعها البترولي بتقنتورين في 17 جانفي 2013 لهجوم إرهابي قد جعل الجزائر تسارع إلى البحث عن حل سلمي وتهدئة الأوضاع بالمنطقة من خلال بيان لوزارة الدفاع دعت الجزائر دول الساحل الإفريقي إلى تعزيز التعاون و المساعدة المتبادلة و العمل المسبق لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة فالتحولات الاخيرة في المنطقة بعد سقوط نظام معمر القدافي، و ما تبعه من اثار على دول الجوار منها الجزائر حيث صرح معهد "روفس" بأن الحرب في ليبيا وسيطرة الإسلاميين على إقليم أزواد المنطقة خصوصا ما أعقبه التدخل الفرنسي في مالي، كلفا الجزائر أكثر من مليارى دولار ا و كنفقات مباشرة صرفت لنقل قوات عسكرية وأمنية كبيرة، وإنشاء قواعد دائمة لها في الحدود الجنوبية والشرقية. إلى

---

[1] ظريف شاكر،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الإفريقية** ،مذكرة ماجستير علوم السياسية(جامعة حاج الخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2008 2010)،ص .101.

[2] بوحنية قوي ،"**إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"،متحصل عليه : ***WWW.EL-HOURRIA.COM تاريخ دخول الموقع*** **:2014/11:09 الساعة 15:20**

[3] **يحيى زبير،الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل :منع الحرب ومكافحة الإرهاب،تقرير،الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،نوفمبر2012 ، ص4.**

رفع نفقات التسلح وأعادت الجيش الجزائري إلى واجهة الأحداث وقال مستشار الرئيس الجزائري للشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب **رزاق بارة" إن بلاده من حقها اتخاذ كل التدابير التي تحفظ أمنها لكنها تدعم جهود عودة الأمن والاستقرار في ليبيا وفق إستراتيجية مبنية على التعاون في إطار المجموعة الدولية**" و قال" **ان الجماعات المسلحة تتطور وتجمع أسلحة وتستعد ربما للعب دور في عدم الاستقرار في المنطقة ومن حق الجزائر أن تأخذ مجموعة من التدابير الاحتياطية التي تسمح بالحفاظ على الأمن في إقليمها وفي المنطقة مع دعم كل الجهود التي ستأتي بالاستقرار والأمن في ليبيا الشقيقة**".[1] من بين هده التدابير الاهتمام بالجانب العسكري.

في إطار تعزيز شراكاتها الأمنية أعلنت وزارة الدفاع عن طريق ممثلها الأمين العام للوزارة اللواء محمد زناخري قد شارك بغيماريش بالبرتغال في الاجتماع التاسع لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة "5+5* دفاع" الذي تُوّج بالإمضاء على بيان مشترك يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط، ولفتت الوزارة في بيان إلى أن هذا الاجتماع "الذي خُصص لتقييم حالة التعاون في إطار المبادرة "5+5 دفاع" من خلال النشاطات المجسدة، والمصادقة على مخطط العمل لسنة 2014، وقد لمّح بيان لوزارة الدفاع الفرنسية لأن هذا الاجتماع فتح النقاش حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، ومن غير العادة أن يتباحث تجمع الخمسة زائد خمسة هذا المحور، وقال بيان الفرنسيين: إن "**اللقاء سيعرف عرض استراتيجيات التعاون في إطار مجموعة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات في الساحل**"[2].

ذكر بيان وزارة الدفاع الفرنسية أن من بين اللقاءات الثنائية، على هامش الاجتماع التاسع في البرتغال، لقاء بين الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني اللواء محمد زناخري و الوزير الفرنسي المكلف بقدماء المحاربين، وأضاف: إن مبادرة الدفاع 5+5 "أصبحت المبادرة الأكثر فعالية للتعاون متعدد الأطراف من الدفاع في غرب البحر الأبيض المتوسط، وإن كل اجتماع من اجتماعاتها له طبيعة لا تتجزأ من الأمن الجماعي والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية".من جهة أخرى تبنت الجزائر مواقف أكثر إستراتيجية ترتبط

---

[1] "**الجزائر تدعو دول الساحل الإفريقي الى مزيد من التعاون لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة**" ، متحصل عليه : ***www.ar.algerie360.com تاريخ دخول الموقع 2014/06/12 الساعة 20:40***

[2] بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا ،قراءات إفريقية،4 فبراير 2014، متحصل عليه: http://www.qiraatafrican.com/ تاريخ دخول الموقع :2014/05/06 الساعة 22:30**

*هي مبادرة تجمع بين خمسة بلدان من شمال غرب البحر الأبيض المتوسط: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال، وخمس دول من جنوب غرب البحر المتوسط: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس

بالأمن في منطقة الساحل وإفريقيا؛ إذ أكد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، السيد إسماعيل شرقي، أنه يجري حاليًا على مستوى المفوضية الإفريقية التفكير في تشكيل قوة عسكرية إفريقية قادرة على التدخل بسرعة للتصدي للاعتداءات الإرهابية واسعة النطاق التي قد تُرتكب ببعض بلدان القارة.

اتساع دائرة الانشغال بقضايا الساحل الإفريقي ليس في مختلف المبادرات المشتركة و دليل دلك اهتمام مبادرة 5+5 بقضية الساحل الإفريقي.

أما في محور التعاون الأمني "الجزائري–البريطاني"؛ فقد شهدت الأشهر الأولى من سنة 2013، تقاربًا أمنيًا واستخباراتيًا أكبر بين لندن والجزائر، إلى جانب دعم العلاقات السياسية و الاقتصادية، بدليل برمجة زيارة ثلاثة وزراء ويُعتبر زيارة داروش لثاني مرة من قبل دافيد كامرون خلال أقل من ثلاثة أشهر إلى الجزائر مؤشرًا واضحًا لعزم لندن توثيق علاقتها مع ما تعتبره أهم دولة محورية في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة وأن لندن أبدت استعدادًا لدعم التعاون العسكري أيضًا من خلال تزويد الجزائر بمعدات عسكرية في سياق برامج عصرنة الجيش الجزائري، كما تتقاطع مواقف الطرفين فيما يتعلق بالرفض المبدئي لدفع الفدية.

تعتزم بريطانيا إعطاء دفع قوي لمحاربة الإرهاب وتبادل المعلومات على مستوى مصالح الاستعلام، خاصة بعد حادثة الاعتداء على مركب الغاز بتينتورين في عين أنماس في بداية العام الماضي، التي سجلت فيها بريطانيا خسائر لدى الطاقم التابع لبريتيش بتروليوم، الذي كانت الشركة البريطانية "ستيرلينغ" مكلفة بحماية مواقع عمالها، هذه الأخيرة قامت بإبرام اتفاق شراكة مع الشركة أوليف المتخصصة في تأمين المواقع الإستراتيجية والأشخاص.

فدور الجزائر لم يكن لفائدة دول الساحل فقط بل كانت له فائدة للدول الأوروبية فتطابقت التقارير التقييمية الأمريكية والبريطانية وأخرى لدول جنوب أوربا استنادا على التقارير الإعلامية للصحف الجزائرية في تصنيف الجزائر كأقوى دول شمال إفريقيا والمغرب العربي في مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات ومكافحة الجريمة العابرة للحدود في مقدمتها الجرائم الاقتصادية[1].

[1] سامر رياض،"**تقارير بريطانية وأمريكية وأوروبية تقييمية تكشف الجزائر أنجح دول المنطقة في مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات**"، جريدة الشروق ديسمبر 2009 .متحصل عليه:http://www.echoroukonline.com/ar تاريخ دخول الموقع 2014/07/29 الساعة 19:30

ثانيا:المنظمات الإقليمية

ا / منظمة الايكواس :

تعتمد إستراتيجية الشراكة بين الطرفين في مختلف المشاريع الاقتصادية المختلفة سواء في ما يتعلق بالجانب التنموي للساحل الإفريقي او فيما يتعلق في الجانب الطاقوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

و يمكن ان نقول ان الايكواس هو احد اهم شركاء الاتحاد الأوروبي و أهم آلية تعتمد عليها أوروبا في تطبيق استراتيجيتها الأمنية وبمختلف جوانبها.

ب/ الاتحاد الإفريقي

وقد استطاع الاتحاد الأوروبي بالفعل تطوير حوار وشراكة حول السلام والأمن مع الاتحاد الإفريقي (AU) يلعب دور المؤيد الرئيسي للهيكل الإفريقي للسلام و الأمن، والذي يشمل الوساطة والإنذار المبكر وبعثات حفظ السلام – ويربط بين مستوى الاتحاد الإفريقي و"الآليات الإقليمية ."وتوفر الإستراتيجية الإفريقية–الأوروبية المشتركة خطة عملها فرصاً لمعالجة القضايا المرتبطة بالهشاشة دول الساحل الإفريقي مثل إدارة الحكم وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي والبنية التحتية أما في الممارسة العملية، فقد كان لها أثر محدود حتى الآن على المستوى القطري، ويعاني تنفيذها من مشاكل مثل تحديد كيفية تمويلها والاختلاف حول قيمتها المضافة الحقيقية.

من خلال عرضنا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي يكن ان نقول انها إستراتيجية تبدو ظاهريا انها تتبنى [1]المقاربة الأمنية الجديدة من خلال تركيزها على الجانب العسكري من خلال تدريب الجيوش حراسة الحدود و الاقتصادي و من خلال المشاريع التنمية و السياسي تهتم بالحوارات و الاجتماعي الاهتمام بالفرد لكن باطنيا عكس دلك تماما فمحرك الإستراتيجية الأمنية الأوروبية يرجع للعامل المصلحة فقط من خلال سياسة الانتقاء إلى غير دلك. و يمكن ان نقول ان الاتحاد الأوروبي يعاني من فجوة في تنفيذ السياسات في البيئات الهشة .وعلى الرغم من وجود مجموعة من الاستراتيجيات ووثائق البرامج لمعالجة الهشاشة ومنع الصراعات ودعم بناء السلام، إلا أن الاتحاد الأوروبي أمامه الكثير من العمل لترجمة هذه التوجهات إلى ممارسة عملية.عند التعامل مع حالات الهشاشة، لا يزال الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تحديد أولويات استراتيجيته الأمنية في الساحل الإفريقي. فعلى الرغم من وصف فشل الدولة بأنه تهديد في إستراتيجية الأمن الأوروبي لعام 2003، فإن المصالح الإستراتيجية الأوروبية الرئيسية في في الساحل الإفريقي لا تزال غير واضحة .وقد أعربت بعض الدول الأوروبية، عن مخاوفها بشأن الدول الهشة في الساحل الإفريقي لأنها تشكل تهديدات مهمة مثل الإرهاب والاتجار في المخدرات وانتشار الأسلحة والاتجار بالبشر. ولكن هذه المخاوف قد لا تكون مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى غياب أولويات واضحة في استراتيجيتها الأمنية نحو الساحل الإفريقي، باستثناء التي تحددها

[1] المرجع نفسه ، ص3

الشراكات على مستوى القارات أو اتفاقية كوتونو للشراكة.في كثير من الأحيان يلقي المسؤولين في البلدان الساحل الإفريقي اللوم على الاتحاد الأوروبي لتناقض سياساته .ودائماً ما تُذكَر العلاقات المبنية على المصلحة على أنها عقبة أمام التنمية .وعلى الرغم من الآليات التعويضية الجديدة، مثل برنامج المعونة من أجل التجارة، فهده الإستراتيجية الأمنية لم تحقق نتائج ملوسة في الساحل الإفريقي لن معالجة هده المناطق يتطلب تبني مقاربة شاملة و لا يمكننا القول كدلك بان الإستراتيجية الأمنية الأوروبية فشلت لانها دخلت حيز التطبيق سنة 2011 و ان اهدافها و نتائجها محددة ما بين 5 سنوات إلى 10 سنوات. كما ان الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ما زالت تكتنفها عدد من العقبات والعراقيل منها :الخلاف بين البلدان الأوروبية حول تحديد الأولويات الجغرافية، ففي مقابل توجه فرنسا نحو الجنوب هنالك توجه ألماني نحو الشرق إلى جانب تباين الأولويات والمصالح السياسية بينها وبين ألمانيا التي تنظر لإفريقيا كرهان مستقبلي لحصولها على مقعد دائم داخل في مجلس الأمن الدولي .ثم معارضة فرنسا لتوجهات الدول الشمالية و الإسكندنافية(الدنمارك، السويد)الغير العارفة بالحقائق الإفريقية.[1]

كما ان الاتحاد الأوروبي يعاني من تحدي دفع الفدية كشف تقرير أمريكي، أن فرنسا تتقدم الدول الأوروبية التي تمول التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي بصورة غير مباشرة، عبر دفع فدية مقابل إطلاق سراح رهائن من مواطنيها تحتجزهم تنظيمات تابعة لتنظيم القاعدة.و أوضح أن تنظيم القاعدة بأجنحته المختلفة، أصبح يخضع منذ 2008 إلى موارد تقدمها دول أوروبية مقابل الإفراج عن رهائنها، بلغت حسب تقدير صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية،ان نسبة 125 مليون دولار بين 2008 م و 2014 م و تضيف الصحيفة الأمريكية، أن تنظيم القاعدة استفاد من إستراتيجية اختطاف الرهائن لتجميع ثروات هائلة، مكنته من انتداب وتدريب و تسليح مجموعاته المقاتلة، الأمر الذي أصبح يشكل خطرا حقيقيا على مناطق مثلا في مالي[2]. ومن ضمن البلدان الأوروبية التي دفعت أموالا للحركات الإرهابية مقابل الإفراج عن رهائنها، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، و النمسا، و أشار التقريرإلى أن فرنسا تمثل الممول الأساسي للحركات الجهادية في إفريقيا بالرغم من الحرب التي تشنها ضدهم في مالي وإفريقيا الوسطى والتصريحات الرسمية النافية لدفع فدية مقابل إطلاق سراح الرهائن. وإن عبرت الخارجية الفرنسية مرارا عن عدم دفعها أي مبلغ للحركات الإرهابية، فإنها اعترفت بالمفاوضات مع المختطفين واحتفظت بسرية محتواها يقول التقرير الذي كشف عن دفع فرنسا وحدها ما يفوق 67 مليون دولار للتنظيمات الإرهابية بين 2008 و 2014 م، و إن ذلك حصل عن طريق كبريات الشركات الفرنسية في صورة هبات يتم تقديمها للحكومات الإفريقية التي تتولى تسليمها للجهة المفاوضة مع الإرهابيين.

---

[1] عبد العظيم جبر حافظ، "**التطورات السياسية في ليبيا على اثر الثورة 2011** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ،العدد، 38، ص. 102 .

[2] انس الصبري، " **تقرير أمريكي: دول أوروبية تغذي الإرهاب أبرزها فرنسا**"، تتحصل عليه:http://www.eremnews.com /، تاريخ دخول الموقع :2014/12/11 الساعة :16:55

المبحث الثاني : انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

يرجع الدور الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من طرف القوى الأوروبية، فركّزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية، وذلك باحتلال عدد من دول إفريقيا من بينها دول مثل: تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، والجابون، والكونغو، وبنين (داهومي)، وبوركينا فاسو (فولتا العليا)،و يمكن القول ان من بين هده الدول المذكورة كانت دول الساحل من بين المستعمرات فرنسية، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا، بحيث كان لهدا الاستعمار الفرنسي نصيب عميق في بعض هذه المستعمرات، خصوصاً في دول شمال غرب إفريقيا[1].

فهدا البعد الاستعماري التاريخي هناك تزايد للمصالح و الاليات المعتمدة عليها الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي بفعل تأثير التحولات الدولية الجديدة التي نحاول التركيز عليها.

المطلب الأول:انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على تزايد مصالح الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الافريقي

الفرع الأول : المصالح الاقتصادية

تزايدت حجم المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي و الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في شقها الاقتصادي، الذي ادى لتزايد الاهتمام بالموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية بشكل عام و الساحل الإفريقي بشكل خاص ، لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية في ظل تزايد التنافس الدولي وعلى سبيل المثال تعتبر النخب الفرنسية إفريقيا بمثابة" chasse gardée" أرض صيد خاصة بهم، ألم يقل الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران صراحة "**إن فرنسا بدون إفريقيا لن يكون لها تاريخ في القرن الحادي والعشرين**"، ولعل ذلك يفسر لنا سر حماسة الرئيس هولاند ودعوته بإقامة تحالف قاري ثنائي يجمع بين أوروبا وإفريقيا، والذي يعبر في أحد جوانبه عن الخوف من تصاعد النفوذ الآسيوي، ولا سيما الصيني، في إفريقيا. لدا تعتبر دول الساحل الإفريقي أهم مستعمرات فرنسا في إفريقيا تسعي لحماية مصالحها في الأولويات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية.من خلال ما يلي:

[1] يوناس بول دي مانيال،"**الدور الفرنسي في إفريقيا..تاريخه وحاضره ومستقبله**"،القراءات الإفريقية،العدد الحادي عشر،(مارس 2010)،ص 61 .

- ✓ تحقيق المكاسب الاستثمارية:حيث تعتبر الاستثمارات الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية، مثل(كوت ديفوار حيث تأكد الاحصاءات بان فرنسا هي اكبر مستثمر و ثاني اكبر مصدر إلى كوت ديفوار و تشير التقديرات ان لفرنسا 800 شركة في البلاد منها 160 شركة تمثل مجموعات اقتصادية فرنسية كبيرة[1].
- ✓ المواد الغذائية : تعتبر دول الساحل الإفريقي منبع للمواد الزراعية.
- ✓ تتمثل دول الساحل الإفريقي اسواق الخارجية للمنتوجات الأوروبية
- ✓ تعتبر دول الساحل الإفريقي منبع لموارد الوقود والطاقة لتنمية الصناعات الفرنسية خصوصا ان فرنسا تعاني من نقص المواد داخل اراضيها ،حيث تأكد الاحصاءات ان فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام والمصدّر الأول للسلع الدول الفرانكفونية تمثل المصالح الحيوية بالنسبة للفرنسيين، حيث تستفيد شركة أريفا من ثلث اليورانيوم من النيجر في تمويل الكهرباء في فرنسا، التي تعتمد بدورها على ما يقارب 70 بالمائة من الطاقة الكهربائية بالاستخدام النووي[2]، وتعمل فرنسا من ناحية أخرى على إنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، مع فرنسا.

و يمكن ان نقول تزايد هدا الاهتمام يرجع إلى العديد من المعطيات الدولية من خلال تجليات العولمة بما تفرضه من الانفتاح الاقتصادي يؤدي لتزايد المصالح الاقتصادية لد الدول الأوروبية و فرنسا بشكل خاص نحو ترويج المنتوجات و كذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 المالية التي أدت لتزايد التنافس نحو مناطق غنية بالثروات التي هي في تزايد ليومنا هدا .

الفرع الثاني : المصالح السياسية

المصالح السياسية و الدبلوماسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة في الساحل الإفريقي والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الساحل الإفريقي، بما يسمح لها بالاحتفاظ على مكانتها، و مصلحة فرنسا تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية ؛ بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في الساحل الإفريقي، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي

[1] " **فرنسا و مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي**" ,تقرير متحصل عليه: ***www , ahram , org تاريخ دخول الموقع 2013/06/16 الساعة 12:13:***

[2] . مصطفى صايج، "**نهاية أم بداية المصالح الفرنسية في الساحل الإفريقي؟**" ،متحصل عليه:http://www.djazairess.com/elbilad/23247 2014/06/12 الساعة :23:40

مناهض للتيار الأنجلوسكسوني – الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحدّ من الهيمنة الأمريكية.

الفرع الثالث :المصالح الثقافية

فرنسا تهدف من خلال الثقافة نشر الفراكفونية في مختلف دول الساحل الإفريقية ،وهدا من داخل اكتساب انتماء ثقافي في هده الدول و كذلك تدخل في اطار التنافس لمواجهة النفود الانجلوساكسوني في الساحل و كل دول الإفريقية لان هدف و مصلحة فرنسا هو التوسع لدول اخرى غير الفرانكفونية مناطق أخرى ناطقة بالانجليزية، البرتغالية، العربية و الإسبانية، من خلال سياسة الانفتاح على الأفاق الجديدة تتفق و ورغبات الأفارقة، خاصة مع تنامي قوة المنظمات الإقليمية و تجاوزها للانقسامات اللغوية.

المطلب الثاني: انعكاسات التحولات الدولية على آليات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

بسبب التحولات الدولية الراهنة حاولت فرنسا رسم إستراتيجية أمنية جديدة في الساحل الإفريقي تتواءم مع المعطيات المستجدة، فالتطورات الدولية اثرت في التوجه الأمني فرنسي، بداية من التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة الامريكية بوضعية القوة العظمى في ظل النظام العالمي الجديد، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص، ويُضاف إلى العامل الأمريكي تواجد اليابان والصين في إفريقيا كلها اثرت في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة، بالإضافة إلى احداث 11 سبتمبر 2001 م التي اعطت الشرعية اكثر للتدخل الامريكي [1]من اجل مكافحة الارهاب في الساحل الإفريقي و كدلك الازمة المالية، كما ان احداث الربيع العربي خصوصا الثورة في ليبيا و افرازاتها على منطقة الساحل الإفريقي[2]. كلها احداث اثرت في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي نلمسه من خلال تفعيل الاليات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] ابراهيم نافع،المرجع السابق،ص 10

[2] حميد دباشي ،المرجع السابق ،ص 14 .

الفرع الأول: الآلية الاقتصادية والعسكرية

الآلية الاقتصادية

تعتمد فرنسا في سياستها الاقتصادية من تحقيق مكاسب اقتصادية في الساحل الإفريقي من جهة و لمواجهة المنافسات الخارجية الكبرى تفعيل ما يلي:

- ✓ بناء شراكات تجارية مع دول الساحل الإفريقي .
- ✓ دعم اكبر الشركات الفرنسية الفرنسية الموجودة في الساحل الإفريقي .
- ✓ تقديم مساعدات لدول الساحل الإفريقي [1] و في هدا الصدد ركز تقرير لجنة الشؤون الإستراتيجية لوزارة الدفاع التي أصدرت في أفريل 2013 «**الكتاب الأبيض للدفاع و الأمن القومي**» عن ربط بين الأمن الأوروبي وتنمية الاقتصاد الإفريقي من خلال تقديم مساعدات لتنمية المنطقة في مختلف المجالات.
- ✓ دعم برامج التنمية مع التركيز على الدول التي لها بنية اقتصادية معقولة.
- ✓ زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا بشكل عام و دول الساحل بشكل خاص وقد رحّبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشّكلت وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها وأهم هذه المنظمات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تعتبر أهم منظمة تعتمد عليها فرنسا في مشاريع الاقتصادية.
- ✓ اعتماد على منظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا، إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الإفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية2، بحيث تتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطي (UDEAC)، ويفيد إنشاء تلك المنظمات الوجود الفرنسي في القارة فمن ناحية، تشترك هذه المنظمات الإقليمية مع فرنسا في تحمل المسئولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا علي تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول، ومن ناحية أخري، وبحكم عضوية هذه الدول في منظمة الفرنك الفرنسي، تستمر فرنسا في التأثير المباشر علي اقتصاد هذه الدول، وبذلك تكون فرنسا حققت

[1] "**السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولاند**"،جريدة الشعب ،العدد9761 ،جوان 2013 متحصل عليه: http://www.alarab.co.uk/ تاريخ الدخول للموقع :2014/10/10 الساعة 21:40

[2] شمسة بوشنافة، المرجع السابق .

هدفها في تقليل النفقات دون الانتقاص من مصالحها الاقتصادية في القارة بشكل عام و دول الساحل الإفريقي بشكل خاص و من جهة أخرى توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يحميها ويحمي المصالح الفرنسية معها من محاولات التسلل الخارجية وهي تواجه الآن تحديا صعبا إزاء الهجمة الأمريكية الاقتصادية في كل القارة الإفريقية.

شبكة مواصلات كثيفة بين فرنسا والساحل الإفريقي، أنشأت فرنسا، لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع الساحل الإفريقي شبكة في إطار مواصلات واسعة تربط بين الجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، وفرنسا وتنقسم هذه الشبكة إلي خطين رئيسيين: خط طيران يربط بين الشرق والجنوب، وخط طيران يربط بين الشمال والغرب، ويتفرع هذان الخطان إلي خطوط فرعية عديدة تربط بين الغالبية العظمي لدول القارة، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية التحتية الأساسية للسياسة الفرنسية في إفريقيا[1].

لقد تمثلت السياسة العسكرية الفرنسية في القواعد العسكرية في إفريقيا خمس قواعد وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية.

القواعد العسكرية

تتركز القوات الفرنسية فيما يلي:

- **بوركينا فاسو** :حيث ستتواجد القوات الخاصة (COS) ذات القدرة القتالية العالية في ويُعوَّل عليها في المهام الصعبة، وقد لعبت دورًا كبيرًا إلى جانب القوات التشادية.[2]
- **تشاد** :سيكون للقوات الفرنسية المتواجدة في العاصمة نجامينا دور مزدوج ؛ إذ سيُعهد إليها بدعم قوة "سانجاريس" في وسط إفريقيا، كما سيكون بإمكانها التدخل في الشمال التشادي المهدد من طرف مجموعات القاعدة المتمركزة في الجنوب الليبي. وستحتفظ فرنسا في نجامينا بقوة تُقدَّر بحوالي **950 جنديًا** وطائرات مقاتلة من نوع "**رافال**" **وميراج** 2000، إضافة إلى وجود خفيف في قاعدة في الارجو المحاذية لشريط أوزو الغني بالمعادن والمحاذي للحدود الليبية.
- **النيجر** :سيوكل للقوة المتواجدة في نيامي عاصمة النيجر مهمة لوجستية واستخباراتية ؛ إذ تتخذ منها طائرتا "ربيـر" –بدون طيار اللتين اشترتهما فرنسا مؤخرًا من الولايات المتحدة

[1] يوناس بول دي مانيال،المرجع السابق ،ص 62 .

[2] *Jean Dominique Merchet* ،"**La France réorganise son dispositif militaire au Sahel autour de quatre bases**،" http://www.tamoudre.org/la2014/04/12 22:20

الأميركية– قاعدة لمراقبة المنطقة وتحركات جماعات القاعدة فيها. ولا يُستبعد أن تقيم فرنسا نقطة متقدمة في أقصى الشمال النيجيري على غرار قاعدة "تساليت" لمراقبة جبال آدرار و"آيير" التي تشق الحدود المالية–الجزائرية–النيجرية وصولاً إلى ليبيا[1].

- **مالي** :حيث ستُبقي فرنسا على ألف جندي من ضمنهم حوالي 800 جندي في مدن كاو للتدخل في الشمال وملاحقة عناصر القاعدة.
- **كوديفوار**: لها اكثر من 450 جنديا.

فتركيز القواعد العسكرية الفرنسية هو حسب ما يلي

- ✓ الاهمية الإستراتيجية التي تحتلها دول الساحل الإفريقي في المنطقة.
- ✓ حسب احتوائها دول الساحل الإفريقي على الثروات الطبيعية.
- ✓ حسب درجة التهديد الدي تمثله دول الساحل الإفريقي .

وإضافة لهذا التواجد فقد تم استحداث وحدة مراقبة وإسناد بقاعدة تساليت القريبة من الحدود الجزائرية ستلعب دورًا مهمًا في مجال الاستعلامات في المنطقة، وتعيد الحضور العسكري الفرنسي إلى هذا الجزء المهم والحساس بين شمال وجنوب الصحراء الذي غابت عنه منذ استقلال الجزائر. ويُنتظر أن يتم توقيع اتفاق في هذا الخصوص مع السلطات المالية التي ما زالت تؤجل ذلك نظرًا لحساسية هذا الوضع تجاه بعض دول الجوار

- وأضاف لودريان في تصريح للصحفيين عقب لقائه بالرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بنواكشوط، أن "فرنسا بدأت بالفعل تنظيم تواجدها العسكري في أربع مدن إستراتجية بمنطقة الساحل هي غاو " بمالي"، و نجامينا "بتشاد"، انيامي"بالنيجر"، و واغادوغو"ببوركينا فاسو"[2]،

فهذا التركيز في هذه المناطق المدكورة باعتبارها اخطر المناطق التي تعرف تمركز للتيارات الارهابية في تشكل تهديد مباشر او غير مباشر للمصالح الفرنسية و انها قلب إفريقيا لتحقيق هدف فرنسا في توسيع دائرة مستعمراتها نحو مناطق اخرى في إفريقيا.

فالشراكة من اجل الساحل هي غطاء لتقاسم المصالح و الأعباء وتدعيم للتواجد العسكري الفرنسي الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)،الغابون(800 جندي)،جيبوتي(2900 جندي) و التشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي).

---

[1] محمد عبد الله ولد آدّا ،"**الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي** "، تقرير الجزيرة ،متحصل عليه: *http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422385727 تاريخ موقع 2013/06/12 الساعة :19:45*

[2] "**فرنسا: قررنا إعادة تنظيم تواجدنا العسكري في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة الاسلاميين**"،جريدة الشعب، متحصل عليه : ***http://www.elshaab.org*** **تاريخ دخول الموقع 2013/12/09 الساعة :13:23**

هذا إلى جانب مشروع برنامج "تعزيز القدرات من أجل حفظ السلام في إفريقيا(RECAMP) "، الذي أطلقته فرنسا عام 1997 م، وانضمت إليه العديد من الدول الأوروبية، بهدف تدريب ودعم البلدان الإفريقية، كي تكون قادرة على تولي مسؤولية الأمن في القارة.، و تسعى فرنسا إلى استغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع و هو ما يعني اضفاء الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي **في إفريقيا.**[1]وفي ظل النظام العالمي الجديد و التحولات العربية اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية.

وفي مطلع 2014 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها في دول الساحل الإفريقي لمزيد من الفاعلية والتعاون وضمان فاعلية أكثر في صراعها القائم مع المجموعات الجهادية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي [2]على حد قول وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لورديان، فهناك قواعد أساسية تضم جنود فرنسيين في مدينة جاو في مالي ونيامي في النيجر ونجامينا في تشاد أما القاعدة اللوجيستية تتمركز في ميناء أبيدجان في ساحل العاج وتتمركز قوة خاصة في أوجادوجو في بوركينا فاسو.

خريطة رقم2: المهمة العسكرية الفرنسية الجديدة في إفريقيا

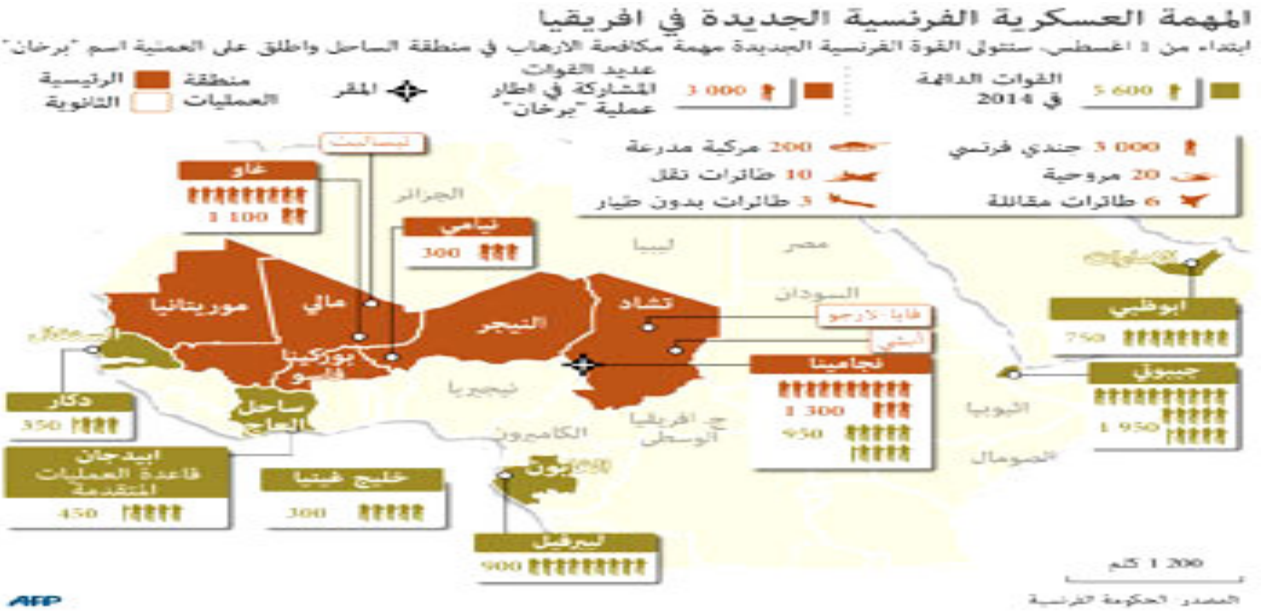

المصدر: العملية الفرنسية «برخان» تهدف إلى تفكيك الجماعات المسلحة داخل الساحل ، مرجع السابق .

[1] منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الانسان في العالم**،(تقرير :منظمة العفو الدولية، 2012)،ص. 116.

[2] " **العملية الفرنسية «برخان» تهدف إلى تفكيك الجماعات المسلحة داخل الساحل الإفريقي**" تحصل عليه:http://www.roayahnews.com

تاريخ دخول الموقع 2014/09/13 الساعة :20:50

و هذا التركيز العسكري في منطقة الساحل الإفريقي من اجل مواجهة التحديات الأمنية خصوصا بعد بزوز الجماعات السلفية و في هدا الصدد قال وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان، "**إن بلاده قررت إعادة تنظيم تواجدها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي بما يمكنها من التصدي للجماعات الإسلامية التي تهدد جميع دول الساحل** ".و في نفس السياق عن تقرير لجنة الشؤون الإستراتيجية لوزارة الدفاع التي أصدرت في أفريل 2013 «**الكتاب الأبيض للدفاع و الأمن القومي**» الدي يدعو للتصدي **للإسلام الراديكالي والإرهاب** في منطقة الساحل والقرن الإفريقي . وتساهم فرنسا في عدة عمليات لحفظ السلام مثل ايبيرفي في تشاد وليكورن في كوت ديفوار فضلا عن تدخلها في مالي " سيرفال"، وإفريقيا الوسطى " سانغاري "[1].

ثانيا: تدريب الجيوش

أصبحت فرنسا تركّز في دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية ؛ من خلال تدريب الجنود الأفارقة عامة و دول الساحل الإفريقي خاصة على حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب[2]. ان مضاعفة التواجد الفرنسي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية و تدريب للجيوش و قواعد مراقبة و معلومات في اطار تمكين دول الساحل الإفريقي في مواجهة التحديات الأمنية (هجرة غير شرعية ،ارهاب ،جريمة المنظمة)، أنشئت سنة 2003 آلية تسمى "**فريق مكافحة الإرهاب**" التابع لمجموعة G8 "**Groupe d'action anti-terroriste**" أثناء الرئاسة الفرنسية لتلك المجموعة. و يجري هذه الآلية سلسلة اجتماعات تشاورية مكثفة تشارك فيها مجموعات من الخبراء التابعين لفريق مكافحة الإرهاب من أجل تقييم الأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة بعد العمليات التي نفذها الجيش الموريتاني ضد القاعدة داخل الأراضي المالية في السنوات الأخيرة و كذلك بعد الانفصال الحاصل في الشمال المالي و سيطرة القاعدة و متمردي الطوارق على إقليم آزاواد[3].

ويعتبر أن **تجديد معاهدات الدفاع مع مجموعة من الشركاء الأفارقة يعطي فرنسا مسؤوليات خاصة في مسائل المساعدة العسكرية.**

في اطار الاتفاقيات المشتركة بين فرنسا و دول الساحل الإفريقي ندكر اهم هد الاتفاقيات :

- ✓ **تفاقية المساعدة العسكرية: (Assistance Militaire Opérationnelle A.M.O)**

فلهده الاتفاقية اهمية في الإسهام الفعال في تكوين تنظيم و إعداد القوات العسكرية المحلية الإفريقية .

---

[1] "**العملية الفرنسية «برخان» تهدف إلى تفكيك الجماعات المسلحة داخل الساحل**" ، مرجع السابق .

[2] Général Babacar GAYE**" ،Sécurité et défense en Afrique subsaharienne : quel partenariat avecl'Europe ? "**, *Revue internationale et stratégique,* n° 49,2003 ,p18.

[3] محمد السالك ولد إبراهيم، "**حرب نابليون في مالي، مالي**"،متحصل عليه ***:.www w .rimnow.com ،تاريخ دخول الوقع 2014/04/15:الساعة 13:12***

فالمساعدة العسكرية التقنية(Assistance Militaire Opérationnelle),

A.M.Oأصبحت اليوم طريقة عمل مكملة للعمليات العسكرية التقليدية و تكييفها مع العلاقات الدولية الجديدة .فهي تسمح لفرنسا تعزيز الشراكة دون الإضرار بأمنها و مصالحها الحيوية، كما تسعى إلى إنشاء تأثير كبير للجيش الفرنسي على القوات المسلحة الإفريقية للدول المستفيدة من هذا النوع من الاتفاقيات.يمكن للقوات الفرنسية أن تحد من تكاليفها السياسية المالية و البشرية من خلال التزام فرنسا بدعم الجيوش الإفريقية عن طريق التأطير ذات تكوين و تدريب عالي.

✓ **المساعدة العسكرية العملياتية** خلافا للأولى التي تعمل في زمن السلم و الاستقرار و في بيئة أمنة، تعمل المساعدة العملياتية في بيئة بيئة غير أمنة و معادية أو شبه معادية و هذا إذا ما كانت الدولة المدعومة لا تلبي وظائفها السيادية الكاملة و أين تشعر فرنسا بأن هناك انتشار لنفوذ قوى أجنبية محاولة انقلاب أو تمرد للإطاحة بالنظام السياسي القائم.

فمن خلال هده الاتفاقات يتبين لنا ان كلاهما يخدم الأمن الوطني الفرنسي إلى جانب حماية المصالح الحيوية لفرنسا فالاتفاقية الاولى هي دعم تقني بتدريب الجيوش الدول الإفريقية من بينها دول الساحل الإفريقي لكن بالمقابل تأثر على هده الدول للخضوع لضغوطات الفرنسية من جهة و التحكم في المجال الأمني لهده الدول. اما الاتفاقية الثانية فهي تخضع لمصالح الفرنسية بالدرجة الاولى لان التدخل لا يكون إلا في المناطق التى تهدد مصالح فرنسا.

الفرع الثاني : تاثير التحولات الدولية الراهنة الالية **السياسية و الثقافية**

تعتمد فرنسا على الالية السياسية في طاولة المفاوضات بينه و بين دول الساحل الإفريقي و حتى بينه و بين الدول المغاربية لاعتبارها المجاور لأوروبا و لدول الساحل الإفريقي كما انها وسيلة ضغط من خلال المساعدات الفرنسية مشروطة بالإصلاحات السياسية اي المشروطية السياسية (Political Conditionality)[1].الالية السياسية تعتمد على ما يلي :

1) تأييد إقامة أنظمة جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية لكن السياسة التي عرفت بها فرنسا في السابق كانت تعمل على تأييد و الحفاظ علي استقرار الأنظمة الإفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة بشكل عام و الساحل بشكل خاص فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم

[1] إجلال رأفت ، المرجع السابق ، ص 17 .

سلبياتها، عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدي قدراتها علي السيطرة علي شعوبها، ويؤدي هذا الاستقرار إلي ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة.

2) دعم علاقتها مع الحكومات المدنية

3) إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب و تدريبهم و تثقيفهم سياسيا و حزبيا, لتكون نخبة حاكمة لصالح فرنسا مستقبلا.

4) علي المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية، مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبري دائمة العضوية فيه

الآلية الثقافية

تُعَد السياسة أو الآلية الثقافية لفرنسا في الساحل الإفريقي المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسّكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوساكسونية[1]، كما تعود جذور السياسة الثقافية الفرنسية للعهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها إلى اليوم. وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر أهمها:

- اللغة المشتركة.
- المؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا.
- القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية[2].

تعتمد على اللغة المشتركة و هي اللغة الفرنسية و تركيزها على هدا العامل لاعتبارها أساس البناء الثقافي للدول و انه أساس لتواصل بين الأشخاص و على هدا ركزت فرنسا على ترسيخ اللغة الفرنسية في دول الساحل الإفريقي و هدا من اجل إبقاء هته الدول تابعة ثقافيا لفرنسا.

أما المؤسسات التعليمية المدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية في الدول الإفريقية، ومنها ما هو تابع للإرساليات الدينية ومنها ما هو مدني وفي الجامعات الإفريقية مازالت العلوم تدرس بالفرنسية ويشرف

[1] David Mbouopda, "**La mentalité française à travers la coopération France-Afrique"**, Revue mondiale des francophonies, publié le 17.10.2009

[2] يوناس بول دي مانيال، مرجع سابق ، ص 64 .

عليها متخصصون فرنسيون وتحاول الثقافة العربية أن تجد لها مكان رغم هذه الهيمنة الفرنسية شبه الكاملة، في مناطق دات التأثير الفرنسي مثل تشاد والسنغال، من ناحية أخري تحرص فرنسا علي توثيق الروابط الطلاب الأفارقة وذلك بتقديم المنح الدراسية إليهم (تدريب دبلوم، دكتوراه الخ) وإرسالهم إلى المدن الفرنسية الكبرى وبخاصة باريس كما تحرص أيضا علي إنشاء المؤسسات العلمية المشتركة مثل اتحاد الجامعات الناطقة بالفرنسية والأجهزة المتخصصة كجهاز التعاون الثقافي والتكنولوجي اما المراكز الثقافية تلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية ولا تعتمد هذه المراكز علي عرض الثقافة الفرنسية فقط، بل تحرص أيضا علي رصد الثقافات المحلية وإبرازها في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية أو معارض فنية أو أثرية كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الدينية المختارة من اللغات المحلية إلي اللغة الفرنسية، فتنقلها بذلك من المحلية إلي العالمية وقد تنسق هذه المراكز الثقافة مع المؤسسات التعليمية لكتابة بعض اللغات المحلية واسعة الانتشار تعمق هذه الأساليب الارتباط بين الشعوب الإفريقية والثقافة الفرنسية[1].

القمم الفرانكفونية فهي تنعقد هذه القمم كل سنتين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، ويحضرها رئيس الجمهورية الفرنسي والرؤساء الأفارقة وتبحث هذه القمم في الشئون الفرنسية الإفريقية المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية وقد استطاعت فرنسا أن تجذب إلي هذا التنظيم دولا غير فرنكفونية مثل نيجيريا، قد استطاعت أن تعقد من خلال هده القمم اتفاقيات اقتصادية وتجارية.

و تستخدم الالية الثقافية كذلك كثقافة مناهضة للتوجهات الاسلامية و السلفية و كعقيدة مذهبية لمواجهة التهديدات الأمنية.

المطلب الثالث : المقاربة العسكرية الفرنسية في مالي

التدخل العسكري في الساحل الإفريقي ليس جديداً في سياسة فرنسا، فمنذ استقلال الدول الإفريقية في بداية الستينيات فرنسا تدخّلت أكثر من 50 مرة في هذه الدول و يمكن ان نقول ان فرنسا تتبنى المقاربة

[1] يوناس بول دي مانيال، مرجع سابق ، ص 65 .

الواقعية للأمن المبنية على القوة و المصلحة. وفرنسا في الحقيقة هي متواجدة وتتدخل عسكريا في الدول الإفريقية الفرنكوفونية من خلال :

- قواعدها العسكرية،
- الالتزامات العسكرية في علاقاتها الثنائية مع دول الساحل الإفريقي [1].

ان التدخل في المنطقة الساحل بشكل عام و مالي بشكل خاص لضمان مصالحها الحيوية كما ان فشل الاداء الدبلوماسي الفرنسي خلال الاحداث التونسية و ما خلفه من تداعيات داخلية وخارجية جعلها تستغل الأوضاع في ليبيا لإعادة الاعتبار على ثلاث مستويات

- داخليا من خلال استخدام التدخل في ليبيا ضمن الحملات الانتخابية لساركوزي
- اقليما من خلال الحفاظ على تواجدها التقليدي في المغرب العربي خاصة مع اشتداد المنافسة الصينية الأمريكية
- دوليا لضمان مكانتها ضمن القوى الكبرى.

الفرع الاول:التدخل الفرنسي في مـــــالي* :

قبل التطرق لتدخل العسكري لا باس أن نذكر أهم الأسباب وراء الأزمة

- سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا أواخر 2011، وهو ما أدى إلى تدفق الأسلحة في يد المقاتلين عبر الحدود إلى الساحل والصحراء.
- الصراع التاريخي بين جماعات البربر والطوارق وحكومات بعض دول الساحل الإفريقي، وهو الصراع الذي اتخذ شكل حركات التحرر الوطني في شمال مالي.
- يرتبط بالأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها أوروبا وأدت إلى تبني سياسات تقشف قاسية في بعض الدول، وهو الأمر الذي دفع بإفريقيا الغنية بثرواتها الطبيعية لتصبح المنفذ والملاذ للأوروبيين،

[1] Roland Marchal et Richard Banegas," **une relecture critique de la politique de la France en Afrique: 1995-2007**, "**Politique Africaine**, Numéros spécial (Mars 2007), pp.1-4.

ولا سيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي مثل الصين والهند وروسيا[1].

- الخوف من سيطرة الإسلاميين على مالي خصوصا إن الإسلاميين هو الفئة السيطرة في مالي[2]

الشكل رقم6: الفئات المسيطرة في مالي

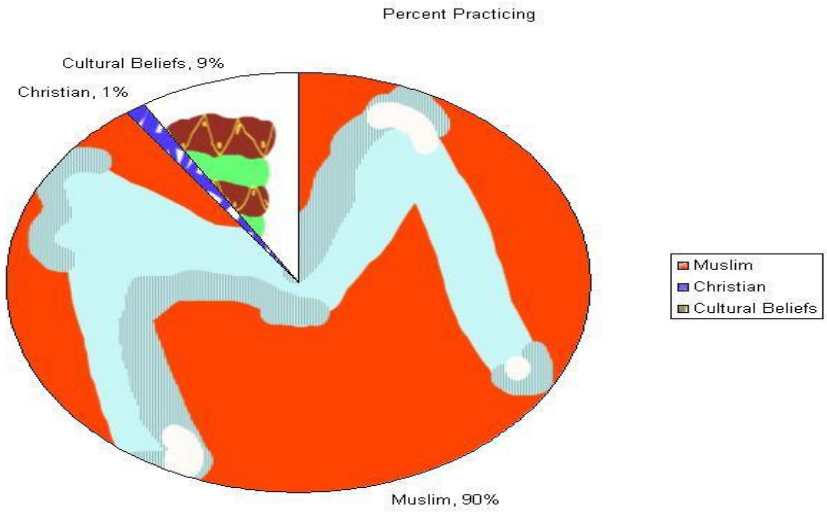

SOURCE: : Mali's Demographics ,OP CIT.

ولا يخفى أن التدخل العسكري الغربي في الساحل الإفريقي ليس بجديد. فالعسكرية الفرنسية تمتلك سلسلة من القواعد الكبرى في المنطقة كرابط للعلاقات الفرنسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ففرنسا تستخدم هذه القوات العسكرية للحفاظ على أمن بعض النظم الموالية لها أو خلع البعض الآخر عن السلطة بحجة محاربة الإرهاب أو من أجل دعم المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية.

فمع صدور قرار مجلس الأمن الدولي (2085) في 20 ديسمبر الماضي بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة في الشمال المتمردة منذ منذ 17 يناير 2012[3]، وكتقليد

[1] حمدي عبد الرحمان "**الغرب و عسكرة الساحل الإفريقي**" ،المرجع السابق

[2]Toby Archer Tihomir Popovic، **The Trans- Saharan Counter-TerrorismInitiative The US War on Terrorism in Northwest Africa**، (nternational Affairs 2007) ،p15 .

[3] Pierre-Paul DIKA، "**La situation au Mali : les enjeux africains et globaux**،" http://www.institutidrp.org/contributionsidrp/M 2014/12/06 12:45

اتبعته الدول الإفريقية منذ سنوات بكونها تعتمد بصورة أساسية في مواجهتها للصراعات الداخلية أو الإقليمية على قوات المنظمات الإقليمية:

- الاتحاد الإفريقي
- المنظمات الإقليمية الفرعية

ان كان لهذه المنظمات آليات أمنية يمكن استخدامها فى هذه الحالات فالتفتت الأنظار إلى القوات الإفريقية وتحديدا قوات الجماعة الاقتصادية لكن فرنسا سارعت في تنفيذ العملية العسكرية بحيث أن قرار التدخل في مالي حظي بدعم الكثير من الدول الأوروبية ومجلس الأمن وبناء على طلب من حكومة مالي لتنفيذ القرار الأممي القاضي بنشر قوة إفريقية لحفظ السلام في البلاد إلى مساندة القوات المالية. اي القرار الاممي قرر بالتدخل للقوات الإفريقية لا الأجنبية.لكن ما لحضناه هو تدخل للقواة الفرنسية ما تفسير دلك؟.

- بدأت فرنسا حملتها على مالي في ظل تحديات خطيرة في البلاد ، فبدأت عملياتها الجوية بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن، حيث تم قصف المجموعات الإسلامية المسلحة على الخط الفاصل بين شمال البلاد الواقع تحت سيطرة تلك المجموعات وجنوبها الذي بقي بيد السلطة المركزية في باماكو. وبعد أربعة أيام، أعلنت فرنسا أنها بدأت نشر قوات برية معززة بالدبابات والمدرعات في مالي لاعتبارها الممثل الأوروبي الرائد، حيث من المقرر نشر 2500 جندي فرنسي.لحل الازمة في مالي.[1]

[1] Danier helly. camilla rocca , "***The mali crisis and africa europe relation : european centre for development "***, n 52(،JUNE 2013.) ،p17 .

* جمهورية مالي هي دولة شاسعة، تقع في غرب إفريقيا، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1.240 مليون كيلومتر مربع. وهي تقع في المرتبة 24 عالمياً من حيث المساحة، بعد أنغولا (1.246 مليون كيلومتر)، وقبل جمهورية جنوب إفريقيا (1.219 مليون كيلومتر). كما أنها لا تختلف كثيراً عن مساحة جارتها الشرقية النيجر، البالغة 1.267 مليون كيلومتر مربع.وتمتلك جمهورية مالي حدوداً بطول 7243 كيلومتراً، تشترك فيها مع سبع دول. وتتوزع على النحو التالي: موريتانيا 2237 كيلومتراً، الجزائر 1376 كيلومتراً، بوركينا فاسو 1000 كيلومتر، غينيا 858 كيلومتراً، النيجر 821 كيلومتراً، كوت ديفوار 535 كيلومتراً والسنغال 419 كيلومتراً.ويبلغ تعداد سكان مالي 15.4 مليون نسمة، وفقاً لمؤشرات العام 2010. ويُقدر معدل النمو السكاني فيها ب 2.6%، مقارنة ب 3.6% في جارتها النيجر. علماً بأن المعدل العالمي هو 1.09.%وتضم ثروات مالي الطبيعية الكثير من المعادن الثمينة، بينها الذهب واليورانيوم والفوسفات والكاولين والجرانيت. وهناك أيضاً معادن جرى التأكد من وجودها في البلاد، عبر مسوحات جيولوجية، ولكن لم تجر لها عمليات استخراجية حتى الآن. ومن ضمن تلك المعادن الحديد والنحاس والمنغنيز والبوكسيت للمزيد انظر عبد الجليل زيد المرهون، "**مستقبل القاعدة في مالي**"،مجلة الرياض ،العدد 15873، (9ديسمبر 2011م)

و أكدت مصادر رسمية تورط الولايات المتحدة الأمريكية في هده الحرب(حرب الوكالة) بحيث أعطت الدعم المادي من خلال تزويدها بالوقود والطائرات بدون طيار[1]، وبالرغم من احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (وبخاصة فرنسا) على الساحة الإفريقية، كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات و دليل دلك الإعانات الأمريكية في حرب فرنسا على مالي. كما هناك من يعتبر أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء لن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة الإفريقية، كما يشير بعضهم إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في إفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة. ومع ذلك فإن هناك عاملاً دولياً مهماً ما زال يُحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته، ألا وهو الاتحاد الأوروبي الذي يمثّل دعامة حقيقية لفرنسا؛ فهي تُعَد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية، كما أن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد تدعو إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأعضاء، ولم يكن هذا الاتجاه واضحاً قبل تسعينيات القرن الماضي, حيث كانت المصالح الخاصة للدول تقف أحياناً حائلاً دون تبنّي الاتحاد لموقف أوروبي موحَّد، ولكن تغيّر الظروف الدولية في ظل النظام العالمي الجديد دفع إلى كثير من الإصلاحات في هذا المجال يمكن اعتبار احد أهداف الدول الأوروبية خاصة فرنسا هو مواجهة النفوذ الأمريكي في إفريقيا بشكل عام و الساحل الإفريقي بشكل خاص.

إن العملية الفرنسية في مالي سيصاحبها على الأغلب وقوع خسائر بشرية كبيرة، على عكس الحال في العملية التي سبق ونفذتها في ليبيا، والتي لم تحظ مع ذلك بدعم شعبي. وهنا يرى جانب من المحللين أنه "إذا كانت ليبيا وصمة عار ساركوزي، فإن مالي ستكون وصمة هولاند"،نظرًا للتهديدات التي تواجهها البلاد، فقد عملت فرنسا على رفع مستوى التدابير الاحترازية الأمنية من تشديد المراقبة في المواقع ا[1]لحساسة خصوصًا في العاصمة، وبما يشمل أماكن التجمع العامة، ومحطات القطارات، والأنفاق، والمطارات، والمباني الحكومية، واستُدعيت وحدات من الجيش لمؤازرة القوى الأمنية

[1] Maya Kandel، "**Les Etats-Unis, l'Afrique**،" Fondation Jean-Jaurès، N° 22 ،7 février 2013، p4 .

أكد دبلوماسيون فرنسيون ودبلوماسيون آخرون في الأمم المتحدة أن الاشتباكات الأولية التي خاضتها القوات الفرنسية ضد المسلحين في مالي أظهرت أنهم مدربون ومسلحون أفضل مما توقعت فرنسا قبل أن تشرع في التدخل العسكري، الأمر الذي أرجعوه إلى سببين:

- انضمام مئات من أفضل عسكريي الجيش المالي إلى صفوف المتمردين بعدما تدربوا جيدًا على أيدي الخبراء الأمريكيين لمحاربة الإرهاب عدة أعوام، وذلك لرفض جانب كبير منهم التدخل الأجنبي في البلاد.
- للتسلح الجيد الذي حظيت به القوات المقاتلة بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا[1].

وإذا كانت فرنسا تستطيع أن تقصف مواقع المتمردين في شمال مالي فإنها ستواجه صعوبات في إغلاق قنوات تسليحهم، فالمتمردون يمتلكون ما يكفي من المال لشراء الأسلحة، والمفارقة أن ذلك بفضل الحكومات الغربية ذاتها التي دفعت للجماعات الإسلامية ملايين الدولارات من الفديات خلال الأعوام الماضية مقابل الإفراج عن رهائن أوروبيين في الصحراء الكبرى من سويسرا وإسبانيا والنمسا وفرنسا ودول أخرى. وعلى الرغم من نفي الحكومات الغربية فإن دفع الفديات للجماعات المسلحة ممارسة شائعة ومربحة جدًّا لتلك الجماعات المنتشرة في غرب إفريقيا.

الفرع الثاني :أهداف فرنسا من الحرب على مالي

فمن خلال تتبع الأحداث مثّل التدخل العسكري الفرنسي في مالي مفاجأةً للمراقبين بسبب السرعة في اتخاذ القرار بعد ساعات قليلة من اجتماع مجلس الأمن في العاشر من يناير، والذي طالب بالانتشار السريع للقوات العسكرية لوقف تقدم المسلحين الإسلاميين.و في هدا الصدد يراودني السؤال التالي: لمادا كان التدخل العسكري الفرنسي في مالي بالتحديد ؟و لما هده السرعة في اتخاد القرار؟ اكان لاعتبارات أمنية او اعتبارات اخرى ؟ يمكن القول إن سرعة القرار الفرنسي جاء من اجل هدفين هما:

- **الهدف المعلن أمني) :**

جاء التحرك السريع نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضها على الأرض بالزحف جنوبًا باتجاه العاصمة "باماكو"، وهو ما يعني رغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي، الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، وحدد أهداف

[1] **"Crises AU Sahel"** ، http://www.ladocumentationfrancaise.fr/ 19:22 2014/12/06

العملية العسكرية هناك بوقف اعتداءات المتمردين، وتأمين العاصمة "باماكو"، والحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد، وتحرير الرهائن المحتجزين فيها، مؤكدًا أن بلاده ستنهي تدخلها في مالي وستسحب قواتها من هناك بمجرد أن يعود الاستقرار والأمان لها ويصبح بها نظام سياسي راسخ، ولكن واقع الأمر يؤكد وجود مخاوف فرنسية وأوروبية من "**إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا تحكمها مجموعات تستهدفنا علنًا وعلى رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"، بحسب ما صرّح وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لو دريان. ومع تهديد المجموعات المسلحة في غرب إفريقيا [1]برد قوي على فرنسا لهجماتها على مواقع المقاتلين الإسلاميين، فقد تم احتجاز 132 عاملا أجنبيًّا من العاملين في حقول "عين أمناس" جنوب الجزائر، ينتمون إلى عشر دول هي: النرويج وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ورومانيا وكولومبيا وتايلاند والفلبين وأيرلندا واليابان وألمانيا، وذلك مع احتجاز حوالي 600 جزائري، ليضطر الجيش الجزائري إلى التدخل عسكريًّا ضد المسلحين في عملية أدّت بحسب تقديرات غير نهائية إلى مقتل 32 مسلحًا و23 من الرهائن وتحرير قرابة 650 رهينة منهم 573 جزائريا وحوالي مائة أجنبي، فيما لا يزال مصير عدد منهم مجهولا.

وعلى الرغم من الحسم العسكري الذي واجه به الجيش الجزائري المختطفين، فقد كشفت تلك العملية عن مدى الخسائر البشرية التي يمكن أن تلحق بالفرنسيين، حتى من العاملين في الشركات الفرنسية المنتشرة في دول غرب إفريقيا، وليس فقط الجنود المشاركون في العملية العسكرية، وضعًا في الاعتبار أن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يحتجز منذ سبتمبر 2010 أربعة موظفين من مجموعة "أريفا" النووية الفرنسية خُطفوا في النيجر، ويَحتجز منذ نوفمبر 2011 فرنسيين اعتقلهما في شمال مالي، وخُطف فرنسي سابع في 20 نوفمبر في غرب مالي من قِبل حركة "التوحيد والجهاد". وقد هددت القاعدة فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر، بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون في كل مكان، وذلك مع تنفيذ "حركة الشباب" في الصومال تهديداتها بإعدام أحد الرهائن الفرنسيين.

- **الهدف الخفي :**

– **التحرك السريع لحماية المصالح الفرنسية في تلك المنطقة الحيوية (الساحل الإفريقي):** وعلى الرغم من أن الرئيس الفرنسي صرّح بأن "**فرنسا ليس لديها أي مصالح في مالي، بل هي ببساطة تخدم السلام**"، إلا أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في الخطر الإرهابي فقط، وإنما يقف وراءها أيضًا مصالح

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، المرجع السابق .

اقتصادية، إذ تمثل مالي وشمال غرب إفريقيا على نحو عام موردًا مهمًّا لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد، ويكفي الإشارة إلى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظًا على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، أساسًا من منطقة أزواك النيجرية المحاذية وخصوصًا في النيجر، حيث تتزود بنحو 80% من اليورانيوم الخام. وكشفت صحيفة ليبراسيون الفرنسية أهداف ودوافع العملية التى تشنها القوات الفرنسية فى مالي. وأوضحت الصحيفة أن الوجود الفرنسى فى المنطقة إرث الماضى الاستعماري، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة فى غرب إفريقيا[1]، مشيرة إلى أن أهم تلك المصالح الاقتصادية يتمثل فى استخراج اليورانيوم من النيجر، والذى تديره شركة أريفا الفرنسية والذى يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة «أو دى إف» للكهرباء فى فرنسا المستغلة و التي أبرمت مؤخرًا اتفاقية استغلال مشترك لليورانيوم في مالي مع شركة "روك جيت (ROCK – JET) "الكندية، مع العلم بأن الشركات الكندية تعتبر عادة، ذراعًا للمصالح الاقتصادية الأميركية. وذلك مع تأكيد البعض أن القيمة الاقتصادية للمستعمرة الفرنسية السابقة ليست الأساس في علاقة فرنسا بمالي[2]، وليس سرًّا أن فرنسا ترتبط مع غالبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات دفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في القارة الإفريقية مما يدفعها للعب دور "**شرطي إفريقيا**"[3]، حتى وإن كان الرئيس الاشتراكي **فرانسوا هولاند** يسعى إلى دفع الاعتقاد بأن بلاده ما زالت تتصرف كأنها "**القوة المستعمرة**" السابقة، ولكن مالي تقع على تقاطعات إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لفرنسا، وبرأيه أن تمدد النزاع في مالي إلى شمال النيجر كان سيعني تهديد تموين الشركات الفرنسية من اليورانيوم الخام الذي يتم توجيهه لتشغيل المفاعلات الفرنسية، وتهديد أمن توفير الطاقة لفرنسا ذاتها.

و يمكن القول فيما سبق تعمل فرنسا على الترابط مع المستعمرات الإفريقية السابقة خاصة، الساحل الإفريقي وإن اعتبر الكتاب الأبيض الإبقاء على «ديمقراطيات صورية» في إفريقية ضرورة رغم تنامي[4] المجتمعات المدنية و الصحف و النقابات فإن الخط الأحمر بالنسبة لفرنسا يبقى منع أي أفغانستان جديد من

---

[1] شمسة بوشناقة ،المرجع السابق .

[2] أميرة محمد عبد الحليم ،" **بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي**" ،السياسة الدولية،ابريل 2013 ،متحصل عليه http://digital.ahram.org.eg/ تاريخ 2014/09/12/الساعة 13:36

[3] Danier helly. camilla rocca ،op cit،p20 .

[4] ا"**لقمة الفرنسية الإفريقية: بين شبح منديلا و التدخل العسكري**"، شؤون-عربية-و-دولية/2997: ***http://www.lemaghreb.tn***

التاريخ:2014/08/12 الساعة :12:45

التمركز في القارة الإفريقية. بحيث لا تزال فرنسا تتبع المقاربة الواقعية و نلمسها من خلال الإستراتيجية العسكرية في منطقة الساحل و اهم نموذج على دلك هو مالي و هدا من اجل الحدّ من مخاطر انتقال النزاع إلى مناطق نفوذ فرنسي أخرى مثل تشاد والنيجر؛ والسعي لإحداث قواعد عسكرية بالمنطقة.و حماية مصالحها(نفط وغاز ويورانيوم..) وتأمين شركاتها الاستثمارية في منطقة تعتبرها حيوية بالنسبة لها بعد تزايد الاعتداء عليها وعلى العاملين بها و في هدا الصدد قال الجنرال ميشال دي بييرات "Michel du Peyrat " **إن أمن و مصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس فقط في أوروبا، بل عبر مناطق في العالم والتي هي في إطار النمو و التطور. فهناك إستراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق امداداتنا من المواد الأولية والطاقة.فهذه التهديدات الأمنية هي خطيرة بحجم لو كانت على مقربة من حدودنا**[1].

ويضيف إن هناك من ذهب إلى حدّ اعتبار التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي لتصريف الأزمات الاقتصادية(ضعف التنافسية الاقتصادية تراجع الصناعات وارتفاع الإنفاق العام) والاجتماعية(ارتفاع نسبة البطالة) الحقيقية التي يعيشها المجتمع الفرنسي نحو الخارج.

إن الوجود الفرنسي و الأوروبي بالساحل الإفريقي التي تعاني من مستويات ضعيفة في مختلف مجالات التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،و من خلال تبني مفهوم الأمن الإنساني في إطار الاتحاد الأوروبي ككل،سمح هدا بتدخل فرنسا و الاتحاد الأوروبي بشكل عام في شؤون دول الساحل الإفريقي بما يخدم مصالحها تحت شعارات المساعدات الإنمائية ،فض النزاعات ،إقامة أكاديميات لتدريب الضباط على عمليات حفظ السلام ،من أجل مشاركة الساحل الإفريقي في حل مشاكلها، و عدم تركها على الهامش، إضافة إلى إقران المساعدات الاقتصادية بمدى مراعاة الأنظمة لمعايير الديمقراطية و حقوق الإنسان ،بهدف دفع الدول التي تصنف في خانة الدول الفاشلة إلى تعديل نمط حكمها و إجراء تعديلات هيكلية تكون متوافقة و الشروط العالمية، كل هده الآليات ما هي إلا غطاء لحقيقة مفادها تحقيق المصالح القومية الفرنسية ،إذ أن فرنسا في مواقف عديدة تعاملت مع أنظمة تصنف على أنها تسلطية، فقط لأنها تحقق لها مصالحها ،هده الأخيرة صارت مهددة مع تزايد التنافس الدولي على القارة ،خاصة الوجود الأمريكي في ظل هدا التجاذب الدولي على القارة الإفريقية ،ما مصير هده الأخيرة ؟

---

[1] "**أحداث مالي.. بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف**"،متحصل عليه : http://studies.alarabiya.net/hot-issue *التاريخ دخول الموقع: 2014/05/10 الساعة: 19:50*.

المبحث الثالث: سيناريو مستقبل دول الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

يمكننا وضع تصورين أساسيين لمستقبل مالي ومنطقة الساحل الإفريقي في ان واحد و هما تصورين متناقضين او مدلولين متنازعين (deux conceptions antagonistes) يتمثل الاول في تصور كارثي و الثاني تصور عقلاني واقعي.

المطلب الأول : سناريوهات تطور الأزمة في الساحل الإفريقي

التصور الكارثي لتطور الأوضاع في منطقة الساحل :

من خلال المعطيات المتوفرة عن منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة لكثير من الأسباب المترابطة الداخلية منها والخارجية و التي هي في تزايد كبير

ونحاول ان نناقش هدا التصور انطلاقا من تزايد التحديات و ما رافقه من تشديد الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي

- **تزايد التحديات الأمنية في المنطقة**

فبعد ان تصاعد حجم التنظيمات الارهابية في الساحل الإفريقي وانخراط العديد من التيارات المتشددة إلى تنظيم القاعدة [1]وتصاعد عدد اختطاف خصوصا الاجانب يزيد من قلق الاطراف الخارجية ، مما يجعلها تتبع اجراءات أمنية في الدولة او المنطقة التي توجد فيها ارهاب هدا من ناحية و ستعرقل هده الاعمال الارهابية المسار الاقتصادي من خلال الاستيلاء هده الجماعات على المراكز النفطية في دول الساحل الإفريقي خصوصا في ظل التحولات الاخيرة[2] ، كما يؤثر على السياحة في تلك البلدان بسبب ربطها بالجانب الأمني بالإضافة انه يدفع بارتفاع نسبة الاجئيين فالأزمة في مالي أحدث نزوح واسع النطاق للاجئين، حيث قرابة 200 ألف لاجئ بالبلدان المجاورة و المؤشرات تتنبأ بزيادة في المستقبل، مما سيؤدي إلى زيادة الضغط على المجتمعات المضيفة خصوصا ان هده المجتمعات تعاني سوء التغذية مما سيبرز صراعات عنيفة مستقبلا بين الجماعات او السكان الاصليين و بين و الفئات الاجئة وعلى البيئة .

كما ان المنطقة الساحل الإفريقي حسب التقارير الاممية تبرز مدى ارتفاع الهجرة من دول الساحل إلى أوروبا خصوصا بعد احداث الربيع العربي مما يزيد من تعقد الازمة خصوصا بعد الإستراتيجية التي قد تتبعها الدول الأوروبية تجاه تلك التوجهات و ما يزيد الامر تعقيدا و تطورا للازمة في منطقة الساحل

[1] أمحند برقوق،"**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**" ،المرجع السابق، ص13 .

[2] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ،ص46 .

الإفريقي من خلال اتباعها الدول الأوروبية كسياسة للضغط في طاولة المفاوضات مع دول الساحل او مع الدول المغرب العربي كذلك نفس الاجراءات تتبعها ضد ظاهرة الجريمة المنظمة و على الارهاب.

اما من الناحية الاجتماعية فالمجتمعات في الدول الساحل الإفريقي تعاني من ظاهرة التفكك و صراع ما بين الاثنيات والعرقيات مما يؤثر على شكل دول الساحل الإفريقي مستقبلا فصراعات هده سوف تعرفها في كل المجلات على نظام الحكم و على توزيع الثروة في منطقة الساحل الإفريقي و كذلك على الجانب الاجتماعي و كدا الثقافي فالعرقيات الاسلامية تدعو لثقافة نشر الاسلام بينما العرقيات الاخرى الغير عربية تدعو لتوجهات اخرى كما ان لا تتوافر لدى حكومات المنطقة القدرة على ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يشكل سببا جذريا لتزايد الأزمات المتكررة في المنطقة .وتنشأ التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان عن مجموعة من أوجه الضعف المزمنة في مجالات سيادة القانون، وانعدام المساءلة بوجه عام، والتفاوتات الاجتماعية، واللامساواة بين الجنسين، والممارسات التمييزية المتكررة ضد بعض الفئات الضعيفة، مثل النساء بما في ذلك توافر فرص لهن أقل مما لدى الرجال في الحصول على الأراضي والأصول والمستلزمات والخد مات الزراعية، وعلى فرص العمل في المناطق الريفية، فضلا عن انعدام المشاركة في الحياة السياسية و هدا ما سيزيد من الهوة مستقبلا في دول الساحل الإفريقي.

تنبأ بزيادة تحديات إنمائية وإنسانية حادة.في منطقة الساحل الإفريقي إذ يقع معدَّل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم .وعلى مر السنين، أدى تكرار الأزمات الغذائية مما يترقب وجود الملايين من الاشخاص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وملايين من الاطفال دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحادة، و هناك ترقب لملايين من الاشخاص معرضون لخطر سوء التغذية الحاد[1].

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الامراض الخطيرة مثل السيدا الكوليرا الملاريا مما سيزيد من ازمة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى تزايد كل التحديات الاخرى المذكورة سلفا تزيد من تعقد الازمة في الساحل الإفريقي .

- **تتعقد الازمة في الساحل الإفريقي بفعل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**

تتعقد الازمة في الساحل الإفريقي مستقبلا بفعل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي فمن خلال تزايد حجم القواعد العسكرية الأوروبية في الساحل يكون كاستعمار غير مباشر للمنطقة يعتبر كعامل يزيد من تعقد الازمة.

كما ان الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تقوم على تدريب الجيوش في الساحل الإفريقي قد تساهم مستقبلا ببروز تيارات متمردة من صفوف الجيوش في الساحل الإفريقي و التي تكون لها كل الخبرات المتطورة في فن الحروب والقتال.

[1] أمحند برقوق،"**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**" ،المرجع السابق، ص13.

الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ستزيد مستقبلا الاهتمام بالطابع التنافسي اكثر بحيث ستشهد المنطقة أطراف أخرى مستقبلا بشكل كبير جدا و هدا سيكون على حساب الوضع في الساحل الإفريقي و ستهتم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بالمصالح الأوروبية على حساب المصالح في منطقة الساحل ،بحيث ان التدخل العسكري الفرنسي في مالي كان كحل وحيد في ظل اشتداد االتنافس الدي سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق و أفغانستان[1] كما انه يؤدي إلى خطر حدوث كارثة انسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين و تزايد خطر انتشار ظاهرة خرق حقوق الانسان في شمال مالي هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية–الأمنية سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد حاليا و مستقبلا من استنزاف الخزينة المالية للدول الإفريقية و منها الجزائر بالأخص في محاربة الارهاب. فخارج اطار التنمية و الحوار الشامل، فان منطقة الساحل و المنطقة المغاربية و بحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة. وبالرغم من أنها منطقة الساحل الإفريقي تزخر بالثروات الطبيعية ستكون نقمة عليها مستقبلا حيث سيتصاعد تهافت وتكالب القوى الكبرى قصد السيطرة عليها وإدخالها في زمرة نفوذها

ستواصل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية استغلال تحديات أمنية معتبرة وخطيرة الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي مثل الارهاب و الإجرامية المنظمة العابر للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة خطيرة هدا التحدي الأمني استخدامه كذريعة لتفعيل التدخل في منطقة بكل الاساليب المباشرة و الغير مباشرة.

شكل رقم 7 : يوضح سيناريو تطور الازمة في الساحل الإفريقي

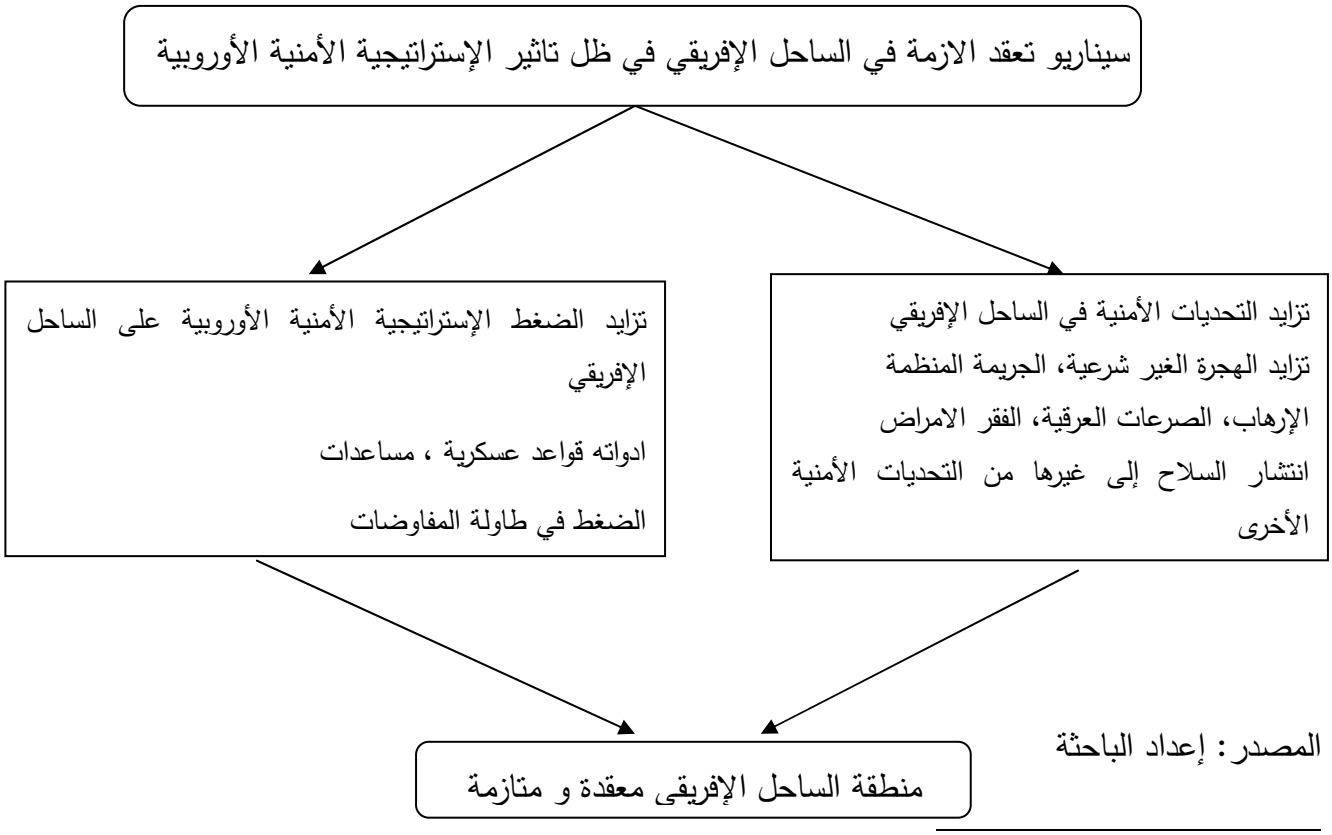

المصدر: إعداد الباحثة

[1] حمدي عبد الرحمن ، "**الغرب و عسكرة الساحل الإفريقي**" ،متحصل عليه:***www. Aljazeera. com متحصل عليه:12/09 /2014والساعة 13:30***

المطلب الثاني : تصور عقلاني واقعي لحلحلة الأزمة في الساحل

يشير العديد من التقارير والأبحاث إلى أن كثيرا من المقاربات لحل مشاكل الساحل والصحراء تغيب عنها الشمولية والاندماجية ويطغى عليها التركيز على الجانب الأمني والعسكري، مما يؤدي إلى توالي حالات الفشل في المعالجة بفعل تهميش الأبعاد الأخرى[1]. وبالتالي لابد من التركيز على كل الجوانب المختلفة فيكون مستقبل حل ازمة الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية من خلال مايلي :

جهود دول الساحل في حل التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي :ومن هنا فإن معالجة الوضعية تتطلب حلولا مستدامة وإجراءات متنوعة ومتكاملة ،فيجب على الدول الصاعدة تقوية قدراتها ليس لمواجهة التهديدات فقط بل الاعتماد على بناء تصور تنموي عقلاني [2] أي عدم الانغلاق في البعد الأمني والعسكري والتوقف عن اعتبار باقي المجالات مجرد إسناد له إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسة والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متدنية، حيث يتراوح دخل الفرد مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع وهدا المشكل ستحاول الحكومات دول الساحل الإفريقي تحاوزها بدليل بروز مبادرات وطنية في كل من مالي النيجر تشاد.

• يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فان ذلك لا يعني بالضرورة استفحال. ففك ارتباط الشباب بالجماعات المسلحة والجريمة المنظمة يحتاج إلزاما إلى استيعاب الاتجاهات السياسية المختلفة، وخصوصا لدى الشباب، ودعم الحوار السياسي الداخلي في دول المنطقة، كما يستلزم إيجاد حلول واقعية للنزعات الانفصالية التي تتفجر بسبب سياسات التهميش والإقصاء وإيجاد حلول ناجعة للخصوصيات الثقافية والعرقية.وقد كان التأخر في ذلك بالعديد من دول المنطقة مصدر توترات متواصلة لا تهدأ فترة إلا لتشتعل من جديد. والاستغناء عن أنشطة التهريب مرتبط بمدى توفر مصادر دخل بديلة كافية للمواطنين،

كما أن معالجة تداخل مصالح المسؤولين مع شبكات التهريب يقتضي تطوير نظام الحكامة (أو الحوكمة) والشفافية والمساءلة، وثقافة سيادة القانون والمؤسسات المنتخبة وتقوية الوجود الإداري للدولة وبناء القدرات في المجال القضائي. ومن جهة أخرى يرتبط التقليل من الهجرة السرية ارتباطا وثيقا بإعطاء دفعة

---

[1] حسين قادري ،"**مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**" ،العالم الاستراتيجي، الجزائر :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد 7، (نوفمبر 2008) ،ص 4 .

[2] امحند برقوق،"**الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات**"،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،العدد 192 ،فيفري 2008، ص 11.

للتنمية المحلية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي بغية إقناع السكان بالبقاء في مناطقهم، مما يستلزم تعميم تعليم ذي جودة يمكن شباب المنطقة من الإسهام الفاعل في تنميتها.

العامل الديني فهو الأكثر غيابا في مختلف المقاربات السابقة، وهو يستلزم نشر ثقافة وسطية سلمية توافقية، تسهم في تحرير الطاقات الكأمنة لبناء أوطانها وكسب رهانات التقدم والتنمية.

ضف إلى ذلك فإن ايجابيات هذه المبادرة تكمن في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ,وتحقيق ذلك سوف يساهم لا محال في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة أمنة للإنسان في القارة وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي و دلك بالقضاء على كل التهديدات الأمنية الجديدة منها مكافحة ظاهرة الإرهاب بمنطقة الساحل تتطلب التنسيق والتعاون الجهوي بين مجهودات الدول المعنية [1]على غرار الجزائر، مالي وكذا النيجر و موريتانيا ،وذلك قصد خلق نوع من التوافق العملياتي في الميدان بالإضافة إلى تفادي التدخل الأجنبي الذي يعتبر السبب الرئيسي عدم استقرار الدول

- ضرورة مساعدة مالي و النيجر و موريتانيا ماديا لتعزيز قدراتهم وتمكينهم من التصدي لخطر الإرهاب،
- ضرورة العمل الدبلوماسي على جمع التمويلات التي وعدت بها الدول، وبعض التجمعات الاقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي ،بهدف مساعدة الدول الفقيرة في مجابهة العمليات الإرهابية التي تهز استقرار العالم[2].

يمكن بناء هذا التصور بالاعتماد على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن و التنمية و جعلهما متدخلان بينيا في الساحل الإفريقي من خلال تفعيل عملي و واقعي لمفهوم التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى ان مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتقنيا وإعلاميا واتصاليا ,كما يرتبط أيضا تحقيق التنمية المستدامة بتدخل الدول وإلى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والفرد بصفة عامة. ويبدو أن السبيل

---

[1] بوحنية قوي،" **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا** "،.المرجع السابق .

[2] محند برقوق،" **التعاون الجهوي ،بهدف محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل**" ،متحصل عليه ***: www.djazairess.com تاريخ الدخول 2014/10/12 الساعة 23/12***

الوحيد للخروج من هذا المأزق الغربي في الصحراء الإفريقية هو ما عبر عنه عيسى نداي وزير التعليم والثقافة السابق في مالي بقوله "**إن علينا بناء عالم جديد يقوم على الحرية والعدالة والتضأمن بين الشعوب. عالم يسوده السلام والتقدم الاجتماعي. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي التخلص من المخططات الحالية ووقف الأكاذيب التي تلوث أسماعنا ليل نهار، وعوضاً عن ذلك نقوم بتصميم سياسات وطنية بعيداً عن هيمنة الغرب بحيث تصبح غايتها هي الإنسان قبل البنيان**"[1].

- وقد وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في البلدان الواقعة في منطقة الساحل تختلف وتتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى فإذا كان البعض منها مازال يعاني أزمة بناء الدولة وخطر الانقسامات الداخلية(مثل مالي والنيجر) وأزمة افتقاد الموارد الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية، فان ثمة دول تصنف ضمن منطقة الساحل دون آن تعاني مباشرة من هذه الأخطار إلا أنها قد تتأثر حتما بمخلفات تلك الأوضاع.

وفي سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية أيضا. تم إقرار مبادرة إقليمية نتيجة الدور المحوري الذي لعبته بعض الدول المحورية الجزائر من خلال نقل تجربتها الناجحة في مكافحة الارهاب و كدا الجريمة و الهجرة الغير شرعية وجنوب إفريقيا والمتمثلة في مبادرة النيباد.

ومن أهداف هذه المبادرة الجديدة تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا و ترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللامساواة كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الإفريقية حاولت أن تعالج مشاكل القارة و منطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شأنه تحقيق الأمن و التنمية في الساحل الإفريقي

ان تساهم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مستقبلا بحل الأزمة في الساحل

- ان الدول الأوروبية تعملا جنبا إلى جنب مع دول الساحل في حل الازمة من خلال دعمها للمبادرات الوطنية و الاقليمية
- ان دول الأوروبية من خلال استراتيجيتها الأمنية تساهم في تنمية دول الساحل الإفريقي عن طريق الاستثمارات المقدمة لها و كذلك المساعدات المالية الموجهة لحل المشاكل التنموية .

[1] حمدي عبد الرحمان،عسكرة الساجل، المرجع السابق

- انها ستساهم مستقبلا بتحقيق الأمن من خلال الحصص التدريبية المقدمة لجيوش دول الساحل الإفريقي .

و سوف يظل البديل الاساسي لحل ازمات المنطقة هو مقاربة الأمن الإيجابي paix positive، او بناء الأمن التي المفكر Johan Galtung، و التي تترجم من خلال الانصاف، العدل و التنمية و غياب ظاهرة الاستغلال و العنف بكل اشكاله و عدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الانسانية. و هي المقاربة التي تعتمد ايضا على الجهد المتعدد الاطراف بين كل الدول المغاربية في اطار تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي و التعاون العربي –الإفريقي [1].

و يمكن القول بين هدا و داك يكون مستقبل الساحل الإفريقي يتميز بتجاوز الازمات و الاضطرابات التي كانت تعيشها دول الساحل الإفريقي .

شكل رقم 8 : مخطط يوضح سيناريو حل الازمة في منطقة الساحل الإفريقي

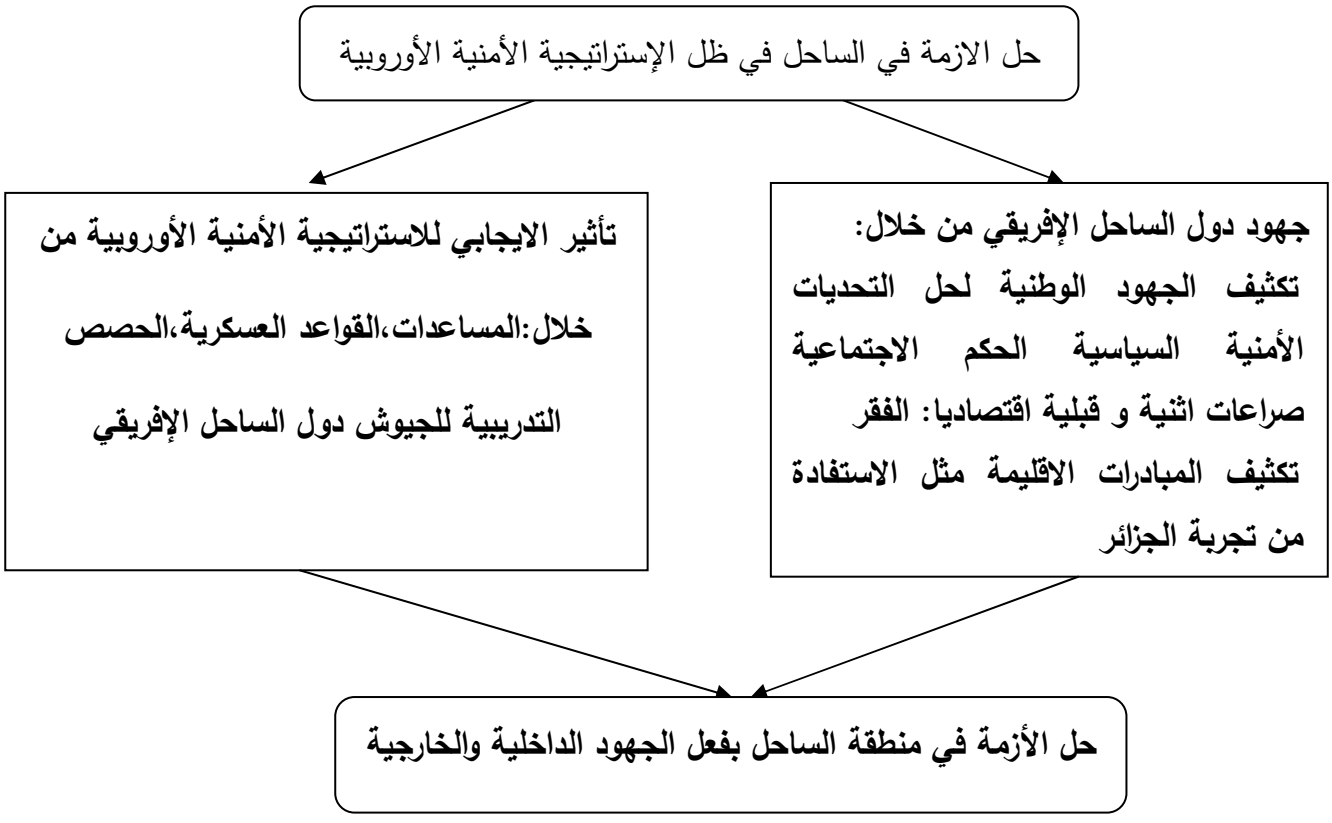

المصدر : إعداد الباحثة

[1] شمسة بوشنافة، مرجع سابق .

و نستنتج مما سبق ان اي إستراتيجية أمنية لأي دولة كانت يخضع للتطورات الدولية فالإستراتيجية الأمنية الاوروبية من خلال الاتحاد الاوروبي نلاحظ انها متأثرة بالتحولات الدولية التي من اهم مظاهرها التحديات الأمنية الجديدة التي تعمل على تجاوزها من خلال المساعدات المالية و كذلك من خلال الاجراءات الأمنية المتبعة في الساحل الإفريقي ، و دعمها للمبادرات الوطنية لمنطقة الساحل الإفريقي و المبادرات الاقيمية

و كدلك تطرقنا للإستراتيجية الأمنية الفرنسية بعتبارها فاعل اساسي في الإستراتيجية الأمنية الاوروبية في الساحل لعدة اعتبارات انها ارث فرانكفوني و خلصنا ان تأثر التحولات الدولية في استراتيجيتها الأمنية من خلال تزايد المصالح بفعل تلك التحولات ، و كذلك تزايد الاليات بفعل تلك التحولات و حاولنا ان نبين ان هده الإستراتيجية هي إستراتيجية يحكمها الاوروبية بشكل عام و المصالح الفرنسية بشكل خاص من خلال مقاربة التدخل العسكري الفرنسي في مالي على حساب المصالح التنموية في المنطقة.

الخـــاتمـة

نستنتج أن التحولات الدولية التي يعرفها النظام الدولي تتجلى مظاهرها في كل المجلات بداية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها مفهوم الإستراتيجية والأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى طابع " مجتمعي – بشري".وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول والمجتمعات والأفراد، التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية، بل إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي. كما أن التحولات الدولية الراهنة نلمسها من خلال العديد من المعطيات أولها من إفرازات العولمة في الجانب السياسي من خلال المناداة بالديمقراطية وكدا المشروطية السياسية في الصفقات والمعاملات الاقتصادية أما اقتصاديا تقوم على اقتصاد السوق الذي يقوم على عدم تدخل الدول في الاقتصاد كما أنها تقوم على عنصر المنافسة، أما في الجانب الثقافي فهو نشر الثقافة الغربية فيمكن إجمال آثار العولمة على الدول الأوروبية وعلى دول الساحل الإفريقي من خلال هده الفترة تميزت باشتداد المنافسة بالنسبة للدول الأوروبية مع القوى الكبرى على دول الساحل الإفريقي _تمثل احد المناطق تمارس عليها تلك المنافسة_ كما انه يمنح للشركات الحرية في كل المعاملات الاقتصادية الذي اثر على اقتصاديات الدول الأوروبية وكذلك دول الساحل الإفريقي من خلال تحول اقتصادها في يد الشركات الاستثمارية . كما إن للعولمة الاتصالية اثر أمني حيث استغلت الفئات الإرهابية التطور في الوسائل الاتصالية في تسهيل العمليات الإرهابية والخطط القتالية.

أما عن أحداث 11 من سبتمبر 2001 م التي كان لها صدى عالمي بشكل كبير فهو تاريخ إعطاء الشرعية للحرب على الإرهاب، هدا التاريخ أعطى قوة للولايات المتحدة لإدارة حروب ضد الإرهاب ويمكن ان نقول أن هذا الحدث اثر على الدول الأوروبية من خلال إعادة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتبار لمنطقة الساحل الإفريقي كما أنها أثرت على دول الساحل الإفريقي التي أصبحت احد أهم المناطق المستهدفة في مواجهة الإرهاب.

كما إن للأزمة المالية 2008 تأثير على دول الأوروبية وعلى دول الساحل الإفريقي فالأزمة المالية في أوروبا على مستوى الدول وحتى على مستوى الاتحاد بحيث دفعت ببعض الدول لإتباع سياسات تقشفية أدت في بعض الحالات لاستقالة حكومات، كذلك عرفت الشوارع الأوروبية تظاهرات تعبيرا عن الأوضاع الداخلية من ارتفاع سعر الغداء وكذلك ارتفاع البطالة، أما مظاهر الأزمة في الدول الساحل الإفريقي بروز أزمات المتتالية في هده الدول نتيجة تزايد الفقر والمجاعة كما إن للحراك السياسي في شمال إفريقيا تأثير كبير

في أوروبا ودول الساحل الإفريقي بحيث ازدادت بعد هده الأحداث تدفقات الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا كما إن هده الأحداث أثرت على دول الساحل الإفريقي من خلال تصاعد حجم التيارات السلفية وكذلك انتشار الأسلحة في المنطقة .

فهذه التحولات المذكورة أحدثت مجملها تحول في أجندات أولويات الدول من بينها الدول الأوروبية التي كان انتقالها للاهتمام بالتهديدات العابرة للحدود بعد الحرب الباردة لكنها ازدادت اهتماما بعد العولمة وأحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية لسنة 2008 وكد الحراك السياسي في الدول العربية منها التي وقعت في شمال إفريقيا على دول الساحل الإفريقي التي حاولنا التركيز عليها من منطلق مجموعة من المعطيات المتمثلة في الموقع الإستراتيجي غناها بالثروات الطبيعية وكذلك التعرف على التحديات الأمنية الجديدة أو العابرة للحدود مما يجعله محور اهتمام الدول الأوروبية بشكل عام التي حاولت أن تتبنى إستراتيجية أمنية حددتها في منطلقات أولا المنطلق لمنطلق التاريخي لاعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي هي امتداد تاريخي للدول الأوروبية والمنطلق الأمني أي أن هده الإستراتيجية انطلاقها البعد الأمني الذي يهدد الأمن الأوروبي، ثانيا المنطلق التنافسي هده الإستراتيجية الأمنية الأوروبية منطلقها تنافسي مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين، والمنطلق الطاقوي إن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي إستراتيجية تهدف من خلالها تحقيق مكاسب طاقوية .

وفي محاولتنا إبراز تأثير التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي حاولنا أن ندرسها من خلال الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي بصفته فاعل الأساسي في السياسة العالمية وهو من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبه الأمني، وتعتبر المبادرة الأوروبية الأمن والتنمية" إجراء أوروبي يحاول من خلاله احتواء التهديدات الجديدة من الهجرة الغير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة لدا أول اهتمام بربط الأمن بالتنمية بحيث اعتبر أن القضاء على هده التهديدات مرتبط بالتركيز الأمن والتنمية معا، وذلك عبر تبني مجموعة من السياسات وتقديم العديد من المساعدات لدول الساحل الإفريقي التي يرى فيها منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بالأمن الأوروبي بكل أبعاده الجديدة . كما إن هده الإستراتيجية حاولت وضع أهم الإجراءات لمواجهة الإرهاب والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة بكل أشكالها حيث عملت على تحقيق أمن حدودها من خلال تشديد المراقبة لحدودها، وكذلك اهتمت بتدريب الجيوش في دول لساحل من اجل الحرس على تحقيق أمنها في هده الدول كما أن في إستراتيجيتها الأمنية التركيز على الأولوية للطاقة مما جعلها تحرص على تحقيق الأمن الطاقوي لإبرام المزيد من الصفقات المشتركة، وكذلك اهتمت هده لإستراتيجية بالمبادرات الوطنية والإقليمية لدول الساحل الإفريقي وعلى الجزائر لاعتبارها دولة محورية في المنطقة بالإضافة إلى دور المنظمات الإقليمية هدا كله يمكن اعتبار إستراتيجية

الأمنية للاتحاد الأوروبي تأثرت بالتحولات الدولية الراهنة فكل تحول دولي يؤثر في مسار هده الإستراتيجية ففي وقت مضى كانت الهجرة ظاهرة طبيعية بحيث كانت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تشجع الهجرة بينما في الوقت الحالي أصبحت الهجرة ظاهرة مرضية حاولت الدول الأوروبية من خلال إستراتيجيتها القضاء عليها. ما يمكن استنتاجه ان نظرة الاتحاد الأوروبي للأزمة في الساحل الإفريقي بشكل عام ترجع لوجود ما يسمى انه هناك تأثير من الجنوب نحو الشمال لكن دون التركيز على تأثير جنوب جنوب مثلا نيجر إلى نيجيريا/ مالي إلى نيجر. و بما أن فرنسا هي أهم فاعل في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية وان من أولويات سياساتها الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي حاولنا التعرف على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في ظل تأثير التحولات الدولية الراهنة بحيث كانت إستراتيجية تحركها المصالح نتيجة لكثرة المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وازدادت بفعل التحولات الراهنة بحيث تحتوي على أكثر الشركات النفطية هناك لدا تعمل على تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي لغرض مصالح فرنسية وأوروبية بشكل عام أي تحقيق أمنها من التهديدات العابرة ومكاسبها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية ولتحقيق دلك عملت فرنسا على مضاعفة آليات تطبيق هده الإستراتيجية على ارض الواقع التي هي تتمثل في الآلية العسكرية من خلال إرساء القواعد العسكرية في أهم دول الساحل كذلك تدريب جيوش دول الساحل، أما الآلية السياسية فكانت وسيلة الضغط على الحكومات دول الساحل، أما الآلية الثقافية بترسيخ الفراكفونية من خلال اللغة وكذلك المدارس.و يمكن أن نقول إن الأحداث الأخيرة أبرزت مدى أولوية المصالح الفرنسية أثناء تطبيق الحلول العسكرية وأدل مثال هو التدخل في مالي، كذلك نستنتج أن الإستراتيجية الأمنية الفرنسية مبنية على أساس العامل العسكري أي أن المقاربة الفرنسية هي المقاربة الواقعية إلي تعتمد على القوة والمصلحة التي تورطت فيها عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما سيناريو مستقبل الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ينطلق من مقاربتين مقاربة التفكك واستمرار الأزمة في الساحل الإفريقي وهدا من منطلق تزايد الأزمات وتزايد لتأثير السلبي للإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي، أما عن مقاربة حل الأزمة في الساحل الإفريقي من خلال سعيها في تكثيف الجهود لحل المشاكل السياسية ولاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة لدور الذي تلعبه الدول الأوروبية من خلال إستراتيجية التي ستعمل مستقبلا على التقليل من حدة الأزمة في الساحل الإفريقي ويمكن القول في الأخير يبقى المستقبل هو مخبر تحقيق احد السيناريوهات.

قـــــــائـمة المـــــراجع

ا /باللغة العربية

أولا:القران الكريم

ثانيا:الكتب

1) أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية**، (الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع 2004).

2) ايوب، مدحت، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة مركز البحوث العربية 2003).

3) الهزايمية، محمد عوض، **قضايا دولية**،(عمان،د د ن، 2005)

4) البيلاوي،حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، (الكويت :عالم المعرفة،2000).

5) الحاج، على، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001)

6) اسحاق،محمد رباح، **قضايا معاصرة: سياسة استراتيجية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية**، تربوية، (عمان: دار كنوز المعرفة 2009) .

7) ابوالقاسم، قور،**مدخل الى دراسات السلام و النزاعات**،([د،م،ن] : مكتبة الابتار،2010).

8) المصباح، زيد عبد الله، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، (ليبيا : دار الرواد، 2002).

9) السيد،محمود، **افريقيا و الاطماع الغربية**،(الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009)

10) إكرم، عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية** (بيروت :عربية للطباعة و النشر،، 2002).

11) الزعبي، موسى ا،**راســـات فـي الفكر الاستراتيجي والسياسي**، (بيروت : ***منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001***).

12) ا لسعمراني،اسعد ا، **صراع الامم بين العولمة و الديمقراطية**،(بيروت : دار النفاس، 2000)،

13) الحاج على، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001)،

14) بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**. (القاهرة: دار الفجر، 2006) بيليس، جون و ستيف، سميث, **عولمة الساسة العالمية**, ترجمة: و نشر مركز الخليج للابحاث، الطبعة الاولى،(الامارات :مركز الخليج للابحاث، 2004).

15) بن العجمي بن عيسى،محسن، **الامن و التنمية**،(الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2011) .

16) بن عنتر،عبد النور،"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"،(الجزائر، المكتبة العصرية،2005)

17) جاكسون روبرت، ***ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم،ا*** تر :فاضل جتكر، (الرياض :مكتبة العبيكان،2003)

18) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر : دار الخلدونية،2007)

19) ------، -------، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة**،(الجزائر : دار قانة للنشر والتجليد،2010).

20) دباشي، حميد،**الربيع العربي و انتهاء حقبة ما بعد الاستعمار**،(دمن مركز الجزيرة للدراسات.)

21) دورتي،جيمس بالستغراف وروبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي،(الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)

22) هوبزباوم،ايريك،**العولمة و الديمقراطية**،تر: اكرم حمدان ونزهت طيب، (بيروت :دار العلوم للناشرين،2009).

23) هانتنتون، صاموئيل، **الاسلام و الغرب افاق الصراع**،تر :مجدي شرشر،(القاهرة: مكتبة مدبولي،1995)،

24) وايت،برايان، ليتل،ريتشارد سميث مايكل،**قضايا السياسة العالمية**،تر : مركز الخليج للابحاث، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث،2003)،

25) حاتم،محمد عبد القادر ،**العولمة ما لها و ما عليها**، (القاهرة:الهيئة العامة للكتاب،2005)

26) حتي، يوسف ناصف،**النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1985).

27) حتي،يوسف ناصف،**النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1985).

28) كزادرة،محمد غالب، **امن وإدارة امن المؤتمرات**، (القاهرة: دار الفجر) .

29) مقلد،اسماعيل صبري،**العلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة : المكبة الاكاديمية،1991)،

30) -_____، _____، **الاستراتيجية و السياسة الدولية**،ط 2،(بيروت:مؤسسة الابحاث المصرية، 1985

31) ، مركز البحوث الإفريقية,**التقرير الاستراتيجي الإفريقي**. (القاهرة:مركز البحوث الإفريقية، 2001).

32) منير، شفيق، **الاستراتيجية في فن علم الحرب**،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2008)

33) نسرين،عبد الحميد، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2006)

34) نصر مهنا محمد، **العلاقات الدولية بين العولمة و الامركة**،(الاسكندرية :مكتب الجامعي الحديث، 2006) .

35) نافع ابراهيم،**انفجار سبتمبر بين العولمة و الامركة**،(الجزائر : مؤسسة الاهرام،2002)،

36) سعد ناجي جواد، عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي***،(الإمارات.العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)

37) سعد ناجي جواد، عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي***،(الإمارات.العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999) .

38) عبد المجيد، صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**،(مصر: جامعة القاهرة،1976).

39) عمران أبو صلاح أبو قيلة، ***دور الجماهيرية في إفريقيا*** (طرابلس :جامعة عمر المختار، 2002).

40) عرفة، خديجة، **أمن إنساني**،(الرياض : مركز الدراسات والبحوث).

41) عرفة محمد امين، خديجة،**الامن الانساني المفهوم و التطبيق في العالم العربي و الدولي**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2009)

42) عبد الله عبد العزيز، يوسف, **الأنساق الإجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**،(.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية,2006.) .

43) عبد الخالق،عبد الله، **العالم المعاصر و الصراعات الدولية**،(الكويت : عالم المعرفة،1989) .

44) عبد الله عبد العزيز ليوسف, **الأنساق الإجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**،(.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية,2006.) .

45)فؤاد، أحمد عبدالله، تاريخ **القارة الأوروبية، مقارنة بين الماضي والمستقبل**، (بيروت :دار القاهرة للنشر والإعلام، القاهرة، 1999)

46)صادق، عبد المجيد، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**،(القاهرة، جامعة القاهرة، 1976)

47)جارودي،روجي، **أمريكا طليعة الانحطاط**. تر:عمرو زهير،(القاهرة:دار الشروق،2000).

48)توردوف، وليم، ***الحكم والسياسة في إفريقيا***، تر :كاظم هاشم نعمة (ليبيا :أكاديمية الدراسات العليا،2004)

ثالثا: دوريات

1) السيد، ياسين، " **أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط**"، السياسة الدولية، العدد118،(أكتوبر 1994)

2) الفندي،نزيرة، "**الاقتصادات المتداعية: تأثير التحولات السياسية في دول الاتحاد الأوروبين**"، السياسة الدولية، (2012)

3) الجعفري، انور قاسم، "**اوضاع الصومال في القرن الافريق**ي"، قراءات افريقية، العدد الثاني .سبتمبر 2005

4) الفندي، نزيرة،"**الاقتصادات المتداعية: تأثير التحولات السياسية في دول الاتحاد الأوروبين**"، مجلة السياسة الدولية، (2012)

5) أحمد إبراهيم، محمود،" **الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا**"، السياس الدولية، العدد 143، (يناير 2001)

6) المرهون عبد الجليل **زيد**، "**مستقبل القاعدة في مالي**"،مجلة الرياض،العدد 15873، (9ديسمبر 2011م)

7) التميمي محمد رضا، "**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**"،دفاتر السياسة و القانون، العدد الرابع،(جانفي 2).

8) النويني حافظ،" **ازمة الدولة مابعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة مالي**"، المستقبل العربي، **عدد 422، (نيسان/ أبريل 2014)**

9) "**المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال و التوجيه، الجزائر،العدد 534،(جانفي 2008)

10)" **التعليم و التنمية** "، قراءات افريقية، العدد الثاني عشر، (ابريل 2012)

11)البكزش،الطيب " **الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان** "، المجلة العربية لحقوق الانسان المعهد العربي لحقوق الانسان، عدد10،(جوان 2003)

12)إسماعيل أحمد، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب**، قراءات افريقية،العدد 11،(مارس 2012)

13)إجلال رأفت. " **السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء** ".السياسة الدولية .العدد 145 .(يوليو 2001).

14)بن خليف عبد الوهاب،" **البعد الاستراتيجي الاوروبي للعلاقات الفرنسية الالمانية**"، العالم الاسراتيجي، العدد8،(جانفي 2009)

15)برقوق,،أمحند "**التهديدات الأمنية في الساحل** الإفريقي"،*جريدة الشعب*، العدد06،14466، (جانفي 2008).

16)____، _____، "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول،(جانفي 2008)

17)____، _____،: "**المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"،**مجلة الجيش**، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر،العدد 534، (جانفي 2008).

18) ____، _____،: "**الفكر الاستراتيجي في ظل عولمة التهديدات**"،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،العدد 14492،(فيفري)

19) بواكيم فون،براون،" ***ازمة الغداء و الازمة المالية العالمية***"،قراءات افريقية، سامر رياض"،**تقارير بريطانية وأمريكية وأوروبية تقييمية تكشف الجزائر أنجح دول المنطقة في مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات**"، جريدة الشروق،(ديسمبر 2009)

20) بيان، صالح،" **ماساة بشرية 11 سبتمبر**"، حوار متمدن، العدد .1679، (20 / 9 /2006).

21) برقوق،سالم،"**عولمة حقوقق الانسان**"،العالم الاستراتيجي مركز الشعب للدراسات الا،العدد8،(جانفي 2009)

22) حافظ،،حسين،"**الادوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**"، دراسات دولية،العدد 46 .

23) يوناس بول دي مانيال،"**الدور الفرنسي في إفريقيا**"..**تاريخه وحاضره ومستقبله**"،القراءات الافريقية،العدد الحادي عشر،(مارس201)،

24) بن خليف عبد الوهاب،" **تجادب المصالح الاوروبية الامريكية في منطقة المغرب العربي**"،مجلة المفكر،العدد 11

25) جبر حافظ،عبد العظيم، "**التطورات السياسية في ليبيا على اثر الثورة 2011** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد، 38، ص. 102 دياب احمد،"**اقتصاديات الازمة في الاوروبا** "، السياسة الدولية،مجلد 46،العدد 184،)افريل 2011،

26) جمال ثابت،هالة،"**الفقر في افريقيا**"،القراءات الافريقية،العدد2،(سبتمبر 2005).

27) جبر حافظ عبد العظيم،" **التطورات السياسية في ليبيا على اثر الثورة 2011**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

28) وانج يان، كانج، "**الواقعية الهجومية و صعود الصين** "، المجلة العربية للدراسات الدولية، مجلد 10، العدد 2006،1)

29) زقاغ، عادل،" **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة**"، ***الدفاتر السياسة و القانون***،العدد 5 .(جوان 2011).

30) ____، _____،:، " **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة** "، الدفاتر السياسة و القانون،العدد 5،(.جوان 2011)

31) زيد المرهون، عبد الجليل،" **مستقبل القاعدة في مالي**"،مجلة الرياض،العدد 15873، (9ديسمبر 2011م)

32) حمدي،حسن عبد الرحمن،" **الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا:الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل**"، القراءات الافريقية،العدد الاول، (اكتوبر 2004)

33) . ---------،---------- "**سياسات التنافس الدولي في افريقيا**"، قراءات افريقية، العدد الثاني.سبتمبر 2005

34) حقي، توفيق سعد, "**التنافس الدولي ضمان امن النفط** "، *مجلة العلوم السياسية* , العدد :43 , 12

35) يوسف عيسى ادريس، موسى،"**جمهورية تشاد**"،القراءات الافريقية،العدد 1،(اكتوبر 2004) .

36) كيبش،عبد الكريم،" **اشكالية الصراع الخضاري في مرحلة العولمة**"، العدد .الثالث.

37) لويس، مارتينز، **النفط ركيزة لبناء المنطق التنموي**، العالم الاستراتيجي :مركز الشعب للدراسات الا، العدد 8،(جانفي 2009)

38)محمود،أحمد إبراهيم "**الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية**"، السياسة الدولية، العدد147، (جانفي2002).

39)محمود، عبد السلام، "**الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين** "، السياسة الدولية، العدد161، (جويلية2005)،

40)منايفي،فريال، , عربي رقية ," **ملتقى الساحل الافريقي**"، جريدة النصر،العدد 15085،(11اوت 2014)

41)مدوني، محمد، "**المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية** " مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 19،جوان 2005 .

42)مقرم النهدي، أحمد، " ***موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي ...لمحة تعريفية*** "،مجلة قراءات إفريقية، ع06 : (سبتمبر2010)

43) . مرتضى،أحمد، "**جماعة بكوحرام نشاتها و مبادؤها و اعمالها في نيجيريا**"،مجلة القراءات الافريقية،العدد .الثاني عشر، (ابريل 2012) .

44)عزو محمد، عبد القادر ناجي،" **أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا** "، الحوار المتمدن، العدد2376، (اوت 2008) .

45) محمد سهو نزهان، "**الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم...الأسباب...التداعيات** "، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد 83،(2010).

46)موسى يوسف عيسى، ادريس،"**جمهورية تشاد**"،القراءات الافريقية،العدد 1،(اكتوبر 2004) .

47) مركز الانماء للبحوث و الدراسات،" **اثر التحولات الربيع العربي على التحولات في هيكل النظام الدولي**" ملحق "تحولات إستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (أكتوبر 2012)

48)نزهان محمد سهو،" ***الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم،الأسباب،التداعيات*** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد. 83،(2010)،

49)ناجي عزو محمد عبد القادر، "**أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا**"، *الحوار المتمدن*، العدد2376،(اوت 2008).

50) . سعد حقي توفيق , "**التنافس الدولي ضمان امن النفط**"، مجلة العلوم السياسية، العدد. 43 .

51)سالم،صلاح، "**العولمة والطرق الثالث** "، مجلة شؤون عربية العدد. 107، (سبتمبر 2001).

52)**سني،محمد أمين**،" **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر إدارة جورج ولكر بوش نموذجا** "، **الحوار المتمدن،لعدد: 2890، (1 جانفي 2010)**،

53) عبد الخالق،عبد الله،" **العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها** "، مجلة عالم الفكر، المجلد : 28، العدد:1 (ربيع 1988).

54) عيسى ادريس،موسى يوسف،"**جمهورية تشاد**"،القراءات الافريقية،العدد 1،(اكتوبر 2004)

55)فون براون، بواكيم، "**ازمة الغداء و الازمة المالية العالمية**"،قراءات افريقية.العدد 4،(سبتمبر 2009).

56)قنصوه، صبحي،"**النفط والسياسة في دلتا النيجر..صراع لا ينتهي**"،اقراءات افريقية،العدد 11،(مارس 2012) .

57)شحاتا دينا،وحيد مريم،"**محركات التغير في العالم العربي** "،السياسة الدولية،مجلد 46،العدد 184،)افريل 2011

رابعا:موسوعة

1) صديق، محمد صلاح, سامح عثمان أحمد. موسوعة المعرفة. ط4. الإسكندرية:عتبة الثقافة،2007

خامسا:الدراسات غير منشورة

1 – الملتقيات :-

1) جاسم،محمد زكرياء، " **من المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير**"، **ملتقى دولي**،جامعة منتوري كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29 –30 أفريل 2008.
2) جاسم محمد، زكرياء،" امن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير" ***ملتقى دولي***، جامعة منتوري كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 29 –30 أفريل 2008
3) حمدوش، رياض،" **تطور الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 30/29/أفريل 2008
4) لعجال أعجال، محمد الأمين، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط**،مداخلة في ملتقي الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق .30/29/أفريل 2008،، جامعة قسنطينة. كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ص
5) محمد موسى،ريم،" **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي** "،مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير،جامعة فلادلفيا،كلية الأداب والفنون
6) علاق جميلة، "**مفهوم الامن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة**". ملتقى دولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة منتوري – قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 30/29/أفريل 2008
7) شمسة بوشنافة، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل**،مداخلة القية في ملتقى دولي بعنوان :التهديدات الامنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،27 و 28 نوفمبر 2013.
8) الاتحاد الافريقي،تقرير مجلس السلم و الامن عن انشطة و عن وضع السلم و الامن في افريقيا،مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة السابعة عشر،غينيا الاستوائية .

2– مذكرات :

1) أبصير أحمد طالب" ,***المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي***," رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية و مستقبليات،. جامعة الجزائر،كلية الاعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009 م /2010 م.
2) حجار عمار،" **السياسة المتوسيطية الجديدة للاتحاد الاوروبي** "،**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003/2002**
3) طويل،نسيمة،"**الاستراتجية الامنية الامريكية في شال شرق اسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "،مدكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2009 /2010

4) عبد الناصر ،جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**(، أطروحة مقدمة لنيل ش هادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر ،2004 2005

5) علالي حكيمة،" ***البعد الأمني في السياسة الخارجية :نموذج الجزائر***" ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوي قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

6) رداف، طارق،" **الاتحاد الاوروبي:من استراتيجية امنية في اطار الحلف الاطلسي الى هوية امنية مشتركة**"، مدكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص:العولمة و العلاقات الدولية، جامعة منثوري قسنطينة، كلية الحقوق :قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2005،

7) ظريف، شاكر ،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء الافريقية**،مذكرة ماجستير علوم السياسية حاج الخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2008 2010 .

المحاضرات:

1) حسين بوقارة ،**الفكر الاستراتيجي** ،محاضرة القية على طلبة الماجستير علوم سياسية(جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، 2012)

سادسا: التقارير:

1) الامم المتحدة، "مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية"،(نيويورك:إصدارات الأمم المتحدة 2013).

2) الاخر بالفرام،الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل الافريقي،(الشرق الاوسط :اوراق الكارينغي سبتمبر2012).

3) العلوي، لحسين الشيخ،تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 22سبتمبر 2014)

4) بوحنية، قوي،الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي،الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات

5) باكير، علي حسين، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية،الدوحة :مركز الجزية للدراسات،2011

6) وزارة التنمية و التعاون الدولي , ازمة الساحل الافريقي (الامارات،اصدارات وزارة التنمية، 2013) .

7) منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في العالم،(لندن:منظمة العفو الدولية، 2012).

8) بن عنتر، عبد النور، أوروبا وصعود الاسلاميين للحكم في ظل الحوار العربي المتوسطي،تقرير(،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2012) .

9) زبير،الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل :منع الحرب ومكافحة الإرهاب،(الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،نوفمبر2012)

10)هجرة الاوروميتوسطية تقرير،متحصل عليه:**ww.eesc.europa.eu تاريخ دخول الموقع 082014/12 الساعة 16:50**

11)تنامي مدارس الدينية في الاحل الافريقي تقرير فرنسي مركز الصحراء للدراسات و الاستشارات متحصل عليه : ***http://essahraa.net/i***تاريخ دخول الموقع 2013/05/09 الساعة 12:30

12)ا تقرير العالمي 2013 :للاتحاد الاوروبي،متحصل عليه: http://www.hrw.org/ar/world تاريخ دخول الموقع :2014/04/12 الساعة 16:49

13)تطبيق الاستراتيجيه الامنيه الاوروبية،تقرير : ***http://consilium.europa.eu/uedocs تاريخ ادخول الموقع :2014/10/12 الساعى 12:50***

14)اوروبا امنة في عالم افضل :تقرير الاستراتيجية الامنية الاوروبية متحصل عليه:
http://consilium.europa.eu/uedocs/cmتارسخ دخول الموقع :2014/12/07 الساعة :16:31 .
15)تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، متحصل عليه:.../www.eesc.europa.eu تاريخ دخول الموقع 2014/06/12 الساعة 20:34
16)الاتحاد الاوروبي، التقرير العالمي 2013 متحصل علية:***http://www.hrw.org/ar تاريخ دخول الموقع :2014/03/11 الساعة:22:40***
17)انس الصبري تقرير أمريكي: دول أوروبية تغذي الإرهاب أبرزها فرنسا، تتحصل عليه: http://www.eremnews.com/، تاريخ دخول الموقع :2014/12/11 الساعة :16:55
18)فرنسا و مكافحة الارهاب في الساحل الافريقي ,تقرير متحص عليه: ***WWW , AHRAM , ORG تاريخ دخول الموقع 2013/06/16 الساعة :12:13***

سابعا:اوراق عمل

1) مرتضي،هدى،ليبيا لتحديات و المستقبل،المستقبل العربي ورقة عمل، بيرت،مركز الوحدة العربية، نوفمبر 2011 .
2) مولوجيتا،جيبرهيوت،جيتاشو،زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا،ورقة عمل، جامعة أديس أبابا،معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم،5 فبراير 2013م .

ثامنا:روابط الانترنت

1) ابو العينين، محمود، تقرير الاستراتيجي الافريقي،متحصل عليه :**http://african.cu.edu.eg تاريخ دخول الموقع :2014/05/12**
2) أبو حسن، ياسر، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه:http://www.bchaib.net / زيارة الموقع 2014/11/11، الساعة 19:58 .
3) احمين،شفير الأزمة في منطقة اليورو ستعيد النظر في الجيوستراتيجية العالمية، متحصل عليه: ***www.radioalgerie تاريخ دخول الموقع :2013/10/13 الساعة:18:05***
4) برقوق، محند، التعاون الجهوي،بهدف محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل،متحصل عليه : ***www.djazairess.com***
5) بخوش، مصطفى، ***التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط،مدونة العلوم السياسية،متحصل عليه:http://omarpolitic.blogspot.com / تاريخ دخول الموقع :2014/08/12 الساعة 23:00***
6) بخوش، مصطفى، **منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات،مجلة دراسات شرق اوسطية،السنة17،العدد 64،2013، متحصل علية:http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=415 تاريخ الدخول :2014/12/11 الساعة 11:51**
7) بوحنية، قوي، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا،قراءات افريقية،4 فبراير 2014 متحصل عليه: http://www.qiraatafrican.com/ تاريخ دخول الموقع :2014/05/06 الساعة 22:30**

8) جليد، المبروك سليم، الهجرة الغير شرعية بين الرهانات و الحلول: ***http://almusallh.ly/index.php/ar/navy/3 تاريخ دخول الموقع 2014/02/13 الساعة 20:00***

9) كاهي، مبروك، منطقة الساحل الافريقي بين صراعات القديمة و التحديات الحديدة،متحصل عليه: www.academia.edتاريخ دخول الموقع :2014/07/12 الساعة :23:00

10) مؤيد،سامر، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، متحصل عليه:-http://fcdrs.com/mag/issue-6 2.htتاريخ دخول الموقع :2014/12/10 الساعة 14:44

11) عبدالحليم اميرة محمد ،بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي،السياسة الدولية،ابريل 2013،متحصل عليهhttp://digital.ahram.org.eg/ تاريخ 2014/09/12/الساعة 13:36

12) فولى، حسن سلطان،الوقود الحيوى ومستقبل الطاقة والغذاء فى أفريقيا" التقرير الاستراتيجي الافريقي متحصل عليه:***http://african.cu.edu.eg/ الساعى 14:58***

13) صايج، ·مصطفى ، **نهاية أم بداية المصالح الفرنسية في الساحل الإفريقي؟**،متحصل عليه: http://www.djazairess.com/elbilad/23247

14) صباح، أحمد فرج، لنفط والعلاقات العربية الأفريقية،تقرير الاتراتيجي الافريقي،متحصل عليه :__ ***frican.cu.edu.eg/Publications%20C تاريخ دخول الموقع 2013/06/05 الساعة :12:30***

15) صنهات، العتيبي، ماهي الاستراتيجية، متحصل عليه:*blogs.ksu.edu.sa/sunha دخول الموقع:2013/05/09 الساعة 12:30*

16) خشيم،مصطفى عبد الله،"التنمية البشرية الأفريقية: الواقع والآفاق"التقرير الاستراتيجي الافريقي، متحصل عليه: ***http://african.cu.edu.eg/Publications%20Center/AR تاريخ الدخول 2013/08/12***

17) الجزائر تدعو دول الساحل الافريقي الى مزيد من التعاون لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة متحصل عليه : ***www. ar.algerie360.com تاريخ دخول الموقع 2014/06/12 الساعة 20:40***

18) أحداث مالي.. بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف،متحصل عليه : *http://studies.alarabiya.net/hot-issue التاريخ دخول الموقع :2014/05/10 الساعة :19:50*

19) السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية من ساركوزي إلى هولاند،جريدة الشعب،العدد9761 ،جوان 2013 متحصل عليه: http://www.alarab.co.uk/ *التاريخ دخول الموقع :2014/07/14 الساعة :11:50*

20) " **القمة الفرنسية الإفريقية: بين شبح منديلا و التدخل العسكري**"، شؤون-عربية-و-دولية/2997: ***http://www.lemaghreb.tn*** *التاريخ:2014/08/12 الساعة :12:45*

21) **فرنسا: قررنا إعادة تنظيم تواجدنا العسكري في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة الإسلاميين**، جريدة الش**عب**، متحصل عليه: *http://www.elshaab.org* تاريخ دخول الموقع 2013/12/09 الساعة :13:23

مراجع باللغة الأجنبية

أ. اللغة الفرنسية:

A /Les ouvrages

1) Charles, philippe david ,jean jack, roch : **théorie de la sécurité et paix** (.paris: mantchres hens , 2002)
2) Français ,Jean, **La Sécurité Humaine** ,(Paris :L'harmattan,2001)
3) Ikhlef ,Abdcelem, **Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques** ?, (Algérie : Geostartégie Horizon, 2010)
4) joubert P, **histoire des idées en relation internationales du néoréalisme à nos jour** , (institut d'études politiques , 2001) .
5) Ikhlef ,Abdcelem, **Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques** ?, (Algérie : Geostartégie Horizon, 2010)
6) Roche ,Jean Jacques , **theories de la sécurité** , (Paris ; montchrestien editions 2002) .
7) Taje' Mehdi, **Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse**, (Paris : Centre français de recherche sur le renseignement, Juin, 2010)

B / Les revues

1) Bensaad Ali ,La grande migration africaine à travers le Sahara، Volume 99، Numéro 99،REVUES PRESSE, (2002)
2) Balzacq Thierry, "Qu'est-ce que la sécurité nationale ? "،La revue internationale et stratégique،n° 52, hiver (2003-2004)
3) D.ROTFELD Adam, "¨L'Union a-t-elle besoin de PESD? ", Politique Etrangère, n2, (2004)
4) FALL ABDOU SALAM ،ROKHAYA CISSÉ ،MIGRATIONS INTERNATIONALES E TPAUVRETE EN AFRIQUE DE L'OUEST، INSTITUT FONDAMENTAL D'AFRIQUE NOIRE,UNIVERSITÉ DE DAKAR ،N،5 (JANVIER 2007)
5) GAYE Babacar، "Sécurité et défense en Afrique subsaharienne : quel partenariat avecl'Europe ? ", *Revue internationale et stratégique,* n° 49,(2003)
6) Henry Clement M. pringborgs،Le Sahara et la transition migratoire entre Sahel, Maghreb et Europe ،CAIRN ،n° 23، (2009/3)

7) KLEIN MIECHAL ," LA PAYS EMERGENTS ET EN DEVELPPEMENT DANS LA CRISE MONDIALE‹" REVUE E POLITIQUE ECONOMIQUE, n6 , (2009)
8) Kandel Maya‹ "Les Etats-Unis, l'Afrique‹" Fondation Jean-Jaurès‹ N° 22‹ (7 février 2013)
9) Marchal Roland‹t Banegas Richard," une relecture critique de la politique de la France en Afrique1995-2007‹", "Politique Africaine, (Mars 2007)
10) Mbouopda David," La mentalité française à travers la coopération France-Afrique", Revue mondiale desfrancophonies, (17.10.2009)
11) Marchal Roland et Banegas Richard," une relecture critique de la politique de la France en Afrique: 1995-2007, "*Politique Africaine*, Numéros spécial (Mars 2007).
12) Taje Mehdi, "Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain",college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper19,decembre 2006.
13) peschadièrE Stephane . "la sécurité humaine : état de l'art et repères bibliographiques" . revue de sécurité humaine , n1 , (april 2006)

c /REPPOURT

1 Bérangère Rouppert‹ La Stratégie de l'UE pour le développementet la sécurité au Sahel 2011-2013 :Des efforts continus à pérenniser‹ (Bruxelles: Note d'Analyse du GRIP ‹ 17avril 2014) ‹P1
2 Mohamed Saïb Musette ET AUTRE‹ les migrations et ledéveloppement au Maghreb Central‹ (Genève,: BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL2006‹) ‹P15

D /Site de internet :

1) **Benshimon,Samuel**‹Rebellion touareg au Mali et au Niger‹ **http://sahelintelligence com/immigration/35-rebellion-touareg-au-mali-et-au-niger , Accessed: 03.07.2012 à 16 :45Hein de Haas** ‹Migrations Transsahariennes vers l'Afrique du Nord et l'UE: Origines Historiques et Tendances Actuelles‹ **Migration Information Source** NOVEMBER 1, 2006 HTTP://WWW.MIGRATIONPOLICY.ORG/ART **Accessed:** 08/09 / 12:50‹2014
2) Golf de Guinée (2001-2008) Une approche des usages géostratégiques de la diplomatie, Yaoundé :Université de Yaoundé2, DEA Sciences Politiques,2009.http://www.memoireonline.com/ Accessed 12/08/2014
3) Jean Dominique, Merchet ‹La France réorganise son dispositif militaire au Sahel autour de quatre bases‹ **http://www.tamoudre.org Accessed / 2014/04/12** Crises AU Sahel‹http://www.ladocumentationfrancaise.fr/ 19:22 2014/12/06

4) Julien Brachet Niger،http://www.lacimade.org/uploads/File/minisites/loujnatounkaranke Accessed23/09/2014 20:30

5) Pierre-Paul ,DIKA، La situation au Mali : les enjeux africains et globaux، http://www.institutidrp.org/contributionsidrp/ Accessed 2014 /12/06: 12:45

6) Théophile, Mirabeau, Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain. le cas du golfe de guinée (2001-2008, niversité de Yaoundé II - : Droit et Sciences Politiques > Relations Internationales DEA sciences politiques 2009 ، http://www.memoireonline.com/r Accessed :12/12/2014 17:56

7) Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012 http://www.oxfam.org/ Accessed: 21/12/2014 10:42

8) Le Sahel sous tension**,** DIPLOMATIE, n°38, (mai-juin 2009)http://www.diplomatie-presse.com 15/01/2015 16:20

9) Niger : un autre maillon faible dans le Sahel ?،" Rapport Afrique، N°20819 sept. 2013 http://www.crisisgroup.org/fr/r Accessed : 20 /12/2014 22:44

10) Opinions divergentes sur la gravité de la crise alimentaire au Sahelhttp**://agritrade.cta.int/fr/Agriculture/Produits-de-base/Ge** Accessed 20 **:**/12/2014 23:07

11) STRATEGIE DE UNION EUROPIENE : ***WWW , EUROP,EUROPA ,EU*** Accessed***:*** 12/O4/2013 12:34

ب. اللغة الانجليزية

A /Books :

1) Aline, Lebœuf ,Emma Broughton," **Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects**",(,Bruxelles: nstitut Français des Relations Internationales،2008)

2) BALDWIN, DAVID A. ،***The concept of security*** *،(British: Review of International Studies* ,1997)

3) Booth ,Ken, Wheeler ,Nicholas, ***The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics*** **,** 1st ed (New York: Palgrave Macmillan, 2008)

4) Brown ,Neville،**Global Instability and Strategic Crisis**، **(**New York :Routledge 2004) .

5) Bluth, Christoph، **Germany and the Future of European Security** ، (Britain:MACMILLAN **PRESS LTD، 2000)، p106**

6) Buzan, Barry, **People, States and Fear**, (London: Harvester Wheatsheaf, 1983).

7) Bensahel, Nora ‹**Cooperation with Europe, NATO, and the European Union**(‹RAND‹2003).
8) Bello, Oladiran ‹**Quick Fix orQuicksand?** Implementing the EU Sahel Strategy(SPAIN:FRIDE‹ 2012).
9) Bartholomees, J. Boone‹ **THEORY OF WAR AND STRATEGY**‹3rd (new York :EditionU.S. ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES‹June 2008‹)
10) BALDWIN ,DAVID A, ***The concept of security***, *(British Review of* International Studies 1997) .
11) Caroline‹ **in search of security wheat heaf book**‹ (brighton‹1987).
12) Chriss, Brown , **under standing international relations**, (New- York : palgrave publishers 2001)
13) Delcourt, Barbara , **THEORIES DE LA SECURITE**, *2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales,* par Barbara Delcourt *Commentaires et critiques :bdelcou1@ ulb.ac.be*Année académique
14) dainiker, Gusta, **cooperative security and man offensive defence in middle east**, In : bjarn - 1moller(ed) non offencive defence i
n middle east unipir.geneva,1998
15) George, T. Yu ‹China, Africa, and Globalization: The "China Alternative"‹ (The Central Asia-Caucasus Institut‹ 2009)
16) H.Mittelman, James Othman ‹Norani‹**Strategy transcended Global Instability and Strategic Crisis**‹ New York :Routledge2004 ‹)
17) L.Wheeler‹**stratagem and the vocabulary of military trickery** (British:, Mnemosyne supplement 108, 1988).
18) .williams , Paul .d‹ **security studies**‹ (new york: poutledge)
19) _____ ‹_____‹ **thinking about security in africa**‹ (institute of international affairs‹ 2007)
20) Wendt ,Alxander , **Anarchy is what state make of it , the social construction of power politics ,(in international organization**, vol 46 printemps 1992) .
21) Thomas ,Caroline‹**in search of security**(‹brighton, 1987).

B / Periodicals:

1) Dessì , Andrea," Africa and the Mediterranean Evolving Security Dynamics after the Arab Uprisings", Mediterranean Paper Series,(February 2014)
2) Fiott ,Daniel, Hoebeke Hans,"THE CRESIS WHERE DO EUROPEANE AND AFRICAN PERPRESTIVE MEETS ", POLITY DRIEFK، N 2، (match 2013)
3) Filiu ,Jean-Pierre"، Could Al-QaedaTurn African inthe Sahel? "Carnegie PAPERS Number 112 ,(June 2010)

4) helly, Danier . camilla, rocca . "the mali crisis and africa europe relation ". european centre for development،n 52، (JUNE 2013).
5) helly Danier. rocca camilla , "The mali crisis and africa europe relation" european centre for development, n 52، (JUNE 2013.)
6) Henry Clement M.، Springborg Robert"،A Tunisian Solution for Egypt's Military egypt "، foiegn affairs FEBRUARY 21, (2011).
7) king, Gary،Murray Christopher، "rethinking human security" political science quarterly , vol 116 , number 4 ,(2001-02).
8) lachar Wolfram، "**actually existing security the political economy of the Saharan"** threat security dialogue ,(2008)
9) Myrto, "the eu strategy for the sahel : a new turn in eu external action ?", (january 2013)
10) newman, Edward ،**"security human**،"international studie perspective، n 2، (2001)
11) Thomas, Caroline, "Global governance, development and human security: exploring the links", Third World Quarterly, Vol. 22, No 2, (2001)
12) Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel *Paper published by the Sahl and West Africa Club* No. 1, (August 2010)،
13) Wendt Alxander , anarchy is what state make of it , the social construction of power politics , in international organization , vol 46 printemps(1992)
14) "IMPLEMENTING THE UN GLOBAL COUNTER-TERRORISM STRATEGY IN NORTH AFRICA،"BACKGROUND PAPER،24-25,(MAY 2010).
15) ISLAMIST TERRORISM IN THE SAHEL: FACT OR FICTION ? ، Africa Report، N°92، (31 March 2005)
16) Niger: Another Weak Link inthe Sahel?،"Africa Report،N°208(،19 (September 2013).

17) Henry, Clement M, pringborgs،Robert ،"A Tunisian Solution for Egypt's Military egypt "، foiegn affairs FEBRUARY 21, (2011)

C /Repports :

1) Archer, Toby، Popovic ,Tihomir،The Trans- Saharan Counter-TerrorismInitiative The US War on Terrorism in Northwest Africa(، international Affairs ,) 2007،
2) Lebœuf Aline , Broughton Emma," **Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects**",(,Bruxelles: nstitut Français des Relations Internationales،2008),

D /Cites of internet

1) Big, admin،Decisions today on Food Crisis in the Sahel: here's the backgroundoxfamblog،18 Jun 2012http://www.printfriendly.com 12:50 2014/06/12
2) **C Schmidt ,Jurgen ,Laycock،Martyn** ،Theories of strategic planning ،from web cite :www.healthknowledge.org in 27/11/2014 at 06:49
3) **GNESOTTO, Nicole**, " European defense: a proposal for a white paper", from web cite www.iss –eu.org.at 23/04/2013 in 18:20
4) jalali, Merise,Tuareg migration a critical compoment of crisis in the sahe, from web cite l: ***www .migratio policy .org. in :*****12/10/2013 at:14:50**
5) LEBOVICH ،ANDREW ، Northern Mali: the Politics of Ethnicity and Locality ,think africa press، December 17, 2014 from web cite http://thinkafricapress.com/mali/politics- in :12/10/2014 at 07:40
6) Mohsen, Khadija, **Security and insecurity in the MediterraneanSeminar on Security** and Defence in the Mediterrane, **,**from web cite: wwwcido in12/08/2014 at 24:10
7) nickols, Fred،***Strategy: Definitions & Meanings2012*** ,**from web cite :fred@nickols.us.12/09/2014 at 12:3
8) Owen, Taylor، human security mapping : a new metyhodology. Available , from web cite:http// www.prio.no/files/file 44641 _human _ security _ mapping .PDF IN 23/10/2014 AT 10:20
9) Raleigh ,Clionadh, Dowd Caitriona،Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space'*nternational Journal of Security and Development* 5 July 2013. , from web cite http://www.stabilityjournal.org/article/vie in 13/09/2014 at 12:34

10) richmond ,olivier‹ **broadening concets of security in the post- cold war ERA : implications for the E U and the mediteranean region** , from web cite : WWW. Edg ac , uk /eis / publiocations in:2013/10/13 at :14:35

11) Rappent, Bérangère .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier, from web cite : http://www.grip.org in09/08/2014 at 12:30

12) :Mohamed ,Saleck‹ mardi 21 décembre 2010Sahel : une géopolitique de l'invisible, from web cite: http://www.agoravox.fr/actualites/international/article/sah04/121in:12/03/2014 at :16:40

13) **Yarger ,Richard‹ Towards A Theory of Strategy:Art Lykke and the Army War College Strategy Model‹** from web cite: **http://www.au.af.mil/au/a in09/12/ 2014 AT 17:01**

14) 'Ethnic groups in Africa, from web cite: : www . soylor .org in:**30/04/2014 at :23:40**

15) Mali's Demographics, from web cite: cademyafricageography.wikispaces.com/Mali's in:08/02/2014 at :23:20

16) security cou ncil in presidential statement on sahel, from web cite ***: www .un .org**** in 12/ 04/2014 at 20: 40

17) Threats to peace and asecurety in west africa and the sahararegion february 2012: WWW SECURITY COUNCIL REPORT, from web cite ***:*** R://studies.alarabiya.net/hot-issue in:09/04/2014 at:20:50

18) The European Union and the Sahe, European UnionREPORT, from web cite: ***www.int/report/mali/*** in 23/02/ 2014 at 12:50

SEVENTH CONFERENCE OF ‹"TRADE AND INFRASFRUCTRUE‹"UNION AFRICAINE July 2014, from 18-14 Addis Ababa‹CHARGE OF INTEGRATION AFRICAN MINISTERS IN web cite: www.africa-union.org in:12/09/2014 at:12:45

فهرست المحتويات

شكر و تقدير

الإهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة..... **11**

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة..... **12**

المطلب الأول: تعريف التحول الدولي و أهم مستوياته..... **12**

الفرع الأول:تعريف التحول الدولي..... **12**

الفرع الثاني : مستويات التحول الدولي..... **12**

المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية..... **15**

الفرع الأول: التعريف اللغوي للإستراتيجية..... **15**

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي للإستراتيجية..... **17**

الفرع الثالث: المفاهيم المشابهة للإستراتيجية..... **22**

المطلب الثالث: تعريف الأمن..... **24**

الفرع الأول : التعريف اللغوي..... **24**

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي..... **25**

المبحث الثاني :المقاربات النظرية للأمن..... **30**

المطلب الأول:المقاربات التفسيرية للأمن..... **30**

الفرع الأول: النظرية المثالية للأمن..... **30**

الفرع الثاني : المنظور الواقعي للأمن..... **30**

الفرع الثالث : الليبرالي للأمن..... **34**

المطلب الثاني : المقاربات الحديثة للأمن..... **36**

الفرع الأول : مدرسة كوبنهاغن..... **36**

الفرع الثاني : النظرية البنائية..... **39**

الفرع الثالث : المنظور النقدي..... **42**

المبحث الثالث : مفهوم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية..... 52
المطلب الأول : تعريف الإستراتيجية الأمنية و تطورها 52
الفرع الأول : تعريف الإستراتيجية الأمنية..... 52
الفرع الثاني :تطور الإستراتيجية الأمنية 53
المطلب الثاني :نشأة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 54
الفرع الأول : تطور الإستراتيجية الأوروبية للأمن و الدفاع من حلف الأطلسي إلى هوية أمنية مشتركة..... 54
الفرع الثاني : الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للأمن و الدفاع..... 55

الفصل الثاني: التحولات الدولية الراهنة ومنطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي..... 59
المبحث الأول: التحولات الدولية الراهنة..... 60
المطلب الأول : العولمة 60
الفرع الأول تعريف العولمة..... 61
الفرع الثاني:مظاهر تأثير العولمة على التفاعلات الدولية الراهنة..... 64
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 68
الفرع الأول :إعادة صياغة ملامح النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001..... 68
الفرع الثاني مظاهر تأثير أحداث 11 سبتمر 2001 على الجانب الاقتصادي 69
الفرع الثالث : مظاهر تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الجانب الأمني(الحرب على الإرهاب) 70
المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 71
الفرع الأول : تعريف بالأزمة المالية لسنة 2008..... 71
الفرع الثاني:مظاهر تأثير الأزمة المالية على التحولات الدولية 73
المطلب الرابع : الربيع العربي 78
الفرع الأول: تعريف الربيع العربي 78
الفرع الثاني: أسباب حدوث الربيع العربي..... 79
الفرع الثالث: مظاهر تأثير احداث الربيع العربي على التحولات الدولية..... 80
المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للاتحاد الأوروبي 85

المطلب الأول: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي..... 85
الفرع الأول :الواقع الجغرافي لدول الساحل الإفريقي..... 85
الفرع الثاني:الواقع الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي 87
المطلب الثاني: واقع الإمكانيات المعدنية و الطاقوية في منطقة الساحل الإفريقي 88
الفرع الأول: ثروة المعدنية للساحل الإفريقي 88
الفرع الثاني : موارد الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي..... 89
المطلب الثالث :التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي 91
الفرع الأول : التحديات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي..... 92
الفرع الثاني : التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي 103
المبحث الثالث : منطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي 110
المطلب الأول: المنطلق التاريخي و المنطلق الأمني 110
الفرع الأول:المنطلق التاريخي 110
الفرع الثاني :المنطلق الأمني..... 111
المطلب الثاني : المنطلق الطاقوي والمنطلق التنافسي 115
الفرع الأول:المنطلق الطاقوي..... 115
الفرع الثاني : المنطلق التنافسي 117

الفصل الثالث : انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي 127
المبحث الأول: انعكاسات التحولات الراهنة على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي..... 128
المطلب الأول: مرتكزات استراتيجيه الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 2011 128
الفرع الأول المرتكزات الأمنية في مبادرة الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 129
الفرع الثاني : مرتكزات التنموية في مبادرة الأوروبية للأمن و التنمية في الساحل الإفريقي 130
المطلب الثاني : المساعدات الأوروبية في الساحل الإفريقي 131
المطلب الثالث: الإجراءات أوروبية في مكافحة الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي 134

المطلب الرابع : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الوطنية و الإقليمية لدول الساحل الإفريقي 139
الفرع الأول : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الوطنية لدول الساحل الإفريقي .. 139
الفرع الثاني : تشجيع الإستراتيجية الأمنية الأوروبية للمبادرات الإقليمية 141
المبحث الثاني: انعكاسات لتحولات الدولية الراهنة على الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي 147
المطلب الأول: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة في تزايد مصالح الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي 147
الفرع الأول:المصالح اقتصادية 147
الفرع الثاني:المصالح السياسية 148
الفرع الثالث:المصالح الثقافية 149
المطلب الثاني :انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على آليات الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي 149
الفرع الأول: الآلية الاقتصادية والعسكرية 150
الفرع الثاني: الآلية السياسية.و الثقافية 155
المطلب الثالث :مقاربة التدخل العسكري الفرنسي في مالي 157
الفرع الأول :التدخل في مالي..... 158
الفرع الثاني: أهداف فرنسا في الحرب على مالي 162
المبحث الثالث : سيناريو دول الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 166
المطلب الأول: سيناريوهات تطور الأزمة في الساحل الإفريقي 166
المطلب الثاني : سيناريو حل الأزمة في دول الساحل الإفريقي..... 169

الخاتمة 176
قائمة المراجع 179
فهرس المحتوى 196
فهرس الجداول الأشكال 200
الملخص

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المتطلبات الأمنية حسب الإطراف	48
02	القطاعات الجديدة في الأمن	51
03	إنتاج النفط في إفريقيا	90
04	معدلات وفيات الأطفال تحت سن 5 في دول الساحل الإفريقي لسنة2013 م	98
05	مؤشر التنمية البشرية 2012 من بين 186 دولة افريقية	100
06	القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009-2010)	102
07	الإسهامات المالية الأوروبية لدول الساحل الإفريقي	132

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال الإستراتيجية	21
02	الإستراتيجية الأمنية الوطنية	53
03	الأزمة المالية على الرفاه الاجتماعي	76
04	التعدد العرقي في الساحل الإفريقي	87
05	يوضح العنف ضد المدنيين في الساحل الإفريقي	94
06	الفئات المسيطرة في مالي	159
07	يوضح سيناريو تطور الأزمة في الساحل الإفريقي	168
08	مخطط يوضح سيناريو حل الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي	172

قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	توضح التوارق في منطقة الساحل الإفريقي	93
02	المهمة العسكرية الفرنسية الجديدة في إفريقيا	153

ملخص الدراسة

تحاول هده الدراسة التي بين ايدينا معالجة الدور الذي تلعبه التحولات الدولية الراهنة التى حاولنا ان نحصرها في افرازات العولمة في الجانب الاقتصادي و السياسي و الثقافي و الاتصالي بحيث كانت تأثيراتها بنسب متفاوتة على الدول الأوروبية و على دول الساحل الافريقي، و كذلك احداث 11 سبتمبر 2001 الذي كان تاريخ الاعلان الحرب على الارهاب و كان تأثيرها على الدول الاوروبية من خلال تزعمها الولايات المتحدة الامريكية العالم و اضفاء الطابع الشرعي على سلوكاتها اما تأثيره على دول الساحل الافريقي بحيث كانت تعتبر من المناطق التي كانت مستهدفة في الحرب على الارهاب، اما الازمة المالية لسنة 2008 التي اثرت على الدول الاوروبية حيث اصبحت تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية التي ادت لاستقالة العديد من الحكومات اما بالنسبة لدول الساحل الافريقي فكانت هي الاخرى متأثرة بتزايد البطالة و تزايد الفقر و المجاعة و فاقم الصراعات البينية و كمنفد للدول الاوروبية لحل الازمة المالية، اما الربيع العربي فقد ادى لزيادة نسية الهجرة الغير شرعية نحو اوروبا و تهديد المصالح الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي وانتشار و تصاعد العمليات الارهابية في الساحل و انتشار الاسلحة في المنطقة.فكلها تعتبر تحولات اثرت في مسار الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي .

كما سعت دراستنا الى ايجاد العلاقة الترابطية بين تلك الاحداث و بين الاستراتيجية الامنية الاوروبية في الساحل الافريقي التي حاولنا ان نحصرها في تزايد التهديدات الامنية الجديدة الهجرة الغير شرعية و الارهاب، الجريمة المنظمة التي اعطت صبغة جديدة في الاستراتيجية الامنية الاوروبية في الساحل الافريقي من خلال الاتحاد الاوروبي فقد اعتمد على استراتيجية الامن و التنمية من خلال ربطها للتحديات الامنية بالأوضاع الصعبة في المنطقة لدا تبنت هده الاستراتيجية التي تؤمن بفكرة الامن لا يتحقق الا بتنمية شاملة في المنطقة من خلال المساعدات و كذلك اتباعها لإجراءات مكافحة التهديدات العابرة و اعتمادها على دعم مبادرات دول الساحل الافريقي و دعم مبادرة الجزائر و المنظمات الاقليمية الايكواس ECOAS و الاتحاد الافريقي، لكن رغم هدا ركزت على الحلول العسكرية تدريب الجيوش و تشديد الحراسة على الحدود و اهملت الهدف التنموي الحقيقي بل في بعض الاحيان تجاوزت مبادئ حقوق الانسان في معاملاتها مع المهاجرين الغير شرعيين و اللاجئيين كما ان مساعداتها للدول الساحل الافريقي كانت مبنية على عنصر الانتقاء اي على حسب مصلحة الدول الاوروبية في هته الدول فنجد مثلا نيجيريا من الدول التي تستفيد من اموال كبيرة و هدا يرجع لأهميتها الاقتصادية اي المجال الحيوي النفط كما ان هده الاستراتيجية الاوروبية تعاني من تحديات على مستوى الاتحاد التي اثرت على توجهاتها الامنية في المنطقة فمثلا هي تحاول من جهة مواجهة الارهاب و من جهة اخر تعتبر هي من يساهم فيه بطريفة غير مباشرة من خلال دفع الفدية للجماعات الارهابية في الساحل الافريقي من اجل اطلاق صراح رهائنها . و بما ان فرنسا هي اكثر الدول المؤثرة و

الموجهة للاستراتيجية الامنية الاوروبية في الساحل الافريقي حاولنا الحديث عن الاستراتيجية الفرنسية التي تعمل في ظل تاثير التحولات الدولية للبحث عن المزيد من المصالح و تدعمها باليات متعددة و حاولنا ان نتقرب منها من خلال تركيزها على البعد العسكرية في الساحل الافريقي فالاستراتيجية الامنية االفرنسية يحركها منطق القوة و المصلحة لا غير.

لدا الاستراتيجية الامنية الاوروبية بشكل عام تعاني في تطبيقها لهته الاستراتيجية للمقاربة الامنية الشاملة . فساحل بين الاوضاع او التحديات التي يعيشها و بين الاستراتيجيات التى يتلقاها من الدول الكبرى وهذا ما يقودنا إلى استشراف بمستقبل دول الساحل الافريقي اما قد يكون مستقبل يؤول للمزيد الي هده الازمات او مستقبل اخر الذي يؤول الي الحل للازمة في الساحل الافريقي من خلال اصلاحات اقليمية بالإضافة الى اسهامات اوروبية

و كنتيجة نهائية لهده الدراسة اثبتت قدرة تاثير البيئة الدولية بمختلف مجالاتها على توجهات الامنية الاوروبية في منطقة الساحل لاعتبارها مصدر لتلك التهديدات العابرة للقارات و لاعتبارها منفد للازمات التي مرت بها الدول الاوروبية

Résumé:

Nous avons tenté par la présente étude de démontrer le rôle joué par les transformations internationales actuelles. Effectivement, nous avons essayé de les cerner suivant les résultats afférant à mondialisation à partir du domaine économique, politique, culturel et celui de la communication, de sorte que leurs impacts furent disproportionnés entre les pays européens et les pays du Sahel africain, ainsi que les événements du 11 Septembre 2001, qui était la date de déclaration de la guerre contre le terrorisme, dont l'impact sur les pays européens par la prise des États-Unis du leadership mondial dans cette guerre et ce, en donnant une caractéristique légale quant à ses agissements.

Les pays du Sahel africain sont parmi les pays visés par cette guerre contre le terrorisme.

Quant à la crise financière de 2008 qui a touché les pays européens; ceux-ci ont commencé à souffrir de problèmes économiques et politiques, qui ont conduit à la démission de nombreux gouvernements. Quant aux pays du Sahel africain, ils furent également influencés et ce, par la hausse du chômage, la pauvreté croissante, la famine et l'accroissement des conflits internes, comme échappatoire pour les pays européens pour résoudre leur crise financière.

Le printemps arabe a conduit à une augmentation relative de l'immigration clandestine vers l'Europe et la menace des intérêts européens dans la région du Sahel africain, la propagation et l'escalade des opérations terroristes dans le Sahel, et la prolifération d'armes dans la région. Tout cela est considéré comme étant des transformations qui ont affecté la stratégie sécuritaire européenne dans la région du Sahel africain.

Notre étude a également cherché à démontrer la corrélation qui existe entre ces événements et la stratégie sécuritaire européenne au Sahel africain, que nous avons essayé de limiter dans la croissance de nouvelles menaces sécuritaires relatives à l'immigration illégale, le terrorisme et le crime organisé, qui ont donné un nouveau visage de la sécurité stratégique européenne au Sahel africain par l'Union européenne. En effet, celle-ci a adopté la stratégie sécuritaire et le développement en reliant les problèmes sécuritaires à la situation difficile dans la région. Ainsi, ils ont adopté cette stratégie, qui croit en l'idée que la sécurité ne peut être obtenue que par le développement global dans la région grâce aux aides apportées, et en suivant les procédures de lutte contre les menaces transitoires, et en dépendant du soutien des initiatives des pays du Sahel africain ainsi que de l'aide apportée par l'initiative de l'Algérie et des organisations régionales telles que le: (ECOAS) et l'Union africaine. Mais en dépit de cela, il a été mis l'accent sur les solutions militaires, comme la formation des armées et en resserrant la surveillance au long des frontières. En négligeant l'objectif de développement réel, dans certains cas, les principes des droits humains dans les relations avec les immigrants et les réfugiés illégaux ont été ignorés. En outre, l'aide apportée aux pays du Sahel africain était basée sur l'élément de sélection; soit: suivant l'intérêt des pays européens quant à ces pays. Par exemple,

le Nigeria, est parmi les pays qui profitent le plus de cet aide apportée et ce, en raison de son importance économique en tant que zone vitale produisant du pétrole.

Cette stratégie européenne doit également faire face à des défis au niveau de l'Union, ce qui a affecté ses orientations en matière de sécurité dans la région. Elle essaie, par exemple, d'une part, de faire face au terrorisme, et d'autre part, y contribue indirectement par le paiement de rançons aux groupes terroristes du Sahel africains pour la libération de ses otages.

Comme la France est le pays le plus influent et le plus dirigeant de la stratégie sécuritaire européenne au Sahel africain, nous tenterons de parler de la stratégie française, qui fonctionne sous l'influence des transformations internationales afin de rechercher plus d'intérêts en les soutenants avec de multiples mécanismes. Nous avons tenté de la cerner en recherchant pourquoi elle met l'accent sur la dimension militaire au Sahel africain. La stratégie sécuritaire française est dictée par la logique du pouvoir et de l'intérêt, et rien d'autre.

Ainsi, la stratégie sécuritaire européenne en général souffre en appliquant cette stratégie d'approche sécuritaire globale. Il ya donc une grande différence entre les situations ou les défis rencontrés et entre les stratégies qu'ils reçoivent des grandes puissances, ce qui nous conduit à prédire que l'avenir des pays du Sahel africain feront face soit à un avenir avec encore plus de crises similaires, ou à un autre avenir dans lequel les pays du Sahel africain pourront trouver une solution à la crise rencontrée et ce, à travers des réformes régionales avec la contribution des pays européens.

Enfin, et pour conclure la présente étude, la capacité de l'impact de l'environnement international dans ses divers domaines a prouvé la présence de tendance sécuritaires européennes dans la région du Sahel, en les considérant comme une source de ces menaces intercontinentales et comme échappatoire des crises par lesquelles passent ces pays européens